شهريّة سياسية
تُعنى بشؤون الجزيرة
العربية « السعوديّة »

AL-JAZEERA AL-ARABIA

الجزيرة العربية

العدد الثلاثون - يوليو ١٩٩٣ - محرم ١٤١٤هـ
NO.30 JULY 1993 YEAR 3

الشركاء الثلاثة في الظلم

فوضى القضاء والسلطة المطلقة للامراء

العلاقة بين الدولة والمجتمع في عهد الملك فيصل

أحمد مطر: الحرية هي الحاضنة الطبيعية للابداع

تقرير: تصاعد عمليات الاعدام العلنية في المملكة

حادث مرتقب

إنّي أرَى سيّارة
تسيرُ في اضطراب
قائدُها مُستهتر
أفرطَ في الشراب.
والدربُ طين تحتها
وحَولَها ضَباب
مُسرعة
مُسرعة
السكرُ لَن يَلجمَها
والطينُ لَن يَرحَمها
والنارُ والحديدُ إن تَحدَّر
طاحا
ولم يُمسكهما «الضباب»

.....

.....

سيَحدثُ انقلاب!

أحمد مطر ـ لافتات ٢

بسم الله الرحمن الرحيم

الجزيرة العربية
AL - JAZEERA AL - ARABIA

شهريّة سياسية
تُعنى بشؤون الجزيرة
العربية « السعوديّة »

السنة الثالثة ـ العدد الثلاثون ـ يوليو ١٩٩٣ ـ محرم ١٤١٤هـ

رئيس التحرير ـ حمزة الحسن
مدير الإدارة ـ عبد الأمير موسى

مكتب لندن TEL. 081 9086084
مكتب واشنطن TEL. 202 6627046
FAX. 202 6627047

الاستتار بالمسوح الدينية ليس مبررا للعزلة ١١

على هامش المؤتمر الدولي لحقوق الانسان في العاصمة النمساوية فيينا، التقت «الجزيرة العربية» بعدد من الحقوقيين العرب والناشطين في مجال حقوق الانسان، كان من بينهم الاستاذ سليم الزعبي، محام أردني، وقاض سابق في مجلس النواب، والاستاذ محمد فائق الامين العام للمنظمة العربية لحقوق الانسان، والاستاذ فاروق أبو عيسى السكرتير العام لاتحاد المحامين العرب.

العلاقة بين الدولة والمجتمع في عهد الملك فيصل ٣٤

السنوات الثمان الفاصلة بين تولي سعود العرش وخلعه، فرصة نادرة لتصحيح العلاقة بين الدولة وشعبها، ولا سيما بتحويل الاساس الذي قامت عليه الدولة السعودية من الاستيلاء والسيطرة الى المشاركة والتضامن الرضائي..الا أن تلك الفرصة أحبطت في عهد الملك فيصل نتيجة ممارسات مضادة أعادت التأكيد على الاساس التقليدي لفلسفة الحكم.

فوضى القضاء والسلطة المطلقة للامراء ٢١

أصدرت منظمة ليبرتي وثيقة الصلة بلجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية في المملكة، تقريرا بعنوان «حقوق الانسان في المملكة العربية السعودية»، تعرضت فيه لموضوعات مختلفة ذات أهمية، وحوى التقرير معلومات تفصيلية لبعض القضايا الخطيرة والحساسة، رغم ملامح التقصير التي ظهرت بوضوح في ثنايا التقرير، وتستحق الملاحظة والنقد.

لقاء مع الشاعر أحمد مطر ٤٠

تلتقي «الجزيرة العربية» في هذا العدد، الاستاذ الشاعر أحمد مطر الذي كان له حضوره المتنظم والبارز في المجلة من خلال لافتاته الشعرية، وقدّر لنا أن نقدّم للقراء الكرام في هذا العدد، احمد مطر، الشاعر، والانسان، والمثقف، والسياسي.

سعر النسخة : في بريطانيا (جنيه استرليني) ـ في الولايات المتحدة (ثلاثة دولارات)
الإشتراك السنوي : بريطانيا (٢٥ جنيهاً) ـ أوروبا (٤٠ دولاراً) ـ بقية دول العالم (٥٠ دولاراً)
اشتراك المؤسسات السنوي : ٢٠٠ جنيه إسترليني
تكتب الشيكات لأمر H. ALQURAISH وترسل الى عنوان المجلة التالي : P.O.BOX 1532, LONDON W7 1EQ, U.K
مكتب المجلة في الولايات المتحدة : 1331 – A PENNSYLVANIA-AVE, N.W, SUITE 333 – WASHINGTON-D.C. 20004, U.S.A

قسيمة الاشتراك

الإسم Name.....
العنوان Adress.....
مدة الإشتراك One year Two years .....
عدد النسخ number of copies.....

الظالم والراضي به والساكت عنه شركاء ثلاثة

■ (١) شاركت قبل مدة من الزمن في ندوة تحدث فيها احد المفكرين العرب عن عناصر القوة والضعف في الحركات الشعبية في العالم الاسلامي ، وأثارتني خصوصا اشارته الى ان بعض تنظيمات المعارضة تحاول عن غير وعي ان تتماهى مع الحكم الدكتاتوري الذي تعارضه ، ويحاول اشخاصها تقليد كبار الدكتاتوريين ، لاسيما الذين يعارضونهم .

وبدا لي عندها ان المتحدث يرى الامور من زاوية الاعتراض وحسب ، لكن بعد ذلك ظهر لي من متابعة حثيثة لبعض الظواهر المرافقة لعمل الجماعات المعارضة التي اعرفها ، ان اشارات المتحدث تتمتع بالكثير من المصداقية ، الى الدرجة التي تجرأت احيانا على وصف بعض المعارضين بانهم نسخ من ظالميهم مع فارق القوة والامكانات.

■ (٢) يبرر المستبدون اعمالهم الظالمة باعتبارها من ضرورات حفظ النظام ، وفي احيان اخرى باتهام الضحايا بالخروج على الشرعية الدستورية او الدينية حسب نوعية الخطاب المستعمل ، لكن يبقى واضحا لكل عاقل ان الاستبداد بذاته عمل لايمكن تبريره ، مهما قيل في خطأ معارضيه ، بل اننا نجد في تراثنا الاسلامي ادلة على ان مجرد تمتع الحاكم بالقوة والاقتدار ، يكفي لجعل العفو عن المخطئين من مخالفيه دليلا على كرم اخلاقه ، وحسن سيرته في الناس ، ان ايقاع العقاب العادل على المخالف الضعيف دون القوي ، هو واحد من الاسباب التي اعتبرها الحبيب المصطفى «ص» سببا في هلاك الامم وانهيار الدول (انما هلك الذين من قبلكم انهم كانوا اذا سرق الغني تركوه) واذا سرق الضعيف اقاموا عليه الحد هذا مع اعتبار اقامة العدل ، اما اذا كان عقاب الضعيف ظلما بذاته ، فكيف يمكن وصفه قياسا الى نتائج ذلك العدل .

■ (٣) لايخلو كتاب او مجلة او حديث لجماعة معارضة من دعوة الى العدل وتنديد بالظلم واهل الظلم ، والظلم حسبما نعرف انواع : فمنها ايقاع الاذى المادي على الضحية ، كالجرح والسجن والنفي ومصادرة الاملاك وسلب الحقوق والحريات ، ومنها الاذى المعنوي مثل تجاهل نصرة الضعيف الذي يتعرض لأذى الظالمين مع القدرة على النصر والاغاثة ، ان هذا التجاهل هو في الحقيقة نوع من المشاركة في الظلم ، وهو ابسط انواع المشاركة ، اما اعلاها فهو تحريض الظالم على الضعفاء واغرائه بهم طمعا في مكسب او انتهازا لفرصة او تنفيسا عن ضغينة.

ويبدو ان تقليد المعارضين لظالميهم يكون اكثر مايكون في النوعين الاخيرين ، فالاول مرهون بالقدرة المادية التي نادرا ماتتوفر لدى جماعة معارضة ، ولو توفرت لربما كانت اشد على الاخرين مما كان الدكتاتور ، وقد راينا أمثلة عن ذلك في تجارب بعض حركات المعارضة التي حصلت على مقومات القوة المادية او وصلت الى السلطة ، بل يحضرني كلام نقل عن احد السياسيين المعارضين يقول فيه انه ينادي بحقوق الانسان والحريات المدنية لانها لغة الغرب ، وهو يحتاج الى اسكات معارضي مشروعه السياسي ، لكن (اذا صار الحكم بيدنا سنريهم - مؤيدي الحكم الحالي - نجوم السماء في الظهر) ، وثمة ممارسات كثيرة في داخل جماعات المعارضة ، او تجاه الاخرين هي - بصورة او باخرى - نسخ من ممارسات الحكومات المستبدة.

■ (٤) وفي تجربتنا التي طالت حتى الان نحو عقد ونصف من الزمن واجهنا في اكثر الحالات أنواعا من تجاهل الاصدقاء اكثر بكثير مما واجهنا من التحريض ثمة مناسبات قليلة رأينا مظلومين مثلنا يحرضون علينا الحاكمين ويغرونهم بنا ، وهم يعلمون اننا مثلهم مظلومين ، واننا مثلهم - بالقياس الى الظالم - ضعفاء ، واذا استقوى الظالم علينا فلن يلبث ان ياتي دورهم ، وهو قد حصل وشهدناه وشهدوه عيانا ، حينما كان المئات من اخوتنا يساقون الى

السجون وعشرات مثلهم الى المنافي، كان اشخاص يعتبرون اليوم من زعماء للتيار الديني في البلاد مثل سفر الحوالي وناصر العمر وعايض القرني ، ينادون بالويل والثبور على الحكومة لانها (تتساهل مع الرافضة) ويعتبرون هذا ، وليس سياساتها الاخرى ، دليلا على فساد الحكم وأهل الحكم ، في الوقت الذي كان الشيعة محرومين من كل شيء ، بمافيها الفرص المتكافئة في التعليم والوظيفة والمساواة امام القانون ، كان هؤلاء ينددون بما يسمونه (الاختراق الرافضي والخطر الرافضي والامتيازات العظيمة التي تمنحها الحكومة للرافضة) ، وكان هذا التحريض في كثير من الاحيان مبررا للظالم كي يمعن في ظلمه ، فالحكومة يهمها ايضا ان تجد حائطا مائلا تلقي عليه اعباءها ، ثم دارت الايام فأصبح اولئك السادة ضحايا مثل الذين حرضوا عليهم ، فسجنوا وطوردوا وقيدت حرياتهم ، فلم يدافع عنهم حينما دارت عليهم الدوائر غير اولئك الرافضة بالذات.

نعلم يقينا ان اولئك الذين يحرضون الظالم على المظلوم لايستهدفون الا توفير مادة للصراع مع السلطة ، ووسيلة لتعبئة الانصار والمحازبين ، فما وجدوا الا جماعة مستضعفة مثلنا ، فبدل ان يوجهوا سهامهم الى اهدافها الصحيحة ، وجهوها الى هؤلاء الذين يجاورونهم في المظلومية ويفوقونهم في المعاناة ، لا لشيء الا لأنهم عاجزون عن نيل الهدف العالي فأخذوا هذا الذي هو ادنى.

■ (٥) ومما واجهنا - وهو الاكثر - التجاهل من جانب من يعلم مظلوميتنا ، تجاهل المعاناة الطويلة والقاسية التي حلت بساحتنا منذ ان رفعنا صوتنا المعاند للظلم والتكبر على الخلق والعلو في الارض بغير الحق ، وقد اصبنا احيانا واخطأنا أحيانا اخرى ، لكن لانحسب ان ايا من أخطائنا يقوم بذاته مبررا لجعل الاشقاء والاصدقاء يمرون على مانعانيه مرور المتفرج العجلان ، يغض الطرف كي لايقال انه راى.

■ (٦) أعلم ان بعض الاخوة لايريد الاشارة الينا كي لايسيء الى علاقاته - الفعلية او المأمولة - مع الحكومة السعودية ، وله في ذلك مبررات ، جميعها قابل للتفهم والتقدير ، لكن البعض الاخر لايأمل في اي علاقة ، الآن على الاقل ، أو انه يوجه النقد العلني للحكم السعودي دون تردد ، وبالتالي فليس محميا بهذا التبرير ، فما الذي يجبره على الصمت عن معاناتنا ؟.

نقص المعلومات؟.

لاأعتقد ، وان كنت اميل الى تعليق المبررات على هذا المشجب طمعا في اعذار الاشقاء ، فما ننشره على صفحات هذه المجلة ، وماتتحدث عنه التقارير الدولية المختصة بحقوق الانسان ، وماتنشره الصحافة الدولية كاف في تقديرنا لجلب الانتباه وتوفير المعلومات.

قال لي احدهم حينما سألته عن تبرير هذا التجاهل ان في قلوب العرب والمتدينين منهم خصوصا غصة لما جرى خلال ازمة الخليج ، وثمة تصنيف تبلور منذئذ خلاصته ان العرب صنفان الأغنياء والفقراء والقسم الاول هو اهل البترول حكومات وشعوبا ، لكن وجدت ان تلك الغصة المدعاة ليست بذلك الوضوح فقد كتب الكثير عما جرى في المملكة تاييدا لـ «بعض المعارضة»، ولو كان التبرير صحيحا لشملهم مثلما شملنا .

يقول اصدقاء - ولا احب مسايرة هذا الراي - ان غير المتدينين يهتمون بمعاناة السعوديين بصورة واضحة وشاملة ، اما المتدينون - كثير منهم على الاقل - فلم يكتشفوا انتهاكات حقوق الانسان في المملكة ، الا بعد ان اعتقلت السلطات بعض المشايخ والشباب من السلفيين ، وكتب احدهم ان ماجرى في المملكة منذ اغسطس ١٩٩٠ هو دليل على ان (الصحوة الاسلامية وصلت اخيرا الى هذه البلاد)..

هل يعني ذلك ان المعنيين ينطلقون من ارضية خاصة في تصنيف المتدين وغير المتدين ؟ .

او يعني انهم يعتبرون الصحوة الدينية في اوساط الشيعة منتفية بالضرورة لانهم خارج الدين كما رأى السيد ناصر العمر في رسالته المشار اليها داخل هذا العدد ؟ ..

بوضوح تام هل ثمة خلفية مذهبية ينطلق منها السادة عند تقرير مايستحق الاهتمام وما لايستحق ؟.

الكوننا من اتباع المذهب الشيعي يجتمع علينا ظلم الاقوياء ومشاركة الضعفاء ؟.

اذا صح هذا فهل يجد السادة دليلا من الشرع على قرار كهذا؟.

واذا لم يصح فهل ثمة مبرر لذلك التجاهل؟.

إذاعة

قريبا يفتتح الأمير خالد بن سلطان إذاعة باللغة الإنجليزية في العاصمة البريطانية ، قبل أن المشرف عليها سيكون الصحافي المعروف باتريك سيل الذي كتب مذكرات الجنرال خالد ورفض الملك أن تنشر في الوقت الحالي خشية أن تحوي مسائل غير مرضية أو تعليقات ضارة ، كتلك التعليقات التي أطلقها الأمير بعد صدور كتاب شوارسكوف.

والأمير خالد يمتلك صحيفة الحياة ومجلة الوسط، وترددت أخبار قبل بضعة أشهر تفيد بأنه سيصدر مجلتين ، إحداهما رياضية، والأخرى نسائية.

الغرض بالطبع هو بقائه على سطح الحياة السياسية في المملكة كقوة أو كشخصية لا يمكن تجاهلها حين يحين توزيع التركة السياسية، ومما يؤكد هذا أن الأمراء يمتلكون ماشاء الله من المجلات والجرائد المتنوعة الأشكال والأنواع سياسية ودينية ورياضية ونسائية ورجالية وغيرها!

وتقول أوساط صحافية سعودية، أن هناك أجنحة ملكية تسعى للتضييق على مطبوعات خالد بن سلطان في لعبة توازنات القوى، وتتصيّد تلك الأجنحة ما يعتبر أخطاءا في قانون الصحافة السعودي، لصالح منافسين آخرين يمتلكون أسهما في صحف سعودية داخلية وخارجية.

صفقة

اعترف مسؤول في دائرة حقوق الإنسان في الخارجية الأميركية بأن هناك صفقة قد عقدها السياسيون في الخارجية مع مسؤولين سعوديين، تقضي بتجاهل ملف انتهاكات الحكومة السعودية لحقوق مواطنيها ، مقابل دعم المملكة لمسيرة السلام سياسيا وماديا، بما في ذلك الضغط على الأطراف العربية للتوصل الى حل سلمي للمشكل الفلسطيني.

وكانت أنباء صحافية قد أكدت خبر الصفقة هذه، وقالت أن الأمير بندر بن سلطان قد اتفق مع ادارة بوش بشأنها أواخر العام ١٩٩٢، وأن إدارة كلينتون استمرت على نفس السياسة. وسبق للصحافية هيلغا غراهام أن أشارت الى موضوع الصفقة في مقالها المشهور المترجم في العدد الماضي من الجزيرة العربية.

وجاء اعتراف المسؤول، في معرض تبريره لموقف الإدارة الأميركية شديد السلبية تجاه لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية والذي تبنى موقف العائلة المالكة بالكامل، وشكا من أن المصالح السياسية قد تغلبت على الموضوع الحقوقي ، وأن السياسيين الأميركيين في مجملهم على علاقة جيدة مع المسؤولين السعوديين، وأنهم يضغطون من أجل تخفيف التقرير السنوي التي تصدره الخارجية عن انتهاكات حقوق الإنسان في المملكة وغيرها من الدول.

على صعيد آخر، نفت مصادر وثيقة الصلة بالخارجية الأميركية أن تكون الإدارة الأميركية قد أرسلت أربعة من موظفيها الى المملكة أواخر مايو الماضي، لإشعار الملك فهد بانزعاج الإدارة الأميركية من تأخر الإصلاحات ، ومن الخشونة التي تم التعاطي بها مع مؤسسي لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية. وقالت تلك المصادر بان الوضع لم يكن مهيئا لإرسال وفد الى الملك وأنها لم تعتد أن ترسل وفودا على هذا النحو، فيما قالت مصادر مطلعة أن خبر ارسال أربعة من موظفين الخارجية الاميركية مؤكد ، وأن الاخيرة تخشى احراج العائلة المالكة من موضوع حساس كهذا.

ولاية العهد

لأسباب لا تخفى على اللبيب، فإن الحديث يكثر هذه الأيام حول من يكون الملك القادم.

المرشحون كثر، وهناك ضغوط لإخراج الملك خلال السنوات العشر القادمة من الجيل الثاني الى الجيل الأول. من الجيل الثاني هناك الأمير عبد الله، الذي يصرّ الأميركيون على استبعاده من الحكم مهما كلفهم من ثمن رغم محاولات التودّد العديدة، وهناك الأمير سلمان، والأمير مشعل الذي كان وزيرا للدفاع حتى إقالته في ١٩٥٦م، والذي يعتبر نفسه - وفق منطق السن - أحق بالملك من سلطان. وهناك أيضا الأمير سلطان نفسه، والأمير بندر، والمرشح الشبابي الآخر محمد بن فهد أمير المنطقة الشرقية، وخالد بن سلطان الذي يسابق الزمن من أجل موقع مستقبلي في الحكم.

المهم في الموضوع كلّه، أن مسؤولا أميركيا رفيعا صرح الشهر الماضي لصحافيين غربيين بأن الولايات المتحدة لن تسمح بوصول الأمير عبد الله الى كرسي الملك. ومثل هذا الصوت بدأ يعلو اليوم في عواصم غربية، تريد إبقاء الحكم في جناح السديريين.

عَتَب وتوضيح!

بريطانيا، الدولة الأكثر تشددا في حرمان المسلمين البوسنويين من حقوقهم، وراعية مشاريع التقسيم وما تبعها من مآس .. رفضت الكثير من المحاولات السعودية لتخفيف موقفها وتبني مشاريع عقلانية لحل موضوع الحرب الأهلية في البوسنة والهرسك. ونقل مصدر مطلع أن السفير السعودي غازي القصيبي كان على اتصال دائم بالخارجية البريطانية بشأن هذا الموضوع، حيث ينقل لها أمنيات الملك، بموقف بريطاني - أوروبي مشرف من النزاع.

ومع الإتصال السعودي المتواصل ، والذي يعكس جانبا من الضغوط التي يتعرض لها النظام باعتبار المكانة

أسابيع .. شهور، لا قيمة للزمن!

حين أعلنت لجنة الحقوق الشرعية في بدايات مايو الماضي، كان واضحا لكل المراقبين أن ذلك الإعلان وما صاحبه وما سبقه من تطورات على الساحة المحلية ، إنما جاءت لتعبر عن الحاجة الى التغيير، وعن التذمر بسبب تأخير الخطوات الإصلاحية المتواضعة التي أعلنها الملك في الأول من مارس ١٩٩٢.

وكعادة الحكومة في كل أزمة، يعلن عن تأسيس مجلس الشورى قريبا، لأنه يعد أحد مفاتيح المشكلة. وفعلا ، لم يقدم الملك فهد وعدا بهذا، ولكن تولى تسويق البضاعة «البائرة» السفير السعودي في لندن الدكتور غازي القصيبي، في مقابلته مع الصحافية البريطانية كاثي أيفانز في ١٣ مايو الماضي، فقال ما نصه : «خلال الأسابيع القادمة سيتم الإعلان عن أعضاء مجلس الشورى». واعتبر أن تعيين مجلس الشورى تطورا، وقال بأن الرئيس يداوم ويعمل طوال الوقت، وغير ذلك من الكلام الهزيل.

وكان الأمل أن يكون من بيده القرار قد استوعب حكاية اللعب على الزمن ، واكتشف المقولة: الوقت كالسيف إن لم تقطعه قطعك!. وأن التأخير كان على الدوام ضارا، ولكن يبدو كما هي العادة دائما أن التأثر والإقتناع إنما هو اقتناع وتأثر آني. وقد مرت الأسابيع القليلة، كما مضت من قبلها الأشهر والسنون، ولحست الوعود من جديد.

توقع الكثيرون ، ولم يكن أمام أحد إلا أن يتوقع، أن يعلن الملك أسماء أعضاء مجلس الشورى بعد عيد الأضحى أو بمناسبة العيد، ثم تأجلت الآمال الى أن يحل العام الهجري الجديد، فجاء ولم يحمل سوى التصعيد من جانب السلطات الأمنية، حيث الإعتقالات والفصل، والمضايقات، إذ ليس لدى السلطات سوى الحلول الأمنية، ولم يدركوا بعد أن البلاد بحاجة الى حل سياسي، ومصالحة بين الحاكم وشعبه.

سنتذكر مجلس الشورى وتصريح جديد بشأنه، بعد أن يحدث تطور جديد في غير صالح العائلة المالكة. أو قد نتذكره حين يحل موعد اعلان الميزانية، أو أي مناسبة أخرى، وقد نكون مخطئين في توقعنا مثلما كانت توقعاتنا خاطئة دائما في هذا الموضوع بالذات، الذي لا يقاس بالحسابات السياسية المعروفة، ولا بالأدوات العقلية المتعارف عليها، لأن الموضوع كله يتمحور حول «المزاج»، والحالة المزاجية ليس لها ضوابط أو حدود، فهي تتحرك خلاف المألوف والمعقول، ولهذا يصعب التنبؤ بها.

الإسلامية التي يحتلها، ولما يتمتع به من أوراق ضغط قابلة للإستخدام لصالح المسلمين، نُقل عن دوغلاس هيرد، وزير الخارجية البريطاني أنه قال للقصيبي، بأن أوروبا لن تسمح بقيام دولة إسلامية في عمق أوروبا يمكن لها أن تكون رأس حربة للديانة الإسلامية، وأضاف بأن حال الأوروبيين يشبه حال المملكة ودول الخليج الأخرى التي طالبت بتدخل غربي عسكري عاجل لمنع الإنتفاضة الشيعية في العراق من أن تحقق نصرا، ومن هنا يجب أن تتفهم المملكة حقيقة المخاوف الغربية!

مقال مثير

قال مصدر مقرب من صحيفة السفير اللبنانية، أن قرار السلطات اللبنانية إغلاقها في الثاني عشر من مايو الماضي بحجة نشرها تفاصيل عن العرض الإسرائيلي في مفاوضات الجولة التاسعة ليس هو السبب الحقيقي وراء تعطيل صحيفة السفير وإنما السبب وراء معاقبتها هو نشرها المقالة المطولة لهيلجا غراهام، التي نشرتها مجلة نخبوية بريطانية تدعى «لندن ريفيو أوف بوك» في عددها المخصص للفترة مابين «٨ ـ ٢٢ أبريل»، وقال المصدر، أن وزير الإعلام علي الشاعر اتصل بالحريري بهذا الشأن.

من جهة ثانية، أشار الشاعر في خطاب علني أمام جمهرة من الإعلاميين السعوديين وغيرهم بعيد انتهاء موسم الحج الماضي، ندد فيه بالصحافة الأجنبية، وبالصحف العربية التي اعتادت ترجمة ما ينشر ضد المملكة، وأشار لمقال هيلغا من طرف خفي، وإن كانت الإشارة واضحة معبرة.

أكثر ما أثار المسؤولين السعوديين في مقال هيلغا هو تسليطها الضوء على موضوع الصراع النجدي الحجازي، وعلى مسألة الخلافة في العائلة المالكة، وموضوع الشيعة وإستبعادهم من المشاركة السياسية.

لقاءات اقتصادية بين مسؤولين اسرائيليين وسعوديين

ذكرت صحيفة جيروزاليم بوست «الطبعة الدولية» في الثاني عشر من يونيو، أن وزراء اسرائيليين التقوا مع مسؤولين حكوميين على مستوى عال في الحكومة السعودية، لمناقشة ايجار قطاع غزة، وتحويله الى هونج كونج في الشرق الاوسط، حسب ما قاله المقاول يعقوب نمرودي لراديو الجيش.

وبناء على نيمرودي، فقد انعقد اللقاء قبل حرب الخليج بمشاركة البليونير السعودي عدنان الخاشقجي. وقال نيمرودي أن السعوديين كانوا مستعدين لاستثمار بلايين من الدولارات في غزة، وحلحلة مشكلة اللاجئين، ووضع حد للارهاب، وتقديم حل سياسي.

وقال نيمرودي «أن وزيرا كبيرا في حكومة شامير ووزراء آخرين ناقشوا الموضوع مع مسؤولين كبار في الحكومة السعودية»، وأضاف قائلا «على أية حال، وبسبب حرب الخليج وانشغال السعوديين بموضوعة تقوية جيشهم والبلد، فإن الموضوع قد نُسي».

وقال نيمرودي أنه بعد اسقاط السعوديين لفكرة الخاشقجي، ناقشوا الموضوع مع الحاكم الليبي معمر القذافي والذي عبّر عن رغبته في استثمار ٥ بلايين دولار في غزة.

وكانت صحيفة «هآرتس» الاسرائيلية قد ذكرت في عددها الصادر في الساس من يونيو الماضي أن يعقوب نيمرودي سمسار زيارة الحجاج الليبيين الى القدس، أن صديقه وشريكه عدنان خاشقجي طرح على العقيد القذافي فكرة استثمار خمسة مليارات دولار في قطاع غزة.

مصادر خاصة ذكرت أن اتفاقا بين عدنان خاشقجي والحكومة السعودية قد تم لغرض توريط القذافي في هذا الموضوع، وحسب وصف مصدر

عام جديد مليء بالمخاوف

تبودلت التهاني بمناسبة العام الهجري الجديد..

بالنسبة للغالبية من المواطنين السعوديين، بمن فيهم المسؤولين وأمراء العائلة المالكة، ورجال الدين والأعمال والمثقفين وغيرهم، فالعام الجديد لا يبدو يحمل في أيامه بشرى جديدة تمحو مسيرة الاحباطات، فالآمال تتضاءل أمام المخاوف المتصاعدة والمثيرة للقلق.

حتى الآن، ليس هناك سوى أمل قليل بإصلاح سياسي يمتص شيئا من التوتر الآخذ بالتزايد منذ أزمة غزو العراق للكويت .. وهناك آمال أقل بشأن نهوض اقتصادي يغطي على جوانب الفشل في السياسة، بحيث يلجم الألسن عن الحديث والنقد الحاد.. وايضا فإن الآمال بتوسيع هامش حرية الرأي والصحافة والتعبير، وهو ما بدا ممكنا في النصف الاول من عام ١٩٩١.

وحسب أغلب المحللين فإن العام الهجري الحالي (١٤١٤هـ) سيكون عاما صعبا للسعوديين جميعا، وللنظام الحكم بنحو خاص.

من المتوقع أن تبدأ مرحلة جديدة من العلاقة بين المعارضين والنظام تتسم بالعنف من طرف واحد أو من الطرفين. والمؤشرات الحالية تفيد بأن النظام يستعد لجولة تقصم ظهر السلفيين الذين ينتظر منهم الخطر، وهناك مخاوف حقيقية بين المسؤولين السعوديين من المنظمات السرية أو التحركات التي كانت علنية قبل عامين فبدأت بسبب تلبد الأجواء واشتداد موجة القمع الى العمل السري، أن تقوم جماعات بحملات اغتيال لكبار المسؤولين من امراء العائلة المالكة.

وفي الحقيقة فإن المعالجات الأمنية للمشاكل السياسية التي ظهرت كان ضربا من الحمق، فقد يستطيع النظام كسر الموجة المعارضة بالعنف، ولكن ليس أمامه إلا أن ينظر الى تجربة الجزائر ومصر، وهي تجربة مليئة بالمرارة، الرابح فيها خاسر في حقيقة الأمر.

ومما يعزز المخاوف باندلاع العنف، مسائل عديدة بينها: تأخر الإصلاحات السياسية، وعدم الإعتراف بالصفة السياسية للقوى الإجتماعية الجديدة، وإبعاد القوى المعتدلة عن ساحة المعركة الأمر الذي يفسح المجال للقوى المتشددة لتقنع الجمهور بالحلول العنفية، وتغليب الحلول الأمنية لمشاكل سياسية يعقد حلها تصاعد القمع والإرهاب الحكومي، وتفشي ثقافة سلبية أحادية تعتمد التأييد أو العداء الأعمى والمطلق ويطفح منها التعصب الطائفي والنظرة المتشنجة للرأي الآخر، وحرمان المجتمع من الأصوات المتعددة في الإفصاح عن نفسها في الصحافة واجهزة الإعلام. ويضاف الى هذا تفشي الجريمة والفساد في أجهزة الدولة وما يحدثه من تذمر واسع النطاق لم تستطع العائلة المالكة من ضبطه او التخفيف منه على الأقل بضبط أفرادها من الإنغماس الشديد فيه.

كل هذه المسائل تشكل أرضية للعنف المتوقع خلال الأشهر القادمة، ولا يحتمل أن ينفي إعلان أسماء أعضاء مجلس الشورى احتمالات العنف من جذوره، إذ من الخطأ جدا أن يعتقد بأن المجلس سيحل المشاكل من جذرها، ولا ينبغي المبالغة في الدور المعول عليه لأنه سيكون مجلسا كسيحا، وقد يزيد من الإحباطات أكثر مما يخفف منها.

ستكون العائلة المالكة محظوظة للغاية إن مرّ العام الجديد دون تطورات دراماتيكية خطيرة تهزّ بنيانها من القواعد.

سعودي : كان الخاشقجي - وباتفاق مع الحكومة السعودية - قد أراد تنفيذ مقلب ضد الرئيس الليبي.

مشعل.. واحتراف صناعة المشاكل!

مشعل بن عبد العزيز.. وزير الدفاع السابق، وشقيق أول وزير دفاع للمملكة وهو الامير منصور بن عبد العزيز.

مشعل، مشهور عنه بالخشونة ، وقد سبق له في العام الماضي أن أحدث أزمة كبرى حين واجه المشايخ في أسواق الشعلة التي يملكها في حادثة شهيرة نشرتها الجزيرة العربية قبل نحو عام.

وها هو الآن يطل علينا بمشكلة تتسع أبعادها السياسية الى آفاق غير محدودة.. فإذا كانت صداميته العنفية مع المشايخ في اسواق الشعلة قد أججت النقمة على العائلة المالكة واخذت صبغة سياسية في غير صالح الحكم في محيطه النجدي / الديني على الأقل، فإن المشكلة الجديدة ذات ابعاد قبلية.

فقد قتل الأمير مشعل بنفسه رجلين من قبيلة قحطان لمجرد أن وطأت اقدامهما مزرعته، قتل أحدهما بالرشاش ، والآخر أمر بجلده أمامه حتى الموت، حدث هذا في بدايات شهر يونيو الماضي، فثارت ثائرة القبيلة التي تقطن منطقتين في المملكة : عسير ونجد، وقدم في منتصف شهر يونيو الماضي نحو خمسين من رجال القبيلة الى أمارة الرياض محتجين ومطالبين بالقصاص من الأمير القاتل، ومهددين باستخدام السلاح إن لزم الأمر.

حاول الأمير سلمان - كعادته في مثل هذه المسائل - تهدئتهم وعرض عليهم مبالغ كبيرة كفدية قيل أنها وصلت الى عشرين مليون ريال، ولكن رجال القبيلة رفضوا المبلغ وقالوا للأمير أن غير القصاص لا يمحي الإهانة التي لحقت بالقبيلة وأفرادها.

ولازال الموضوع ساخنا حتى صدور العدد من المجلة.

من جهة ثانية أكدت مصادر قريبة من الحدث أن حراسة مشددة قد فرضت على الأمير مشعل، وانه نصح من قبل إخوته بعدم الإكثار من الخروج من قصره ، خشية أن يتعرض لمحاولة انتقام.

تجدر الإشارة الى أن قبيلة قحطان من أشهر القبائل في جنوب المملكة ، وسبق لها أن عقدت تحالفات مع أجنحة في العائلة المالكة ، وكان لها دور بارز في الحرب الأهلية السعودية في الدولة السعودية الثانية، ولكن مع هذا حدثت عدة وقائع أساءت للعلاقة بين الطرفين، وبقيت القبيلة مهمشة عموما في الحياة السياسية ، ولم تحصل قيادتها على نصيب من الثروة يتناسب مع مكانتها. كما أن العديد من المعارضين برزوا من تلك القبيلة، قد يكون أشهرهم على الإطلاق محمد بن عبد الله القحطاني، الذي بويع كمهدي في الحرم المكي الشريف في نوفمبر ١٩٧٩، وقتل أثناء الأحداث العصيبة تلك مع الكثير من جماعته واتباعه.

ويقول مراقبون للأحداث في المملكة ، أن هناك مخاوف من تمدد المشكل القبلي وانعكاسه على ولاء القبيلة بأجمعها للنظام، رغم أن التكتم على الحدث مبالغ فيه ولكنه أصبح معروفا لدى الشارع السعودي الذي تعود كثيرا على مثل هذه الإساءات التي يمارسها امراء عديدون.

وكان الأمير سيف الإسلام بن سعود قد قتل أحد المواطنين قبل نحو عامين ، وكل ما فعله الأمراء أن ضغطوا على أولياء القتيل بالتعويض المالي. وشهد أن العديد من الأمراء قد قتلوا مستخدميهم من العمال الأجانب، كما أن تعديات مشهورة حدثت من قبل الجهاز الديني وعمدت السلطات الى تغطيتها كقضية سعيد فراش الذي قتل في مكة المكرمة على يد رجال الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وكل ما فعله الملك أن أحال الملف إليه دون أن يبت في القضية بشكل نهائي وجمد الملف ، ولازال القاتل يسرح ويمرح.

ضم سمارك لأرامكو .. ضربة جديدة للحجازيين

علّقت أوساط حجازية مطلعة على قرار رئيس مجلس الوزراء الشهر الماضي والقاضي بضم شركة سمارك الى شركة أرامكو السعودية، بأنه جاء طعنة لوزير النفط هشام ناظر ، الذي تقدم الى الملك مطالبا بالحفاظ على شخصية سمارك المعنوية ففاجأه بقرار ضمها.

وأضافت تلك الأوساط بأن مهندس عملية الضم ، كان الأمير عبد العزيز بن سلمان بن عبد العزيز الذي يعمل كمستشار في وزارة البترول والثروة المعدنية منذ استلام السيد هشام ناظر منصب الإشراف على وزارة النفط بعد إقالة الشيخ أحمد زكي يماني. ويقول مطلعون بأن الأمير عبد العزيز عين مستشارا بضغط من والده أمير الرياض ، وأنه يتمتع في الوقت الحالي بسلطات كبيرة في شركة أرامكو.

وكان ناظر قد أنشأ شركة سمارك بعد توليه وزارة النفط، وترددت حكايات تفيد بأنه أنشأ بالتعاون مع حسين اللنجاوي، رئيس سمارك ، والتاجر المعروف يوسف زينل، شركة وهمية لتسويق منتجات سمارك، وهدفها الرئيسي قبض العمولات وتقاسمها بين الثلاثة.

وبغض النظر عما قيل من فوائد ضم سمارك لأرامكو، فإن ما حصل اعتبر ضربة لناظر شخصيا، وتقوية لموقع الأمير عبد العزيز بن سلمان في الوزارة وفي أرامكو.

الأهم من هذا، أن قرار الضم بقدر ما أثار ضجة في الأوساط الإقتصادية المحلية والعالمية، فإنه أثار ضجة وشكوى كبيرة بين الحجازيين خاصة في جدة. ذلك ان طاقم سمارك المكون من ١١ ألف موظف أغلبهم يقيمون في غرب المملكة، ومن المتوقع ان يؤدي الضم الى التخلص من بعض الموظفين، ومن جهة ثانية فإن أعمال شركة سمارك يفترض أن تنتقل الى الظهران حيث المركز الرئيسي لأرامكو، ومن الصعب على جمهور العاملين الحجازيين أن ينتقلوا بمجملهم الى الظهران، وأن يعيشوا في بيئة لم يألفوها، أو يحتاجون الى جهد للتأقلم فيها.

وإذا أخذنا بعين الإعتبار المناصب التي يحتمل أن تكون شاغرة لهذه الأسباب، فهمنا لماذا يعتقد الحجازيون أن قرار ضم سمارك موجه لهم. وايضا إذا أدركنا أن هناك قرارا حكوميا من أعلى المستويات بمنع الشيعة من التوظيف في أرامكو منذ عام ١٩٨٧، فهمنا الحساسيات التي نشأت والأقاويل التي تزايدت بسبب قرار ضم سمارك لأرامكو.

تغيير البروتوكول

توصل وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل الى حل مشكلة نحو ١٤ سفيرا أجنبيا معتمدا لدى المملكة ، تسلموا مهامهم في شهر مايو الماضي، بعد مضي أكثر من عام على معظمهم دون أن يقدموا أوراق اعتمادهم للملك، وبالتالي مباشرة أعمالهم كسفراء ، ومن بينهم السفير الأسباني، الذي أمضى نحو ١٤ شهرا دون أن يقدم اوراق اعتماده، فأبرق الى حكومته مبديا انزعاجه وطالبا إعادته، كما أثار ضجة في الوسط الدبلوماسي والسياسي في المملكة، والتقى بعدد من المسؤولين الكبار لحل المشكل البروتوكولي المعقد!

وجاء الحل، أن لا يقدم السفراء اوراق اعتمادهم الى الملك، بل يقدمونها الى وزارة الخارجية، وقد أقنع الوزير سعود الفيصل الملك المشغول والمتعب بذلك، وأبلغ السفير الأسباني بنحو خاص أن يمارس عمله كسفير، وقد التقى الأخير بولي العهد الأمير عبد الله قبيل مغادرة الأخير الى المغرب لتقضية اجازته السنوية.

سعود الفيصل يهاجم «ضريبة الكربون»

٨٠ بالمئة من عائدات النفط يحصدها الغربيون !

■ انتقد الامير سعود الفيصل ، وزير الخارجية ، ضريبة الطاقة المقترحة فى الغرب ودعا الى اجراء مباحثات مكثفة حولها مع الولايات المتحدة ودول اوروبا واليابان . كما هاجم الامير سعود الذى كان يتحدث فى ملتقى اقتصادى ومالى افتتح فى الرياض يوم الاربعاء ٩ يونيو الماضي ما وصفه بسياسة متناقضة لدول اوروبا حول الضرائب .

ونقلت وكالة الانباء السعودية عن الامير سعود «أن فرض الضرائب لم يكن ولن يكون اسلوبا مناسبا لحل مشاكل ذات ابعاد عالمية كمشاكل البيئة». واضاف «ان نظرة فاحصة لواقع اسعار وضرائب مختلف انواع الوقود تثبت ان هناك تشويشا واضطرابا لا ينسجم مع المبررات البيئية التى تساق لفرض ضريبة جديدة على محتوى الوقود من الطاقة والكربون . ففى الوقت الذى يثقل فيه كاهل البترول بالضرائب تستمر اعانات الفحم».

وتعارض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بقوة فرض الضرائب المقترحة لانها ستسبب تدهورا فى اقتصادياتها التى تعتمد على العائدات النفطية . ويضم المجلس المملكة العربية السعودية والبحرين وقطر وسلطنة عمان والكويت والامارات العربية المتحدة .

وقال الامير سعود ان البترول هو الاكثر اثقالا بالضرائب من كافة المواد الاولية الاخرى . واضاف يقول ان فى عام ١٩٩٢ كان «كل دولار دفعه المستهلك الاوروبى للبترول حصلت منه الدول المصدرة على ١٩ سنتا وحصل الناقلون والمكررون والموزعون معا على ٢١ سنتا بينما حصلت حكومات الدول المستهلكة على نحو ٦٠ سنتا».

ومضى يقول ان حكومات الدول المستهلكة تحصل على دخل من ضرائب تفرضها على انشطة الشركات ذات العلاقة بالبترول . وقال الامير سعود ان هذا تسبب فى هبوط استهلاك البترول فى الدول الصناعية بين عامى ١٩٧٣ و١٩٩٠ بينما ارتفع استهلاك انواع اخرى من الوقود اكثر تلوثا وخطرا .

واضاف يقول ان الضرائب على برميل البتروكيماويات ارتفعت الى ٢ر١٥ دولار فى عام ١٩٩٢ من ٢٠ر٥ دولار فى عام ١٩٧٣ .

ودعا الامير دول الخليج العربية الى تنسيق مواقفها واجراء محادثات مع شركائها التجاريين لاقناعهم بالغاء ضريبة الطاقة .

مبارك طلب من السعودية قطع مصادر تمويل الجماعات الدينية والامير سلمان يقول لا نستطيع !

■ اختتم الرئيس المصري حسني مبارك اواخر مايو الماضي جولة خليجية بزيارة المملكة ، حيث التقى الملك فهد ومسؤولين سعوديين آخرين. وكان أهم القضايا التي حملها الرئيس المصري في جولته حشد حكومات الخليج لمساندته في حربه ضد المعارضة الدينية في مصر التي يتهمها بـ «التطرف» و«الارهاب».

وحاول الرئيس مبارك استغلال اعمال العنف اليومية المتفجرة في بلاده لحث حكومات الخليج على تقديم مساعدات اقتصادية ، بإعتبار أن «الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها مصر هي التي خلقت اجواء متطرفة ، وساعدت على نمو الارهاب الديني» مثلما صرح أكثر من مرة. وفي الوقت الذي قالت فيه مصادر مطلعة ان حكومات الخليج تقاعست عن تقديم مساعدات اضافية لحكومة مبارك ، فقد ابدى الرئيس المصري رغبته في ان تتدخل امارات الخليج من اجل محاصرة مصادر التمويل التي تتلقاها الجماعات الدينية في مصر ، وقد اكد مبارك في لقاءاته الصحفية في الخليج ان الاموال التي يتلقاها «المتطرفون» مصدرها دول الخليج.

وقد تلقى مبارك وعودا خليجية بمعالجة موضوع تدفق الاموال الى التيارات الدينية في مصر ، لكن هل تستطع دول الخليج تحقيق هذه الوعود فعلا ..؟.

يجيب على ذلك الأمير سلمان بن عبد العزيز أمير منطقة الرياض ، والمسؤول عن عدة لجان اغاثة ، والمنسق الرسمي لجمع التبرعات وصرفها حسب سياسة الحكومة السعودية ، وذلك حسبما نقل عنه الكاتب المصري انيس منصور ونشرته جريدة الاهرام في ٢٩ مايو الماضي.

يقول انيس منصور : سألت الامير سلمان : هل للسعودية سلطان على الذين يحولون أموالهم الى مصر؟.

وكان جواب الامير سلمان : لا سلطان لنا على أحد ، فكل مواطن حر في ان يرسل اي مبلغ لأي أحد في العالم ، ولو فرضنا أن واحدا حوّل مليون ريال الى شخص في القاهرة اسمه زيد او عبيد فلا شأن لنا بهذا الشخص.

بيد أن الامير اضاف ايضا ـ حسبما نقل انيس منصور ـ «إنني اعرف ان اموالا من السعودية تتحول الى صحف مصرية ولكن نحن لا نتدخل».

مسؤولية!

قالت أوساط مطلعة، أن الولايات المتحدة قررت في اللحظة الاخيرة توجيه ضربة للعراق من سفنها الحربية في الخليج والبحر الاحمر ، بسبب رفض الملك فهد القاطع استخدام أراضي المملكة كقاعدة تنطلق منها الصواريخ الاميركية ، انتقاما لمحاولة اغتيال الرئيس بوش في الكويت في فبراير الماضي . غير أن مسؤولين عرب وأجانب يحمّلون المملكة مسؤولية المساهمة في ماترتب على الهجوم من ضحايا أبرياء ، بحكم اطلاعها على موضوع الهجوم وتوقيته واغراضه حسبما صرح بذلك وزير الدفاع الاميركي فجر يوم الهجوم في السابع والعشرين من يونيو على مواقع عراقية مختارة، الامر الذي يعطي المسألة صفة التآمر.

ومهما قيل أن الضربة موجهة لصدام حسين ، فإن النتائج المترتبة عليها ستقوي الرئيس العراقي بين شعبه في وقت تسعى فيه الولايات المتحدة والحكومة السعودية البحث عن بديل مقبول للنظام العراقي الحالي.

وللتذكير، فإن الهجوم ماقبل الاخير الذي تم في الايام الاخيرة من عهد الرئيس بوش قد أعطى نتائج عكسية على الاقل في السعودية ،وأثبت للمواطنين السعوديين أن العائلة المالكة ما هي الا أداة في يد الغرب، خصوصا بعد أن أعلنت فيه وسائل الاعلام أن قواعد سعودية استخدمت في الهجوم دون أن تشير المملكة الى ذلك في وسائل اعلامها، مما أثار سخطا عارما في الداخل والخارج.

الوفود الحقوقية الخليجية تنتقد الازدواجية الاميركية

التقى على هامش المؤتمر العالمي لحقوق الانسان ، ممثلو لجان حقوق الانسان في الخليج والجزيرة العربية بممثل الوفد الرسمي الاميركي السيد هنري شارلز ، ودار الحديث معه حول انتهاكات حقوق الانسان في دول الخليج، وحول السياسة الاميركية الحالية ، وتسلم شارلز ملفات انتهاكات حقوق الانسان في كل من السعودية والبحرين .

وذكر شارلز ، بأن الادارة الاميركية الحالية تقوم حاليا بتغيير مجموعة من سفراء الولايات المتحدة في العديد من دول العالم، وستكون المجموعة الجديدة مضطلعة بصورة أكبر بمجال حقوق الانسان.

من جهة ثانية، أعرب ممثلو اللجان الحقوقية الخليجية عن استيائهم للطريقة الانتقائية التي تتبعها الادارة الاميركية في التعامل مع موضوع حقوق الانسان، حيث يجري تجاهل متعمد للانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان في السعودية والبحرين، وهو يدك بصورة مباشرة المصداقية الاميركية. وقد وعد شارلز بايصال ملاحظات ممثلي لجان حقوق الانسان في الخليج والجزيرة العربية الى الجهات المختصة في الحكومة الاميركية.

صندوق النقد العربي: انتشار ظاهرة هروب الاموال بعد حرب الخليج

صدر مؤخرا التقرير السنوي للعام ١٩٩٢ والذي أعده صندق النقد العربي بالتعاون مع الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، ومنظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط «أوابك». وقد أجمل التقرير الخسائر المادية المباشرة لحرب الخليج بنحو ٦٧٦ مليار دولار، وهو مايعادل خسارة اجمالي الناتج المحلي العربي لمدة ١٨ شهرا.

وقدّر التقرير خسائر العراق بـ ٢٤٠ مليار دولار، بينما بلغت خسائر الكويت ٢٣٧ مليار دولار، في الوقت الذي تناول التقرير ظاهرة هروب الاموال من الدول العربية الى الخارج بعد حرب الخليج والتي دفعت بوزير المالية السعودي ـ وقبله الملك فهد ـ لدعوة رجال الاعمال السعوديين والخليجيين ، باعادة أموالهم المستثمرة في الخارج الى داخل المملكة ، حيث قدّر التقرير تلك الاموال بحوالي ٥١ مليار دولار. وقد بلغ صافي التحويلات من الدول النفطية ٣٧ مليار دولار في عامي ٩٠ و ٩١ بينما قدرت التحويلات من الدول العربية المصدرة للعمالة ١٤ مليار دولار.

وذكر التقرير أن عبء خدمة الدين العام الخارجي للدول العربية زاد عام ١٩٩٠ بنحو ١١ بالمئة حيث دفعت الدول المقترضة ١٧ مليار دولار خدمة لديونها أو ما يعادل ثلث حصيلتها من السلع والخدمات.

بيان اللجان الحقوقية في الخليج

أصدرت لجان حقوق الإنسان في الخليج والجزيرة العربية الى المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المنعقد في فيينا في الفترة مابين ١٤ – ٢٥ – يونيو ١٩٩٣ ، جاء فيه:

«منذ إتخاذ قرار عقد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان ، عمدت اللجان الحقوقية في الخليج والجزيرة العربية (السعودية – البحرين – عمان – الكويت) ، الى الإنخراط في تحضيرات جدية على أمل أن يشكل المؤتمر منعطفا في عملية حماية وتطور حقوق الإنسان» .

وأضاف البيان «وبإستثناء الكويت ، حيث استؤنفت الحياة الدستورية ، فإن جميع النشاطات والمنظمات السياسية والنقابية والحقوقية الإنسانية ، محرّمة وتحول دون المشاركة الشعبية في التحضير للمؤتمر في بقية دول الخليج الأخرى . وبالرغم من كل هذه العقبات ، فقد استطعنا الإسهام في التحضيرات للمؤتمر الى جانب المنظمات العربية الأخرى في عدد من الدول العربية».

وأكد البيان على «أن الهدف الوحيد للجان حقوق الانسان في الخليج العربي هو ضمان تمتع جميع المواطنين بحقوق الإنسان كاملة ، ولتحقيق ذلك يتوجب القيام بالخطوات التالية :

- إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين .
- رجوع جميع المبعدين الى أوطانهم .
- وضع حد لإضطهاد المعارضين السياسيين .
- تدشين عملية إصلاح سياسي على طريق الحكم الدستوري .
- ضمان حق التعبير والرأي ، بما في ذلك حرية الصحافة لجميع المواطنين .

وناشدت اللجان الحقوقية في الخليج الدول المشاركة في مؤتمر «بحث حكام بلداننا في الخليج العربي ، للإستجابة إيجابيا لهذه المطالب .

لجان حقوق الإنسان في الخليج العربي :

- اللجنة الدولية للدفاع عن حقوق الإنسان في الخليج والجزيرة العربية
- لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في السعودية
- لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في البحرين
- لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في عمان

مشكلة الحج جرى تطويقها ، وجولة ولايتي رسمت مسارا جديدا

العلاقات السعودية ـ الايرانية : قطار المصالح يجتاز عقبة التاريخ !

■ لعله من السابق لأوانه القول ان العلاقات السعودية ـ الايرانية وصلت الى حالة من الاستقرار بعد مراحل من الشد والجذب بين الجانبين ، بيد انه من الممكن الجزم ان كلا الدولتين باتتا تملكان تصورا كاملا لطبيعة العلاقات بينهما ، وفق ضرورة المرحلة هذا التصور قفز للمرة الاولى فوق أسر الشعارات ، والخلاف الايديولوجي ، وتخلص من حقبة طويلة من الاحقاد والتأزم.

ويبدو ان التجارب الماضية اجبرت كلا الجانبين على رسم العلاقة مع الطرف الآخر على اساس من الواقعية والمصالح المشتركة ، وبوجود هذا التصور فإن كلا الحكومتين تستطيع ان تجد مجالات عديدة للتعاون ، وآفاقا متعددة لتوثيق العلاقات ، والاهم من ذلك قنوات سالكة لحل الخلافات ، وتضييق ثغرة الشقاق.

لقد تم تصنيف الاحداث التي جرت في موسم الحج الماضي على انها اشارة الى انهيار «الود الجديد» الذي بناه الايرانيون مع جيرانهم السعوديين ، بعد جولة ولايتي الخليجية ، بيد ان المطلعين على الشأن السعودي يؤكدون عن ان تلك الاحداث كانت دليل عافية للعلاقات الجديدة بين البلدين ، وليس العكس.

فبالرغم من ان ماجرى في مكة ومنى هذا العام كان كبيرا بالتصور الايراني ، وماجرى في طهران من مظاهرات تندد بالحكومة السعودية والملك فهد وما تلاه من هجوم للصحافة الايرانية على سياسة المملكة ، كان كبيرا بالتصور السعودي ، إلا ان الجانبين كلاهما حرصا للمرة الاولى على التفريق في احكامهما على ماجرى .. فللمرة الاولى خلا البيان السعودي من الشمولية في تعاطيه مع الشأن الايراني ، وهاجم المساعي المتطرفة «لبعض الحجاج الايرانيين» التي تريد «نسف الجهود الحسنة التي يبذلها العقلاء في ايران» وخلا كذلك من التشهير بعقائد الايرانيين او وصمهم بالالحاد والكفر والزندقة على غرار حالات التوتر التي حدثت في الماضي.

وللمرة الاولى أيضا سعى الايرانيون الى طمأنة جيرانهم السعوديين بأن ايران لاتعتبر ماحدث في مكة حجر عثرة في علاقاتها مع الرياض فبعد أقل من اسبوع من مشكلة الحج سارع وزير الدفاع الايراني في ٨ يونيو الماضي الى التأكيد على ان ماحدث في الحج «لا يعني اننا لا يمكننا التعاون في مجالات اخرى .. فاننا سنواصل التعاون بالتاكيد في قضايا ذات اهتمام مشترك مثل النفط والامن».

مشكلة الحج

فاجأت المملكة العالم والايرانيين بشكل خاص بقرارها منع الحجاج الايرانيين من القيام بمسيراتهم السنوية التي اعتادوا عليها ، والتي يزعم المسؤولون في طهران انها جرت باتفاق مع السلطات السعودية اثناء ازمة الخليج ، مقابل وقف طهران مقاطعتها للحج وجذبها لعدم تأييد العراق في غزوه للكويت .. وقد جرت فعلا تلك المسيرات في العامين الماضيين دون ان تعترضها السلطات السعودية .. لكن القرار السعودي بمنع المسيرات هذا العام ، سيما بعد زيارة ولايتي واعلان الملك فهد عن رغبته في لقاء رفسنجاني ، قد أربك المسؤولين في طهران ، سيما وأن المملكة لم تقدم تفسيرات واضحة لهذه الخطوة.

والحقيقة ان المملكة استغلت موسم الحج لضرب اكثر من عصفور فوق الشجرة الايرانية بحجر واحد :

فمن جانب اعتبرت الاجراء المفاجيء «اختبارا» لجدية الطرف الايراني في تمتين العلاقات.

ومن جانب آخر ، ارادت المملكة ان تظهر للعالم انها تقيم علاقات من موقف قوة ، وأن الطرف الآخر هو المحتاج لهذه العلاقات ، ويعكس ذلك خفة البيانات الموجهة ضد الايرانيين ومنع الصحافة من استغلال الحدث في شن حملات ضدهم ، كذلك الثناء الذي لقيه «العقلاء» في ايران مقابل الهجوم الذي خُصّ به «المتطرفون».

ومن جهة ثالثة ، أرادت الحكومة استغلال الوضع الايراني الضعيف ، والتراجع عن تنازلها للحجاج الايرانيين بالقيام بالمسيرات الذي كانت قد قدمته في وقت ضعفها ، وبالتالي اجبار الايرانيين على اقامة علاقات جديدة دون استغلال مكاسب حصلوا عليها بسبب الوهن الناتج عن ازمة الخليج. وتشعر الحكومة الايرانية انها تواجه ضغوطات متزايدة من الولايات المتحدة وانها ليست في وضع يؤهلها لدخول مواجهة جديدة مع السعودية.

ومن جهة رابعة ، كانت السلطات السعودية قبيل موسم الحج وفي اثنائه في مأزق شديد بسبب الاعلان عن لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية في الرياض والتي استقطبت تيارات واسعة من العلماء والمثقفين والليبراليين ، وبسبب السخط الشعبي الناتج عن الاجراءات التعسفية التي اتخذتها ضد اعضاء اللجنة ، وبالتالي فإن قيام الحجاج الايرانيين بمسيراتهم يضع الحكومة في حرج كبير ، ففي الوقت الذي منعت فيه مواطنيها من التعبير عن آرائهم بحرية وقمعت حركتهم فإنها سمحت للآخرين بالتظاهر ، وهو حرج تخلصت منه الحكومة بمنع الايرانيين من القيام بمسيراتهم.

جولة ولايتي

اعرب الملك فهد في ٢٥ مايو الماضي لمجلس وزرائه ان الرسالة التي تلقاها مؤخرا من الرئيس الايراني تشير الى استعداد ايران لتحسين العلاقات بين البلدين. ونقلت عنه وكالة الانباء السعودية إشادته «بما لمسه من استعداد طيب لدى الحكومة الايرانية نحو تحسين العلاقات القائمة بين البلدين في شتى المجالات».

وكان هذا التقييم اشارة واضحة على نجاح جولة وزير الخارجية على اكبر ولايتي سيما وانها جاءت مباشرة بعد جولة قام بها الرئيس

المصري حسني مبارك والذي حمل على عاتقه خلالها اضعاف ايران وتحذير حكومات الخليج من خطرها ، وحشدهم لمواجهتها.

في المقابل صرح رفسنجاني يوم الاحد ٢٣ مايو،أن ايران راغبة في اقامة علاقات طيبة مع السعودية». ولم يستبعد قيامه بزيارة المملكة ولقاء الملك فهد الذي قال ان هذه الزيارة قد طرحت اثناء زيارة ولايتي للمملكة.

وقد أجمع المحللون والمراقبون القول ان جولة ولايتي في دول الخليج العربية والتي استمرت تسعة أيام قد اسهمت بقدر كبير في تحسين المناخ الدبلوماسي في المنطقة.

وقالوا ان محادثات الوزير الايراني في المملكة يوم الثلاثاء ١٨ مايو الماضي كانت من اكثر المحادثات التي تتسم بانها بناءة بين ايران وجيرانها العرب منذ اوائل العام الماضي.

ونقلت وكالة «رويتر» عن مسؤول خليجي قوله ان الرسالة الرئيسية التي نقلها ولايتي لدول مجلس التعاون الخليجي الست ، هي ان ايران تريد الوفاق. واضاف المسؤول قوله «اوضح ولايتي ان ايران لا تريد توترا في المنطقة الا انه لاتزال هناك عدة تفاصيل يتعين مناقشتها .. انها مجرد البداية».

قمة فهد ـ رفسنجاني

للمرة الثانية خلال عامين اعلن الجانبان السعودي والايراني عن لقاء قمة متوقع بين الملك فهد والرئيس الايراني هاشمي رفسنجاني ، ولكن لايبدو ان قرارا من هذا القبيل سوف يكون سهلا للزعيمين السعودي والايراني.

فاذا كانت القمة لا تنتظر بالنسبة للرياض سوى المبادرة ، والتخلص من الضغوط الامريكية ، فإنها تبدو اصعب بالنسبة للرئيس رفسنجاني الذي يقاوم امواجا متشددة داخل بلاده تعارض اي انفتاح مع الخليجيين او اي تنازل لهم ، وتأتي هذه الضغوط بشكل أساسي من «الحرس القديم» للثورة الاسلامية الذين يعارضون سياسة الرئيس المنفتحة.

واذا كان الشيخ رفسنجاني قد حقق نجاحا في مد الجسور مع جيرانه الخليجيين فإنه لم يتلق في المقابل اي تشجيع بناصر سياسته المعتدلة. وقمة سعودية ايرانية من شأنها ان تثمن الجهود الحسنة التي يبذلها الرئيس الايراني.

مفهوم جديد

ربما ساهمت ظروف دولية واقليمية فيما مضى في تأزم العلاقات بين طرفي الخليج ، إلا أن ظروفا أخرى تدفع حاليا لإيجاد صيغة من التفاهم المشترك ، أهم تلك الظروف هي الاوضاع الاقتصادية المتأزمة في الدول النفطية في منطقة الخليج ، ورغبة هذه الدول في تنسيق مواقفها داخل منظمة الدول المصدرة للنفط «اوبك» ، حيث لم يعد هناك مجال للمناورة بتخفيض الاسعار لصالح حليف دولي او لاضعاف خصم اقليمي ، بعد ان تراجعت عائدات النفط ، وباتت الالتزامات المحلية تشكل عبئا على الموازنة العامة في دول الخليج.

من جهة اخرى هناك امن الخليج .. الذي تتجاذبه عناصر وقوى اقليمية ودولية ، ويعلل المحللون فشل الشق الامني في تحالف دول اعلان دمشق الى معارضة الايرانيين له ، واذا كان السعوديون اول من عارض اشراك ايران في ترتيبات امن الخليج ، مثلما استهجنوا تسرع امارات الخليج بتوقيع اتفاقيات حماية ودفاع مع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ، فإنهم حرصوا على ايجاد صيغة بديلة ، تنتهي بتحييد ايران عوضا عن اشراكها ، كزيادة التبادل التجاري ، ورفع الحظر ، والتنسيق معها وما أشبه ، وهو بالتحديد مايتوقعه الايرانيون وان كانوا يطمحون لأكثر من ذلك.

وقد عبر راديو طهران عما ترغب فيه القيادة الايرانية من مساعيها الجديدة بالقول «ان مسائل على غرار الامن الاقليمي والنفط تظهر مدى الاهتمامات المشتركة. وان ما يرهب قوى خارجية هو احتمال تزايد التفاهم في المنطقة وان يحل عمل مشترك للدفاع عن المصالح الاصلية لدول المنطقة محل خلافات قديمة».

اما وزير الخارجية الايراني فقد قال في ختام جولته أن «دول المنطقة توصلت الى استنتاج بان الامن الشامل في المنطقة لا يمكن تحقيقه بدون علاقات ودية مع الجمهورية الاسلامية الايرانية».

بوادر تحسن في العلاقات السعودية ـ الاردنية

حرص المسؤولون الاردنيون على التأكيد خلال الشهر الماضي ان المملكة قد بعثت بإشارات تدل على رغبتها في تحسين العلاقات المتوترة بينهما ، من بين تلك الاشارات التي لمسها المسؤولون الاردنيون المعاملة الحسنة التي يصفونها بأنها «متميزة» من قبل السلطات السعودية تجاه الحجاج الاردنيين. وقيام المملكة بارسال نحو ٤٠ الف ذبيحة من اضاحي الحج الى الاردن بعد توقف استمر عامين نتيجة توتر العلاقات بين البلدين.

بيد أن ماتقدم اضافة الى البرقية التي وجهها الملك فهد في السادس من يونيو الماضي الى الشيخ عز الدين الخطيب التميمي مستشار العاهل الاردني الملك حسين للشئون الاسلامية ورئيس بعثة الحج الاردنية ردا على برقية التهنئة التي بعث بها له بمناسبة عيد الاضحى المبارك ، تدل على رغبة الحكومة السعودية في طي ثلاث سنوات من القطيعة التي نتجت عن ازمة الخليج. والخلاف حول ترميم الاماكن الاسلامية المقدسة في القدس الشريف.

وقد استأنفت السعودية في الرابع من يونيو شحنات الاضاحي للاردن في خطوة اعتبرها عبد السلام العبادي وزير الاوقاف والشؤون الاسلامية الاردني بأنها «تؤكد على عمق الروابط والعلاقات بين البلدين الشقيقين». وكانت السعودية قد عاقبت جميع الدول العربية التي اختلفت معها اثناء ازمة الخليج بوقف ارسال المساعدات اليها ووقف شحن الاضاحي الى المحتاجين فيها ، كما قامت بطرد مئات الآلاف من العمال اليمنيين والاردنيين والفلسطينيين من البلاد ، واتخذت اجراءات صارمة بحق موطني تلك الدول.

واعرب مسؤولون اردنيون عن ارتياحهم من الخطوة السعودية بارسال شحنات الاضاحي واعتبروها بادرة حسن نوايا قد تفتح الباب لمزيد من التحسن في العلاقات ومؤشرا لبداية انحسار الاجواء السلبية التي سادت العلاقات.

(الجزيرة العربية) في حوارات على هامش المؤتمر العالمي لحقوق الانسان في فيينا

الاستتار بالمسوح الدينية ، ليس مبررا لاعتزال ركب حقوق الانسان

على هامش المؤتمر الدولي لحقوق الانسان الذي إنعقد في العاصمة النمساوية ، فيينا ، إلتقت «الجزيرة العربية» بعدد من الحقوقيين العرب والناشطين في مجال حقوق الانسان ، كان منهم الاستاذ سليم الزعبي ، محام اردني وقاض سابق ، وعضو سابق في مجلس النواب ، والاستاذ محمد فائق الامين العام للمنظمة العربية لحقوق الانسان ، والاستاذ فاروق أبو عيسى السكرتير العام لاتحاد المحامين العرب .. وكانت هذه اللقاءات.

أجرى الحوارات عبد الامير موسى

حوار مع الأستاذ سليم الزعبي

■ **كيف تنظرون للخطاب الديمقراطي في الوطن العربي ، ومنطقة الخليج بالخصوص ؟**

□ الوطن العربي له حضارته الخاصة ومشروعه النهضوي التقدمي ، الذي هو نتيجة خلاصة الحضارة العربية الاسلامية ،والذي يقوم على المزج الكامل بين العروبة والإسلام ،هذا المشروع هو رسالة حضارة مكتوب عليه أن يقارع الحضارات التي تستهدفه، وأن يتلاقى مع الحضارات الأنسانية .

فالخطاب الديمقراطي العربي ، أو الديمقراطية في الوطن العربي ، إن صح التعبير ، على أنها ديمقراطية ، يجب أن تأخذ بعين الإعتبار حالة التعددية السياسية ، وأن تأخذ النموذج الديمقراطي الذي يناسب هذه المنطقة ، أقول نبتكر ، لانبتكر مطلقا ، لكن الحضارات تتأثر بعضها مع بعض ، فنأخذ من هنا ما يناسب ومن حضارتنا ماينا سب هذا النموذج الديمقراطي ، فأنا من الذين يقولون بأنه لا قيمة للديمقراطية ، ولاقيمة لحقوق الأنسان التي نتحدث عنها هذه الأيام كثيرا ،مالم ترفد هذه الحقوق الأساسية بالحقوق غير التقليدية ، وأعني بها أن نقيم تنمية مستقلة ،وحد أدنى من العيش للمواطن على الساحة العربية ، أي لا قيمة لحق الانتخاب ،أو أي حق تقليدي،إذالم يكن المواطن يملك ثمن جواز السفر،أو بطاقة السفر، إذن لابد من تنمية إجتماعية ، تنمية إقتصادية متوازنة ، فهذه الأمور تشكل شرطا أساسيا للإستمتاع بحقوق الإنسان وتشكل شرطا أساسيا لإقرار ديمقراطية حقيقية ،تعبر عن الغالبية الساحقة لأبناء الشعب ،إذا ذهبنا الى دول الخليج العربي، فأنا من الذين يرون أنه لابد من أن يساهم الشعب في إختيار الحكومات التي تمثله ، وأن يساهم في صنع القرار ،ويتم بذلك حقيقة الإنتقال من حالة حكم الفرد أو العائلة ، الى أن يشرك الشعب في حكم بلاده ، وإتخاذ القرارات المناسبة والمشاركة في حكم البلاد .

أما إحتكار السلطة من قبل أفراد وعوائل تحكم ، بدون المشاركة الشعبية ، أمر مرفوض ، لأنه في هذه الحالة سيبقى الشعب في حالة المتلقي لا المشارك .

إننا نريد لشعبنا في الخليج والوطن العربي ، وحتى في الأردن ، أن نقتحم كل الحواجز ، التي تحول دون ممارسة الحق المشروع في الإستمتاع بحقوق الانسانية ، ولعل على رأسها إختيار من يحكمه .

■ **ما هي الضمانات الأساسية لصيانة حقوق الإنسان في دول الخليج ؟**

سليم الزعبي

الأستاذ سليم الزعبي ، محامي ، مارس القضاء في الماضي ، عضو في مجلس النواب الأردني المنتخب في عام ١٩٨٩، شغل رئاسة لجنة التحقيقات النيابية في بداية عمر المجلس ، ثم اشتغل مقررا في الاتفاقيات العامة لحقوق المواطنين على مدى ثلاث سنوات ، وفي السنوات الأخيرة ، أنتخب رئيسا للجنة القانونية في المجلس ، وعمل في منصب وزير لفترة قصيرة مدتها أربعة أشهر ، حيث قدم استقالته للحكومة بعد مرحلة التسوية.

شارك في العديد من اللجان في الأردن ، آخرها إنشاء مركز دراسات الحرية والديمقراطية لحقوق الإنسان في الوطن العربي ، وتم إختياره عضوا في هذا المركز ،حيث يمارس المركز دورا في مجالات حقوق الأنسان ،ولهدف تطوير قضية الديمقراطية ، في الأردن والوطن العربي .

□ حالة حقوق الأنسان في الخليج ليست مستقرة ، وكذا الحال في الوطن العربي ، لذلك لابد من الأساس اقرار هذه الحقوق ، ومن إنفاذها ، أي أن يتمتع الأنسان بهذه الحقوق ، فلا يكفي أن نضع حقوقا في مواثيق أو دساتير ، وهذه الحقوق للتطبيق غير موجودة ، فإقرار هذه الحقوق وممارستها ، أمر مطلوب ، فهناك حقوق سياسية تقليدية يتحدث عنها الغرب كثيرا ، تتعلق بحق الإنتخاب وحرية التفكير والحريات التقليدية ، وهي بمجملها سياسية ، فلا يمكن للفرد من الاستمتاع من دون توفر حد أدنى من المعيشة.

وبالنسبة لدول الخليج ، منّ الله عليها بالخيرات والنعم ، لذلك فمن المهمات الرئيسية التي ستواجه دعاة الديمقراطية وإحترام حقوق الإنسان ، قضية الضمانات الأساسية لصيانة هذه الحقوق وكيفية تطويرها ، حيث بدون وجود مؤسسات قانونية ودستورية ، تهتم بصيانة هذه الحقوق ، لايمكن توفر الضمانات.

فالعالم كله يتطور بإتجاه إقرار هذه الحقوق والضمانات ، فلا يجوز أن نبقى نحن معزولين ، وأغلب دول العالم بدأت تؤمن بالتعددية السياسية ، والفكرية ، فيجب أن نخرج من حالة الحكم الفردي ، الحكم المطلق ، وأما أن نتستر بأسم تطبيق الشريعة الإسلامية ، كما هو الحاصل لدى البعض ، فهذا أمر ترفضه الشريعة الإسلامية ، فالإسلام لاينكر على المواطن حقه في التعددية السياسية والديمقراطية ، بل بالعكس ، إذ الشريعة

محمد فائق الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الأنسان

لا تعارض بين الخصوصية الاقليمية ، والعهود الدولية لحقوق الانسان

■ **ما هي وجهة نظركم في التفسير القائل بأن الاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهدين الدوليين للحقوق السياسية والمدنية مخالفة للشريعة الاسلامية وتتكأ على ذلك في رفض اعتمادها أو الالتزام بما جاءت بها؟**

□ الإسلام ، هو أكثر الأديان دعوة الى إحترام حقوق الإنسان ، ولم يكرم دين من الأديان الإنسان ، مثلما كرمه الإسلام ، حيث هناك خلط وأحيانا يكون من غير قصد ، وفكرة معارضة حقوق الإنسان للإسلام غير صحيحة ، لأن حقوق الأنسان هو إنتاج إنساني ، شارك فيه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ووضعته الإنسانية جمعاء ممثلة في الأمم المتحدة ، بشرقها وغربها ، وشمالها وجنوبها ، وليس إنتاجا غربيا فقط ، إذ شاركت البلاد العربية في هذا البيان ، وفي لجنة الصياغة على وجه التحديد ، إذ شارك في الصياغة إثنين من العرب – مصري ولبناني –.

وحتى أن هناك بعض الألفاظ مأخوذة من تراثنا الإسلامي ، فمثلا مقولة الخليفة عمر بن الخطاب (متى أستعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا) ، فالقوانين والآليات التي أقرتها الأمم المتحدة في شكل إتفاقيات وعهود دولية ، وصدّق عليها عدد كبير من البلاد العربية والإسلامية ، لايمكن القول بأنه مضاد للشريعة بأي شكل من الأشكال ، ولكن هناك جدلا بإستمرار حول الخصوصية والعالمية ، العالمية موضوع مقر تماما ، لأن حقوق الأنسان المدخل الحقيقي لعالمية هذه الدول.

ولكن هذا لا يمنع أن هناك خصوصية إقليمية وحضارية ، فمن حق كل الشعوب ، أو كل منطقة أو أقليم أن تكون له مثل هذه الخصوصية ، بشرط ألا تتعارض مع الاتفاقيات والعهد الدولي التي أقرها المجتمع الدولي كاملا ، فمثلا هناك الإتفاقيات الأوروبية حول حقوق الأنسان التي تعطي بعض الحقوق والتي لا يمكن أن نقبل بها نحن المسلمين والعرب ، أيضا هناك الميثاق الأفريقي لحقوق الأنسان حيث وضع بعض الآليات لأعمال حقوق الأنسان في افريقيا ، وهكذا أميركا اللاتينية.

وللأسف الشديد حتى الآن نحن المنطقة العربية الوحيدة التي لم نستطع أن نتفق على مسار عربي لحقوق الأنسان ، لنفس الأسباب التي ذكرتها في السؤال ، وهو تعارض حقوق الأنسان مع الشريعة الأسلامية كما يبرر البعض ، وهذا يعتبر نوعا من الهروب من الإلتزامات الدولية .

■ **حدثت بعض التطورات في السعودية ، لعلكم سمعتم عنها ، وهي الإعلان عن تأسيس لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية ، والتي أمرت السلطات المسؤولة بتجميد عمل أعضائها ، وتهديدهم ، حيث تم فصل جميع الأعضاء المؤسسين من وظائفهم ، وسحبت جوازاتهم ، وقد تم إعتقال الدكتور محمدالمسعري ، والدكتور عبد الله الحامد ، فماهي وجهة نظركم ؟**

□ من أحد حقوق الانسان المعترف بها دوليا وينص عليها العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية ، هو حق المواطنين في تكوين جمعياتهم والهيئات التي يعملون فيها ، هذا حق من حقوق الأنسان ، وأعتقد أنه من المهم أن تكون هناك جمعيات وخاصة في مجال حقوق الأنسان ، ولا يوجد في العالم مجتمع متكامل ١٠٠٪ حتى مجتمعات شمال أوروبا وأمريكا ، وفي معظم البلاد التي تدعي أنها قطعت شوطا بعيدا في حقوق الأنسان بإستمرار ، تكتشف من وقت الى آخر أن هناك بعض الأنتهاكات ، وهذه طبيعة التقدم لأن بأستمراره يحصل تطور ، ولان حقوق الإنسان نفسها متطورة ، وبمرور فترة من الزمن تتطور حقوق الأنسان لأنها تدخل في مجالات جديدة ، وبالتالي وجود الجمعيات عملية هامة جدا ، ونأمل من الحكومات أن تدرك أنه ليس مجرد عمل جمعية خاصة بحقوق الانسان أن معنى ذلك أنها ضد الحكومة ، فإذا كانت الحكومة تحترم حقوق الأنسان فسيكون دور هذه الجمعيات هو مساعدة الحكومة على إحترام حقوق الأنسان .

■ **كيف تنظرون الى موقف الادارة الاميركية من قضية حقوق الأنسان والديمقراطية ؟**

□ أمريكا بإعتبارها القوة العظمى المهيمنة على النظام الدولي الجديد حتى الآن ، أو مايسمى بالنظام العالمي الجديد ، نحملّها مسؤولية المعايير المزدوجة ، ولذلك نطالب في هذا المؤتمر بإيجاد آليات لاتخضع لإزدواجية المعايير ، وأيضا تكيل بمكيال واحد وفق للمواثيق والمعاهدات الدولية .

من أولى الشرائع التي تحدثت عن التعددية ، فهنالك أحاديث (إختلاف أمتي رحمة) وآخر في قول عمر بن الخطاب المشهور (متى أستعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا) ، وهنالك الآية المباركة (لاإكراه في الدين ، قد تبين الرشد من الغي) ، وكثير من الأحاديث وأقوال الصحابة التي تحدثت عن التعددية السياسية ، فالصحابي الجليل أباذر الغفاري ، يعتبر من أولى المفكرين بإتجاه حقوق الإنسان الإجتماعية ، لذلك فالمذاهب متعددة ، والفرق كثيرة في الإسلام ، فالضمانات الحقيقية التي علينا إدراكها ، هي الإيمان بالتعددية السياسية والفكرية، وقيام مؤسسات لحماية هذه الحقوق.

■ **ما هو تقييمكم للتجربة الديمقراطية في الأردن ؟**

□ تجربة الديمقراطية في الأردن ، لاشك أنها تجربة متقدمة ، قياسا بما حولها من دول الوطن العربي ، لكننا نسعى دائما لتطويرها ، ولانقول أننا وصلنا الكمال ، فهنالك بعض القصور ، نسعى من خلال الديمقراطية تلافي هذا القصور ،فقد أقرت التعددية السياسية من خلال القوانين ، وحرية الصحافة من خلال قانون المطبوعات ، وأقر حق المواطن في إقتضاء العدالة من خلال قوانين متقدمة في موضوع إستقلال القضاء، وفي موضوع إعطاء صلاحيات أوسع للقضاء في شأن القرارات الإدارية والتظلم للقضاء من أي قرار يصدر عن السلطة التنفيذية .

إذن لاشك أننا قطعنا خطوات لابأس بها في مجال الديمقراطية ، نأمل أن نطور هذه الديمقراطية للأحسن ، وكما تعلم بأن هناك صراعا دائما في دول العالم ، فحتى الديمقراطية المتقدمة جدا ، بين الحرية والسلطة ، فالأمر يتطلب منا أن لا ننام ونحلم أحلاما جميلة ونقول بأننا حققنا الديمقراطية .

الديمقراطية ، يجب أن تجد دائما حماة لها ، وأن نحاول تقديم نموذج أفضل تتمكن فيه جميع فئات المجتمع من ممارسة الحقوق السياسية والتمتع بالحقوق الإجتماعية المناسبة.

نستطيع القول بأن التجربة في الأردن ، تجربة جيدة ، وأنا من الذين يقولون منذ مجيء المجلس في عام ١٩٨٩، أن هذه الديمقراطية التي نشأت في الأردن سيكون لها أثر إشعاعي جيد على منطقة الجزيرة العربية ، التي ذاقت ذرعا من التجارب الديمقراطية المحيطة بها ، ولكننا نقول بأن الشعب هو المعلم ، وأنه سيفرض الديمقراطية ، ولايمكن للأنظمة التي تمارس التسلط أن تستمتع بهذا التسلط الى الأبد ، ذلك أن روح العصر ترفضه ، وأن حركات الشعوب دائما مع حقوقها ،وفي كل ميادين الحياة وعلى رأسها حق المعرفة والتعلم ، وحق إبداء الرأي ، وحق المواطن في نيل معاملة عادلة ، والتنمية والعيش بكرامة في المجالات.

أتمنى أن نشاهد تجارب ديمقراطية مماثلة في الوطن العربي ، وذلك لتعزيز التجربة الديمقراطية في الأردن ، حيث في الوطن العربي لازلنا نعاني التخلف والتجزئة، والتبعية للأجنبي ، وكل ذلك ناتج من غياب الديمقراطية ، وتغييب الشعب عن المشاركة في صنع القرارات المصيرية ، إنني على يقين أن شعوبنا في كل الساحات العربية ، عندما تتمكن من ممارسة حق الديمقراطية ،ستختار الوحدة والتنمية المستقلة ، والتحرر والتقدم وصنع المستقبل العربي بطريقة تمكن هذه الأمة العريقة بالنهوض والبناء، من أجل رفاهية المجتمع العربي، وتنمية مستقلة .

■ **الإدارة الأميركية الحالية ، رفعت شعار دعم الديمقراطية ،وحقوق الإنسان ،في مختلف دول العالم ، وأنها سوف تسعى بالوسائل المختلفة من أجل الضغط على الحكومات التي لاتلتزم بأحترام حقوق الأنسان ، فما هي وجهة نظركم في هذا الصدد؟**

□ الإدارة الأميركية ، تزعم بأنها تتبنى حقوق الإنسان ، ولعلها تريد بذلك أن تدخل قضية حقوق الإنسان كشعار براق في إستراتيجيتها بهدف الإستيلاء على ثروات الشعوب ، فاختارت شعارا براقا هو حقوق الأنسان ، لكنها دائما كانت تكيل بمكيالين ، ففي الحقيقة أنها تتحدث عن الحقوق السياسية والأجتماعية ، أما التحدث عن تخفيف عبىء ديون الدول الفقيرة ، هذا أمر لايعجب الإدارة الأميركية ، وكذا الحال بالنسبة للتنمية ومساعدة دول الجنوب ،فبعض الأنظمة المتسلطة والديكتاتورية ، والحليفة لأميركا والمهيمن عليها من قبل الإدارة الأميركية ،والتي لا تحترم حقوق الأنسان ،ليست ذا بال لدى الإدارة الأميركية ، فلم يعجبها الحديث عن الفجوة بين دول الجنوب والشمال ، ولم تقدم المشروع المناسب في هذا الإطار ، ففي الأردن على وجه التحديد ، تعمل أميركا جاهدة للقضاء على الديمقراطية ، وهذا واقع ،فعندما تغلق الإدارة الأميركية ميناء العقبة ، بزعم أن عبر هذا الميناء ، يتم تصدير بعض السلع الى العراق ، عندما تقوم بذلك فأنها تهدد الأمن الأقتصادي الأردني ، وتهديد الأمن الأقتصادي ، يهدد الديمقراطية في الأردن ، وأؤكد بأن الإدارة الأميركية لها علاقة في تضييق الخناق على الأردن.

فتذرع أميركا بحمايتها لحقوق الأنسان ودعم الديمقراطية ، هو أمر مكشوف وإن كان غير صحيح ، فحقوق الأنسان منتهكة في الدول الحليفة لأميركا أكثر من غيرها ، فلا بد من التعامل مع قضية حقوق الأنسان بمعيار ثابت وواضح ، لا بمعايرين ، فالأمر ومع الأسف الشديد ، مرتبط بموقف الإدارة الأميركية الذي تحكمه المصالح لا المباديء ،فأميركا تريد أن تفرض ديمقراطية وحقوق إنسان بطريقتها الخاصة ، فلا يجوز أن نقول بأن هناك شكلا واحدا من الديمقراطية في العالم ، بل هناك أشكال متعددة من الديمقراطية ، ففي أمريكا هناك نمط معين ، أما في بلداننا الاسلامية ، فعندنا تراث إسلامي ، وحضارة عربية ، ودرجة تطور في حقوق الانسان ، تختلف وتتميز عن التي تطرح في الغرب ، نحن في الشرق نتمسك بالأسرة ، نتمسك بقضية التكافل الأجتماعي ، التضامن الأجتماعي ، لذلك أنا من الذين يرون بأن الديمقراطية في الحقوق السياسية فقط ، ليست ديمقراطية ، لا بد أن تكون هناك ديمقراطية سياسية وإجتماعية ،ولاقيمة لأحدهما دون الآخرى، فكليهما مكمل للبعض الآخر .

الزعبي: لابد أن تساهم شعوب الخليج في اختيار الحكومات التي تمثلها وفي صناعة القرار كضرورة للانتقال من حكم الفرد والعائلة الى حكم الشعب.

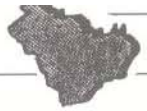

فاروق أبوعيسى ، السكرتير العام لاتحاد المحامين العرب :

الادارة الاميركية تعتمد مكيالين وتغض الطرف عن انتهاكات حقوق الانسان الحاصلة في الدول الحليفة لها

■ ما هو تفسيركم للرأي القائل بأن عدم توقيع بعض الدول العربية على الميثاق الدولي لحقوق الإنسان ، مبني على حجة أن المواثيق الدولية تتناقض مع الشريعة الإسلامية ، وليست هناك حاجة للتوقيع على هذه المواثيق ؟

□ " هذا موقف تبريري ، تدفع به بعض الحكومات ، وتدفع به بعض الجماعات غير الحكومية، وهذا مايسمى في أدبيات حقوق الإنسان ، بالدفاع عن الخصوصية الدينية ، وهناك الخصوصية الثقافية ، والحضارية والعرقية ، في أنماط من الدفوعات التبريرية ، وهذا النوع عند الكثير من الحكومات والجماعات التي تتلفح بالدين ، وهي بعيدة عن الدين ، وموقفنا من ذلك هو الرفض التام ، لأنه موقف تبريري ودفاعي عن النفس ، لأن الإسلام عرف حقوق الأنسان قبل كل الديانات الأخرى ، حقوق الأنسان المنبثقة في الإسلام لاتقل أبدا عن ما هو موجود.

وعلى أي حال نحن نحترم الخصوصية ، إن كانت دينية أو ثقافية أو حضارية ، لأي شعب أو أية حكومة أو أمة ، ولكن بشرط أن يكون ذلك إضافة للحد الأدنى الذي تعارف عليه الضمير الإنساني ، تعارفت عليه البشرية وهو الموجود في الصكوك الدولية ، فلا تراجع عنه ولن نخاف منه، بل فلتكن خصوصية إضافية ، تضيف وتوسع وتعمق وتجّذر ، ولكن لا نسمح لهذه الدعاوى بأن تكون أداة للإنتقاص من حقوق الإنسان المتعارف عليها من البشرية، وهذا هو موقفنا.

الدين ، وموقفنا من ذلك هو الرفض التام ، لأنه موقف تبريري ودفاعي عن النفس ، لأن الإسلام عرف حقوق الأنسان قبل كل الديانات الأخرى ، حقوق الأنسان المنبثقة في الإسلام لاتقل أبدا عن ما هو موجود.

وعلى أي حال نحن نحترم الخصوصية ، إن كانت دينية أو ثقافية أو حضارية ، لأي شعب أو أية حكومة أو أمة ، ولكن بشرط أن يكون ذلك إضافة للحد الأدنى الذي تعارف عليه الضمير الإنساني ، تعارفت عليه البشرية وهو الموجود في الصكوك الدولية ، فلا تراجع عنه ولن نخاف منه، بل فلتكن خصوصية إضافية ، تضيف وتوسع وتعمق وتجّذر ، ولكن لا نسمح لهذه الدعاوى بأن تكون أداة للإنتقاص من حقوق الإنسان المتعارف عليها من البشرية، وهذا هو موقفنا.

وكما ترى موقف المجتمع الدولي ، لذلك هذا الموقف الدفاعي ، يقولونه ليدافعوا عن إنتهاكات تقع من قبلهم باسم الإسلام ، فلذلك لابد أن نصر على هذا الموقف ونقاتل من أجله ، لأن حقوق الأنسان عالمية ، وغير قابلة للتجزئة ، وهذا أيضا من صلب وجذور أدب وحركة حقوق الإنسان.

■ التطورات الحاصلة مؤخرا في السعودية ،وفي مقدمتها الإعلان عن تشكيل لجنة للدفاع عن الحقوق الشرعية، دفعت بالحكومة لتهديد المؤسسين للجنة ، وفصلهم من وظائفهم وسحبت جوازاتهم ، وخضوع المؤسسين تحت المراقبة المستمرة ،هل اتخذتم إجراءاأو موقفا تجاه هذا التصرف التعسفي؟

إتحاد المحامين العرب

إتحاد المحامين العرب ، يعتبر أقدم مؤسسة غير حكومية على الساحة العربية والإسلامية تأسس في عام ١٩٤٤، قبل الجامعة العربية ،ويقال بأن الذين أسسوا الإتحاد هم نفسهم الذين أسّسو الجامعة العربية لتجميع العرب، وتعميق الروابط العربية والطموحات العربية ، هذا الإتحاد يضم ٢٧ نقابة منتشرة في الأقطار العربية المختلفة ، بجملة عضوية تقارب ثلاثمائة ألف محامي ، الهيئة العليا والسلطة العليا في الإتحاد للمؤتمر العام الذي ينعقد كل سنتين ، وهو مفتوح لكل محام من خلال نقابته ، ولكل رجال القانون والحقوقيين في الوطن العربي.

□ وقع هذا الحدث ، أثناء إنعقاد مؤتمر إتحاد المحامين العرب الثامن عشر في الرباط ، فكان من الطبيعي أن يثير بعض المحامين القادمين من الجزيرة العربية هذه القضية ، التي كانت محل إهتمام للمؤتمر ، وبقدر ما استلمناه من معلومات أصدرنا قرارا برفضنا لحل أي منظمة لحقوق الإنسان ، وموقفنا ثابت عن كل من يدافع عن حقوق الإنسان ، وعدم حق الحكومات في حل هذه الجمعيات ، وإذا كانت الجمعيات ترتكب أخطاء وتخترق القانون ، فلتقدم إلى محاكم عادلة ويوفر لها الحق للدفاع ، ويكون هناك مراقبون دوليون لا مانع من ذلك ، لكن الحل الإداري للمنظمات والجمعيات ، نحن ضده في كل مكان.

■ الإدارة الأميركية الحالية ، رفعت شعار دعم الديمقراطية وحقوق الأنسان في العالم ، إلا أن الكلام شيء والواقع شيء آخر ، وهناك تناقض واضح وعامل المصلحة له الأولوية في السياسة الأميركية ، فماهي وجهة نظركم؟

□ سجل حقوق الإنسان.. في الداخل أوّد أن ألفت الإنتباه الى ماجرى في لوس أنجلس وهذا يكفي ، ايضا الولايات المتحدة، متهمة الآن بأنها أقل دول العالم الأول - دول الشمال - إنضماما وتوقيعا على الإتفاقيات الدولية ، فإلى الآن لم توقع ولم تنضم الى الإتفاقيات الخاصة بمنع التمييز بشأن المرأة ،أو الأتفاقيات الخاصة بمنع التعذيب ، وتعرض وزير الخارجية الأميركي - وارن كريستوفر- في خطابه الذي ألقاه في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المنعقد في فيينا ، حيث قال سننضم الى هذه الإتفاقيات ، فما كان من الإجتماع العام من الحضور إلا أن ضحكوا ، لأنها معلومة جديدة لم يعرفها أحد.. فلا بد إذا كانت أميركا أن تكون لها مصداقية في الحديث عن حقوق الأنسان ، أن تأتي الى هذا المجال بأيدي نظيفة ،وفي الخارج هي متهمة أولا بأنها تخترق مبدأ العالمية في حقوق الأنسان ، ومبدأ عدم التجزئة ، وأصبحت هي المتهمة الأولى التي تكيل بمكيالين ، بشأن قضية حقوق الإنسان.

إتحاد المحامين العرب يندد بالاجراءات السعودية ضد لجنة الحقوق الشرعية

■ أدان اتحاد المحامين العرب الاجراءات التعسفية التي اتخذتها الحكومة السعودية ضد لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية ، وأصدر الاتحاد بيانا في ختام اجتماعه في الدار البيضاء بالمغرب في الفترة من ٢٠ ـ ٢٣ مايو الماضي جاء فيه :

«يدين الاتحاد بشكل خاص الاعتداء على نشطاء حقوق الانسان ، والذي أخذ مظهرا حادا مؤخرا في المملكة العربية السعودية بحل جمعية الدفاع عن الحقوق الشرعية ، وحظر نشاطها وفصل قياداتها وبعض اعضائها ومناصريها من اعمالهم واعتقال البعض منهم. ويدعو المؤتمر الحكومات العربية للاعتراف بمنظمات حقوق الانسان في الوطن العربي ورفع كافة القيود التي تحول دون قيامها ، وممارسة أعضائها لمهامهم في هذا الخصوص ، وعدم التعرض لهم او النيل منهم ، والافراج عن المعتقلين منهم ، والعفو عن الذين صدرت بحقهم أحكام او ملاحقات قضائية. ويطالب المؤتمر السلطات السعودية بإطلاق سراح كافة المحتجزين في قضايا الرأي وكذلك أعضاء لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية ، وإعادة المفصولين منهم لأعمالهم والسماح للجمعية بمزاولة نشاطها. كما يدعو وفي إطار التضامن المهني مع المحامين من اعضاء هذه الجمعية ، نقابات المحامين العربية بقبول قيدهم في جداولها».

وكانت اللجنة الدولية لحقوق الانسان في الخليج والجزيرة العربية قد ابرقت الى مؤتمر المحامين العرب تناشده التضامن مع لجنة الحقوق الشرعية والعمل على حث الحكومة السعودية لوقف الاجراءات العقابية التي اتخذتها ضد اعضاء اللجنة واطلاق سراح اعضائها المعتقلين.

وجاء في رسالة اللجنة الدولية لمؤتمر المحامين العرب «أن الآمال التي انتعشت في المملكة العربية السعودية جراء انبعاث هذه اللجنة قد أصيبت بالاحباط ، بفعل الاجراءات التعسفية التي انتهجتها الحكومة ، كما أن التعرض لقاض كبير كان حتى وقت قريب رئيسا لديوان المظالم ، واعتقال سكرتير لجنة حقوقية لمجرد انه دعى لتحسين ظروف الاعتقال ووقف انتهاكات حقوق الانسان ، واغلاق مكتب اكبر محام في السعودية ، ومنعه من مزاولة نشاطه .. كل هذه بلا شك تثير قلقكم ، وهي تمس بشكل مباشر صميم عملكم المقدس وهو الدفاع عن كرامة الانسان ، وانصاف المظلوم ، ونصرة العدالة».

ومضت اللجنة تقول : «إننا اذ نضع بين أيديكم هذه القضية ، كلنا ثقة وأمل في ان يساهم مؤتمركم في اتخاذ موقف لنصرة هذه اللجنة والدعوة بشكل خاص للافراج عن سكرتيرها الدكتور محمد المسعري ، ووقف الاجراءات العقابية التي اتخذتها السلطات السعودية بحق اعضاء اللجنة والسماح للمحامين فيها بمزاولة اعمالهم ، وكذا اعادة الاعتبار للقاضي الشيخ عبد الله المسعري ، ورفع الحظر عن اللجنة وعن أي نشاط يستهدف صيانة حقوق الانسان وتأمين كرامته .. كلنا ثقة ، في أن تساهموا معنا من أجل اعادة الاعتبار للعدالة المستلبة ، والحق المضيّع ، ووقف انتهاكات حقوق الانسان في هذا الجزء من وطننا العربي».

ترحيب بالافراج عن ستة معتقلين سياسيين

رحبت اللجنة الدولية لحقوق الانسان في الخليج والجزيرة العربية بقيام الحكومة السعودية بالافراج عن ستة من المعتقلين السياسيين في المملكة ، واعربت في بيان اصدرته منتصف الشهر الماضي وتناقلته وكالات الانباء عن أملها في ان تبادر السلطات السعودية بالافراج عن بقية المعتقلين السياسيين.

وكانت السلطات السعودية قد افرجت عن كل من : ناجي تحيفة «العوامية» ، محمد حسن الشبيب «أم الحمام» ، زهير عيسى الصفواني «صفوى» ، مهدي العمران ، مدن عباس ، وحسين المشامع «سيهات» ، في ٤ يونيو الماضي ، بعد مضي سنوات من اعتقالهم بتهمة حيازة منشورات سياسية او القيام بنشاطات معارضة.

من جهة اخرى بعثت اللجنة الدولية لحقوق الانسان في الخليج والجزيرة العربية بمذكرة اخرى الى المسؤولين في دولة البحرين رحبت فيها بالقرار الذي اصدره امير البحرين مؤخرا والذي يقضي بالعفو عن ثمانية سجناء سياسيين كانوا معتقلين منذ ١٩٨١ وحكم عليهم بالسجن لمدة خمسة عشر عاما. كما شمل العفو ايضا احد عشر من المواطنين المنفيين في الخارج لاسباب سياسية حيث سمح لهم بالعودة الى الوطن.

وطالبت اللجنة في مذكرتها السلطات البحرينية باطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين والسماح بعودة جميع المنفيين دون قيد او شرط ، وإلغاء سياسة الابعاد التي تنتهجها الحكومة ضد المواطنين البحرينيين.

ممثل اللجنة الدولية لحقوق الانسان في الخليج والجزيرة العربية في فيينا

الحملات الحقوقية الدولية ستسهم في تحسين أوضاع حقوق الانسان في المملكة

ألقى ممثل اللجنة الدولية لحقوق الانسان في الخليج والجزيرة العربية كلمة في الندوة التي عقدها إتحاد العمال العرب في مقرالمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فيينا المنعقد في الفترة مابين ١٤ – ٢٥ لعام ٩٣ ، تحدث فيها عن حركة المطالب الشعبية الداعية للإصلاح السياسي في السعودية منذ أزمة الخليج وحتى الوقت الراهن، وجاء في الكلمة:

تمر المملكة في هذه المرحلة بمخاض عسير ، وذلك منذ أزمة الخليج الثانية وحتى الآن ، ففي ٦ من شهر نوفمبر ٩٠ ، خرجت مجموعة من السيدات قمن بقيادة السيارات ،مما أعتبر من قبل السلطات الحاكمة في السعودية بأنه تحدي لها ، والتعبير عن حالة إستياء ورفض من قبل السيدات ، أثارت إنزعاج السلطات الحاكمة والجهات المسؤولة ، الامر الذي أدى للإستعانة بالمؤسسة الدينية الرسمية لإصدار الفتاوى التي تفضي الى القدح فيهن وتفسيقهن.

وقد تناولت وسائل الاعلام العربية والدولية الحدث وتم تغطيته عالميا ، وأستمرت حركة المطالب الشعبية الداعية للديمقراطية والإصلاح السياسي ، حيث تجلت مظاهر هذه المطالب عبر الوسائل المختلفة ،ففي شهر ديسمبر ٩٠ بادرت ٥٢ شخصية من وجهاء البلاد ورجال الأعمال ، بالتوقيع على مذكرة طالبت الملك والسلطات الحاكمة بإحداث اصلاحات سياسية تتمثل في تأسيس مجلس الشورى ، والإقرار بدستور حقيقي ، وفصل السلطات الثلاث ، وإلغاء أنواع التمييز بمختلف أشكاله وأنواعه ، وقد لاقت المذكرة قبولا شعبيا واسعا ، وعمدت الحكومة على اثرها بتهديد الموقعين على المذكرة وفصل البعض من وظائفهم.

وفي شهر يونيو ٩١ ، رفع السلفيون خطابا الى الملك فهد ، وقع عليه أكثر من أربعمائة شخص ، طالب فيه الموقعون بتغييرات شاملة في كل مناحي الحياة السياسية والإقتصادية والثقافية في البلاد ،حيث واجهتهم الحكومة بنفس رد الفعل تجاه المذكرات السابقة ، وقد تم إعتقال مجموعة من الموقعين على المذكرة.

وفي شهريوليو ٩٢ بادر مايقارب ١٠٩ شخصية من وجهاء البلاد من الرياض والمنطقة الغربية بإصدار مذكرة سميت بمذكرة (النصيحة) ،شرح فيها الموقعون مطالبهم في وضع برنامج متكامل إصلاحي في مختلف الميادين السياسية والقضائية والثقافية ،وإحترام حقوق الإنسان ،والتوزيع العادل للثروات ،سارعت حينها الحكومة السعودية بالرد وشجب المذكرة والموقعين عليها ووصفتهم بالانحراف الفكري والارتباط بجهات أجنبية.

وأخيرا تم الإعلان عن تأسيس لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية في ٣ مايو ١٩٩٣ ، والقائمين على تأسيسها مجموعة من العلماء والأساتذة، حيث واجهتهم الحكومة السعودية بالشجب والإعتقال ، إذ قامت بإعتقال الناطق الرسمي للجنة الدكتور محمد المسعري ، والدكتور عبد الله الحامد ،ولازالت القضية آخذة في التفاعل والتصعيد .

إن هذه التطورات المتصاعدة في مجال المطالب الشعبية لإحداث الإصلاحات السياسية، مستمرة وغير متوقفة ،وحركة حقوق الانسان ،والتي تتمثل في اللجان والهيئات للدفاع عن حقوق الإنسان ، تنظر بعين الإعتبار للمخاطر التي ستتعرض لها البلاد في المستقبل ، ما لم يتم تحقيق هذه المطالب التالية :

- إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين .
- إقرار الحياة الدستورية.
- إلغاء جميع أنواع التمييز الطائفي والمناطقي والقبلي .
- إجراء اصلاحات سياسية شاملة ، يكون مجلس شورى منتخب أبرز مصاديقها.
- إشاعة الحريات الفردية والعامة وعلى رأسها حرية التعبير والصحافة.

إن حالة حقوق الإنسان وبفعل الضغوط الخارجية والداخلية ، وأقصد من الخارجية ،تحرك المنظمات الدولية ، كمنظمة العفو الدولية ، ومراقبة حقوق الانسان في الشرق الاوسط «ميدل إيست هيومن رايت واتش» ،والمركز الدولي ضد الرقابة ، وهيئة المحامين الدوليين ، والمنظمة العربية لحقوق الأنسان ، وعبر التنسيق مع اللجنة الدولية للدفاع عن الخليج والجزيرة العربية والمنظمات الحقوقية الأقليمية ، سيساهم بشكل فعال في ممارسة دور أكبر للضغط على الحكومة السعودية من أجل تحسين أوضاع حقوق الانسان والالتزام بالمستويات الدولية الخاصة بحقوق الانسان والمتفق عليها بين دول العالم.

فلا يزال هناك مجموعة من المعتقلين السياسيين في السعودية ، ونتمنى أن تسفر هذه اللقاءات عن خطة عمل لدفع الحكومة السعودية على اطلاق سراح المعتقلين السياسيين في المملكة سواء في سجون المباحث العامة في المنطقة الشرقية، أو في المناطق الاخرى ونخص بالذكر الدكتور محمد المسعري والدكتور عبد الله الحامد ، وباقي المعتقلين السياسيين في المملكة.

رسالة مفتوحة الى مؤتمر فيينا لحقوق الانسان

الروائي: عبد الرحمن منيف*

يطيب لي أن أتوجه الى مؤتمركم بهذه الرسالة المفتوحة، بصفتي روائيا عربيا تعنيني بصورة كبيرة هموم شعبي، وأيضا بصفتي أحد قدامى ضحايا حقوق الانسان.

لا أكتمكم، بداية ، إنني ترددت طويلا في هذه الرسالة ، لقناعتي أن قضايا الافراد لا تعني الكثير ازاء الخروقات والانتهاكات الفظة والمتزايدة التي تقع على مجموعات كبيرة ، وحتى على بلدان بأكملها في جو من التجاهل ومن تواطىء البعض، ولكن قررت في النهاية ، ورغم التأخر، أن أحسم التردد، وأن أتوجه اليكم بهذه الرسالة، معتبرا وصولها متأخرة خير من أن لا تصل أبدا، لأن موضوعها بمقدار ما هو خاص فإنه عام في نفس الوقت ويعني الكثيرين.

اسمحوا لي، في البداية، أن أحيي مؤتمركم ،وأن اعبر عن الاستبشار والثقة بمستقبل حقوق الانسان ، إذ بمجرد انعقاد مؤتمر عالمي لمناقشة هذه الحقوق ، والتأكد من الالتزام بها، يلاقي ترحيبا واهتماما كبيرين، فالحدث، بحد ذاته، دليل على ما يستشعره المجتمع الدولي من وجود كم هائل من تجاوز الحكومات على حقوق الافراد والجماعات، ويشير الى ضرورة الوصول الى صيغ عملية ومراقبة فعالة لكي لا تستمر هذه التجاوزات ومعالجة القديمة منها.

والمؤتمر أيضا، الآن، وفي المستقبل، يفترض أن يكون المكان الملائم الذي يلتقي فيه الذين سلبت حقوقهم وأولئك الذين سلبوها، لتجري المساءلة والمحاسبة عن الاسباب والدوافع التي أدت الى وجود هذه الحالة غير القانونية وغير المنطقية ، خاصة وأن استمرارها يشكل تهديدا للمجتمعات ويستنزف طاقاتها، كما ويعرض الانظمة ، مهما بدت قوية، الى العزلة فالنقمة فالسقوط، لأن الحكومات التي لا تخدم شعوبها، ولا تعترف لمواطنيها بالحقوق الاساسية، لا يمكن أن تقابل بالمثل، فالمواطن يمتثل لمن يصون كرامته، ويدافع عن حقه، ويعمل على حمايته في الداخل والخارج، ويسر له حرية الحياة والعمل والتعبير. أما اذا حرم المواطن من هذه الحقوق الاساسية، وتعرض الى الاضطهاد والاذى، فعندئذ لا يمكن أن يطلب منه أداء الواجبات والدفاع عن النظام، والاستمرار في الصمت أيضا.

وبداية الوصول الى صيغة بين طرفي العلاقة، أي بين الحكومة والمواطنين، أن يكون هناك قانون، وأن يمتثل الجميع لهذا القانون.

والقانون هو النظام الاساسي الذي يحدد الحقوق والواجبات ، وهو الذي يحدد طبيعة العلاقة بين الطرفين ، ولذلك لا بد أن تراعى في وضعه واقراره ارادة ورغبات ومصالح الذين سيمتثلون له ويرضون به.

ولذلك فإن البلد الذي يفتقر الى مثل هذا القانون، مطلوب منه، كخطوة أولى وأساسية، أن يشرعه، ويجب أن يتم ذلك من خلال صيغة يرتضيها المواطنون، وأن يساهموا فيها.

والبلد الذي يعتبر عضوا في الاسرة الدولية ، وممثلا في الامم المتحدة، يجب أن يخضع للمواثيق الدولية ، وأن يلتزم بالشرائع التي أقرتها الامم المتحدة ، بما فيها الشرعية الدولية لحقوق الانسان.

والبلد الذي يعتبر نفسه مسؤولا مع الاخرين في رخاء واستقرار النظام الدولي ، ويرتبط بعلاقات الصداقة والتحالف مع الدول الديمقراطية في العالم، يفترض أن يلائم وضعه مع منطق العصر وضروراته، بحيث يصبح فعلا جزءا من المجتمع الدولي بنظامه ومؤسساته والتزاماته، أي أن يتمتع مواطنوه بما يتمتع به مواطنو الدول الديمقراطية ، بما في ذلك حق التعبير والانتخاب والاختلاف.

ولذلك، فعلى مؤتمر فيينا لحقوق الانسان أن يسأل من هي الدول التي لم توقع حتى الآن، على الوثيقة الدولية «العهد الدولي» لحقوق الانسان؟.

إن الاجابة على هذا السؤال تضعنا في مواجهة الحقيقة القاسية.

وعلى مؤتمر فيينا الا يكتفي بالسؤال، عليه أن يلزم الذين لم يوقعوا بالتوقيع، ويجب عليه أن يحملهم لتسوية أوضاعهم لكي تتماشى مع ميثاق الامم المتحدة، وعلى مؤتمر فيينا أيضا أن يشرف ويراقب ويتابع لتصبح حقوق الانسان حقيقة واقعة وليست مجرد رغبات وأماني أو قيما اخلاقية فقط.

يضاف الى ذلك أن الديمقراطية أصبحت شعار العصر الذي نعيش فيه، وكانت المدخل للتغيرات الكبيرة التي جرت في أنحاء متعددة من العالم خلال السنين الاخيرة، فاذا افترضنا صحة هذا الشعار وضرورته، وأيضا الذي يحدد الموقف من الآخر، فيجب الا يجزأ، ويجب الا يقتصر على دول بذاتها واعفاء الاخرى، أو غض النظر عن ممارساتها. وهذا أحد واجبات مؤتمر فيينا لكي تكتسب قضية حقوق الانسان مصداقيتها وفعاليتها.

بعد هذا العرض الذي لا شك أن مؤتمر فيينا على دراية به، انتقل من العام الى الخاص لكي أقدم نموذجا:

لقد حملت الجنسية العربية السعودية منذ مولدي باعتبار أن أبوي من المتمتعين بها، وحصلت على جواز السفر السعودي حين بدأت دراستي، وظللت أحمل هذا الجواز سنوات طويلة. وفي صيف عام ١٩٦٣، أي قبل ثلاثين عاما، حين طلبت تجديد الجواز في السفارة

السعودية في دمشق، سحب مني بناءا على تعليمات من مراجع عليا، كما أبلغت، ولم يعد الي رغم مطالباتي المتكررة، مما لحق بي أذى كبيرا ومستمرا منذ ذلك الوقت وحتى الآن.

واذا كان الاذى قد اقتصر عليّ في المرحلة الاولى، فقد طال أولادي فيما بعد، الامر الذي يعتبر خرقا فظا ومتعسفا لحقوق الانسان، وانتهاكا لحق طبيعي لا يجوز المس به بأي حال من الاحوال.

إن جنسية المواطن، أي مواطن، حق طبيعي وليست منحة تعطى أو تحجب، وبالتالي لا يمكن لأحد أن يسلب هذا الحق أو أن يمنعه.

لقد مضت هذه الفترة الطويلة دون أن تبادر حكومة العربية السعودية لاصلاح هذا الخطأ، وبنفس الوقت لم ألجأ الى التشهير، وإنما واصلت المطالبة بحقي.

واذا كان سحب جواز السفر قد حدث دون سبب واضح أو معلن، فإن كتاباتي الروائية أصبحت لاحقا، الحجة لهذا الاجراء، علما أن أيا من رواياتي لم يأخذ طريقه الى النشر الا بعد عدة سنوات من سحب الجواز. ولا حاجة للاشارة هنا ان الرواية، أية رواية، عبارة عن عالم يتخيله الروائي ويبنيه وفقا لشروط فنية، وبالتالي يجب أن الا يفسر بشكل متعسف أو يسقط على حالة بذاتها، وبالتالي يعتبر سببا للمساءلة ثم الادانة.

إن حرية التعبير حق معترف به في جميع انحاء العالم، واستنادا الى هذا الحق يستطيع الانسان أن يختلف وأن يعترض وأن يرفض، ومع ذلك يكون أمينا على حياته ومتمتعا بجميع حقوقه. هذا في الشأن السياسي المباشر، فماذا لو اقتصر التعبير على الخيال الروائي؟ وكيف يعاقب الانسان على النوايا وليس على الافعال؟ اذا اعتمدنا على النصوص القانونية البحتة التي تؤكد أن لا عوقبة الا بنص، وأن النصوص من تاريخ وضعها ولا تمتد الى ما قبلها، فكيف توقع العقوبة دون نص أو تمتد الى فترات سابقة؟ ليس ذلك فقط، إن من جملة القواعد القانونية الثابتة أن الجريمة، على فرض وقوعها تبقى شخصية، أي لا تتجاوز مرتكبها الى آخرين لا علاقة لهم بها، فكيف تصبح جماعية وتطال آخرين ليسوا طرفا فيها؟

إن الحالة التي أعرضها أمام مؤتمركم نموذج لتجاوزات كثيرة وقعت ولا تزال تقع حتى الآن، وأية محاولة للاعتراض عليها، لكشفها، لوقفها، تعرض من يقوم بذلك الى الأذى ، بما في ذلك حجز الحرية والمنع من العمل أو السفر، وربما أمور أخرى، والمثل القريب البارز ما حصل في الشهر الفائت، شهر آيار ١٩٩٣، اذ تعرضت اللجنة التي تكونت في العربية السعودية من أجل تقصي الحقائق عن انتهاكات حقوق الانسان الى الملاحقة والعقاب.

إنني اذ اعرض أمام مؤتمركم هذه القضية، أضعها في الاطار العام لمحنة حقوق الانسان في بلدي، راجيا أن يتولى مؤتمركم التدقيق في الحالات الكثيرة المشابهة، وأن يعمل على وضع حد للتجاوزات، وأن يحمل الحكومات المعنية على وقفها.

إن مؤتمركم يمثل أملا للكثيرين، وبشكل ملاذا لمن وقعت عليهم التجاوزات ونالهم الاذى، ولا أشك أبدا أنكم ستبذلون أقصى الجهد من أجل الدفاع عن الانسان وحريته وكرامته.

وتقبلوا فائق التقدير، متمنيا لمؤتمركم النجاح في مهمته الانسانية والحضارية.

•أرسلت هذه الرسالة الى جهات حقوقية عديدة، كما وزعت أثناء مؤتمر فيينا الذي انعقد في منتصف الشهر الفائت.

«المادة ـ ١٩» تطالب بالافراج عن المسعري والحامد

بعث المركز الدولي ضد الرقابة ،المادة التاسعة عشر، في الثامن والعشرين من مايو الماضي، رسائل الى كل من الملك فهد بن عبد العزيز والسفير السعودي في لندن الدكتور غازي القصيبي ، عبّر المركز فيها عن قلقه الشديد حول حظر لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية في الثالث عشر من مايو الماضي، كما أعرب المركز عن قلقه حيال قرار الحكومة بطرد الاعضاء المؤسسين للجنة من وظائفهم، ثم اعتقال الناطق الرسمي باسم اللجنة الدكتور محمد المسعري.

وجاء في رسالة المركز الى الملك فهد: ،أن المادة التاسعة عشر تعتقد بأن حظر لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية واعتقال المسعري وطرد الاعضاء الستة من وظائفهم هي تصرفات فاضحة تنتهك حقوق حرية التعبير والتجمع والمضمونة من قبل الاعلان العالمي لحقوق الانسان، كما نعتقد بأن بيان هيئة كبار العلماء واعلان الشيخ ابن باز ـ السلطة الدينية العليا في المملكة ـ هي اجراءات هجومية غير مقبولة على الحقوق المقرة عالميا لحرية التعبير والتجمع.

وطالبت الرسالة بـ ،الاطلاق الفوري وغير المشروط لسراح الدكتور محمد المسعري، واعادة الاعضاء الباقين في اللجنة الى وظائفهم السابقة والسماح للجنة بالعمل بحرية بدون التعرض لها بأي شكل من اشكال الاذى أو التهديد بالاغلاق، وأن يتم سحب اعلان الشيخ بن باز. كما طالبت الملك الالتزام بقانون حقوق الانسان الدولي، وخصوصا المادة التاسعة عشر والمقر في الاعلان العالمي لحقوق الانسان، والذي يحمي حق حرية التعبير.

وفي نفس التاريخ، بعثت المادة ـ ١٩ نسخة من الرسالة الى السفير القصيبي، وأبدت ترحيبها لاستقبال تعليقاتها حول الموضوع، أو طلب اللقاء به لمناقشة الموضوع بصورة موسعة.

وفي الثالث والعشرين من يونيو، بعث المركز الدولي ضد الرقابة ،المادة ـ ١٩، رسالة الى وزير الداخلية السعودي الامير نايف بن عبد العزيز، عبّر المركز فيها عن قلقه العميق حيال سلامة الدكتور عبد الله الحامد، الذي تم اعتقاله من بيته من قبل رجال المباحث العامة، في الخامس عشر من يونيو ١٩٩٣، حيث اقتيد الى مكان مجهول. وجاء في الرسالة، أن المركز يخشى من أن يكون الدكتور الحامد قد تعرض للتعذيب خلال احتجازه في سجن انفرادي.

وتعتقد المادة ـ ١٩، بأن الدكتور الحامد قد اعتقل بصورة فردية بسبب تعبيره السلمي عن معتقداته السياسية واعتقاله بدون تهم أو محاكمة في انتهاك فاضح للمادة التاسعة عشرة من الاعلان العالمي لحقوق الانسان والذي يضمن حرية التعبير. وأضافت الرسالة: ،أننا نطالب حكومتك باطلاق سراح الدكتور الحامد على الفور وبلا قيد او شرط ورفع الحظر المفروض على لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية والسماح بها بالعمل بحرية بدون تعريض أعضائها للاذى أو التهديد بالاغلاق.

في رد على بيان هيئة كبار العلماء

أعضاء اللجنة مجتهدون وهي وكيل عن المظلومين

أصدرت اللجنة في الخامس من ذي الحجة العام المنصرم، الموافق للسادس والعشرين من شهر مايو الماضي، بيانا هدف بدرجة اساس الرد على ما جاء في بيان هيئة كبار العلماء ، حيث استند مؤسسو اللجنة على التأصيل الشرعي في التأكيد على ما قاموا به من دور، وما اضطلعوا به من شأن ، يبتغون في ذلك وضع حد للاتهامات غير المتثبت منها ضد مؤسسي اللجنة وأعضائها، كما يسعون من خلال هذا البيان اماطة اللثام عن بعض الاشكالات ومواضع الغموض التي حصلت خلال المشوار القصير من عمر اللجنة، وهذا نص البيان:

بيان صادر عن لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد الله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه وسلم وبعد:

فإنه كشفا للالتباس ومنعا للتخرص وتفويتا للفرصة على المتربصين وإغاظة للشامتين ودرءا للفتنة، وبعد أن كثرت التساؤلات عن «لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية» ، وعن حقيقتها ودوافعها، وكثرت البيانات والتحليلات والتقارير الاخبارية عن اللجنة في الصحف والاذاعات حيث شبّهوا هذه اللجنة بلجان حقوق الانسان الأخرى المعروفة، وقالوا إن هؤلاء عبارة عن معارضة سياسية أو حزب سياسي معارض..الخ.، واحقاقا للحق ، ولكي توضع الامور في نصابها الطبيعي بعيدا عن المبالغات والتهويل، فإننا نود أن نشير الى ما يلي:

١ ـ إن أعضاء اللجنة مجتهدون متحرون للمقاصد الشرعية، مستندون في عملهم هذا على النصوص الشرعية الدالة على أصل مشروعية مثل هذه الاعمال مثل عموم الادلة الموجهة للتعاون على البر والتقوى ، وعلى التحالف والتعاقد على أخذ الحقوق ورد المظالم والاحتساب على المنكرات وغير ذلك، وليست نزعا ليد من طاعة ولا هي بديلة لمؤسسات قضائية قائمة.

٢ ـ إن القول بعدم مشروعية هذا العمل يحتاج الى دليل شرعي من الكتاب والسنة أو الاجماع، فنحن متعبدون بالدليل الشرعي لا بقول أحد مهما علا قدره.

قال شيخ الاسلام ابن تيمية:«فالامور المشتركة بين الامة لا يحكم فيها الا الكتاب والسنة ، ليس لأحد أن يلزم الناس بقول عالم ولا أمير ولا شيخ ولا ملك. ومن اعتقد أنه يحكم بين الناس بشيء من ذلك ولا يحكم بينهم بالكتاب والسنة فهو كافر». منهاج السنة (١٣٢/٥) ط. جامعة الامام ١٤٠٦هـ.

وقال رحمه الله:«وليس لأحد أن يحتج بقول أحد في مسائل النزاع وإنما الحجة النص والاجماع ودليل مستنبط من ذلك تقرر مقدماته بالادلة الشرعية لا بأقوال بعض العلماء، فإن أقوال العلماء يحتج لها بالادلة الشرعية ولا يحتج بها على الادلة الشرعية». الفتاوى (٢٠٢/٢٦).

٣ ـ إن المجتهد في مثل هذه الامور لا يجوز ذمه وتأنيبه ولو أخطأ ، فضلا عن عقوبته وإيذائه وبخسه حقوقه الشرعية، وذلك باجماع المسلمين.(انظر المسائل المنبرية ١٢٤/٣).

قال شيخ الاسلام:«وقد فرض على ولاة أمر المسلمين إتباع الشرع الذي هو الكتاب والسنة واذا تنازع بعض المسلمين في شيء من مسائل الدين ولو كان المنازع من أحاد طلبة العلم لم يكن لولاة الامور أن يلزموه باتباع حكم حاكم، بل عليهم أن يبينوا له الحق للجاهل المتعلم، فإن تبين له الحق الذي بعث الله به رسوله، وعانده بعد هذا ، استحق العقاب. وأما من يقول إن الذي قلته هو قولي أو قول طائفة من علماء المسلمين وقد قلته اجتهادا او تقليدا ، فهذا باتفاق المسلمين لا تجوز عقوبته ولو كان قد أخطأ خطأ مخالفا للكتاب والسنة، ولو عوقب هذا لعوقب جميع المسلمين». الفتاوى(٣٧٨/٣٥).

وقال رحمه الله:«واذا قالوا إنا قلنا الحق واحتجوا بالادلة الشرعية، لم يكن لأحد من الحكام أن يلزمهم بمجرد قوله، ولا يحكم بأن الذي قاله هو الحق دون قولهم، بل يحكم بينه وبينهم الكتاب والسنة. والحق الذي بعث الله به رسوله لا يغطى ، بل يظهر ، فإن ظهر رجع الجميع اليه، وإن لم يظهر سكت هذا عن هذا وسكت هذا عن هذا». الفتاوى(٣٧٩/٣٥).

وقال رحمه الله:«وليس لأحد أن يحكم على عالم باجماع المسلمين بل يبين له أنه قد أخطأ فإن بين له بالادلة الشرعية التي يجب قبولها أنه قد أخطأ وظهر خطأه للناس، ولم يرجع بل أصر على اظهار ما يخالف الكتاب والسنة والدعاء الى ذلك، وجب أن يمنع من ذلك ويعاقب إن لم يمتنع، وأما اذا لم يبين له ذلك بالادلة الشرعية لم تجز عقوبته باتفاق المسلمين ولا منعه من ذلك القول، ولا الحكم عليه بأنه لا يقوله اذا كان يقول إن هذا هو الذي دل عليه الكتاب والسنة كما قال فلان وفلان من علماء المسلمين، فهذا اذا اجتهد فأخطأ لم يحكم عليه الا بالكتاب والسنة. والمنازع له يتكلم بلا علم والحكم الذي حكم به لم يقلد أحد من علماء المسلمين، فعلماء المسلمين الكبار لو قالوا بمثل قول الحكام لم يكن لهم الزام بالناس بذلك الا بحجة شرعية، لا بمجرد حكمهم». الفتاوى (٣٨٢/٣٥ـ٣٨٣).

٤ ـ إن الآراء والاجتهادات الشرعية تناقش وترد بالحجج الشرعية ولا تلغى ويغشى عليها بالقوة، حيث أن ذلك يدل على أن من يفعل ذلك لا

يملك الرد الشرعي المقنع.

٥ ـ يتفق الناس على وجود بعض التجاوزات والمظالم التي لا يخلو منها بلد، ومن أجل ذلك أنشيء ديوان المظالم. فعمل اللجنة عمل وكيل محتسب عن المظلومين يكمل نقصا ويسد خللا ويذكر بتقصير، ولعل أقرب مثال يناسب ماذكر ماحصل للاستاذ الدكتور محمد المسعري ـ الناطق الرسمي باسم اللجنة ـ حيث انتهكت حرمة بيته وروع أهله واعتقل دون محاكمة أو أمر قضائي، ولم يسمح لأهله ووالديه بزيارته أو الاتصال به، وذلك ولا شك يعارض المبادىء الاسلامية ويسيء الى سمعة البلد ومكانته.

٦ ـ هذه الهيئة ليست سلطة قضائية كما ظن البعض، وليست بديلا ولا مساويا للمحاكم الشرعية أو ديوان المظالم، ولا ننكر دور هذه المؤسسات المشكور، وإنما تهدف الى الترافع عند هذه الهيئات والسلطات التنفيذية بما يخدم الصالح العام.

٧ ـ تدعو اللجنة الى أهدافها بالوسائل المقررة شرعا.

٨ ـ لا تعتبر اللجنة نفسها حزبا سياسيا كما أذاعته بعض وسائل الاعلام، ولا تسعى لأهداف سياسية. والقفز الى اتهام النوايا والمقاصد تجاوز للحدود الشرعية، أما المبالغات والتهويل أو أسلوب التحريض الذي اتبعته بعض وسائل الاعلام فذلك شيء يسألون هم عنه، ولا يجوز محاكمة اللجنة اليه فهم يفسرون كل أمر بالمعروف ونهي عن المنكر باعتباره معارضة سياسية بقصد التحريض والاثارة.

٩ ـ تدرك اللجنة الفرق بين مفهوم حقوق الانسان كما قررها الاسلام ومفهومها في التصورات الاخرى غير الشرعية، ولا مجال لتفصيل ذلك هنا، ولكن المقصود من هذا العمل إعطاء النموذج العملي الذي يوضح هذا المفهوم في المجال الاسلامي، وأهل العلم في هذه البلاد هم أقدر الناس على القيام بذلك.

١٠ ـ إن أعضاء اللجنة هم من أحرص الناس على الاجتماع ووحدة الصف ولا يريدون الاثارة ولا الفوضى ونشر الفتنة، وهم يؤمنون ايمانا راسخا بان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر والنصح للامة والائمة وازالة المظالم واعطاء كل ذي حق حقه كل ذلك مما يساعد على تثبيت الامن والاستقرار وتوثيق الوحدة والاجتماع ونزع فتيل الفرقة والفتنة.

١١ ـ كان لبعض الممارسات من اعتقال واغلاق مكاتب، ونحو ذلك أثر لا يخفى في ظهور البلبلة والشائعات والقيل والقال، وإننا لنعتقد أنه لو وضع الامر في اطاره الشرعي وعولجت الاخطاء أو الاشكالات والتخوفات برفق وتأن لما حصل كثير مما حصل، وصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم القائل «إن الرفق لا يكون في شيء الا زانه ولا ينزع من شيء الا شانه» (متفق عليه).

١٢ ـ إن اللجنة ليست مسؤولة عن أي تصريح لم يصدر عنها، لذا فمن الظلم شرعا وعقلا وعرفا تحميلها ما لا يد لها فيه.

١٣ ـ جميع أعضاء اللجنة ولله الحمد يؤمنون بعقيدة أهل السنة والجماعة فيما يتعلق بموقفهم من ولاة الامر، وكل اثارة وتشكيك حول التزام اعضاء اللجنة بواجباتهم الشرعية في هذا الجانب هو من كيد الاعداء ومكر الحاقدين، ليس ضد أعضاء اللجنة وحدهم بل ضد المجتمع والدولة والامة. قال تعالى «وقد مكروا مكرهم، وعند الله مكرهم، وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال».

نسأل المولى عز وجل أن يحفظ دينه، وأن يجنبنا جميعا الفتن ما ظهر منها ومابطن، وأن يؤلف بين قلوب المسلمين، وأن يجمع كلمتهم على الحق، وأن يرينا الحق حقا ويرزقنا اتباعه، ويرينا الباطل باطلا ويرزقنا اجتنابه، وأن يختم بالصالحات أعمالنا إنه سميع مجيب الدعوات «وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه ومن دعى بدعوته الى يوم الدين، وآخر دعوانا أن الحمد الله رب العالمين.

الموقعون

ـ أمين اللجنة : المحامي الشيخ/عبد الله بن سليمان المسعري
ـ الدكتور عبد الله بن حمود التويجري
ـ الشيخ الدكتور حمد بن ابراهيم الصليفيح
ـ الاستاذ الدكتور عبد الله بن حامد الحامد
ـ المحامي الشيخ سليمان بن ابراهيم الرشودي

منظمة العفو الدولية تطالب في بيان عاجل باطلاق سراحهما

الحامد والمسعري في سجن انفرادي ويخضعان للتعذيب

أصدرت منظمة العفو الدولية بيانا عاجلا في الثامن عشر من يونيو الماضي، حول خشيتها من تعرض الدكتور محمد المسعري والدكتور الحامد للتعذيب وخضوعهما للعلاج، وجاء في البيان أن «منظمة العفو الدولية تعرب عن قلقها حول سلامة الدكتور عبد الله الحامد الذي اعتقل من بيته من قبل أفراد المباحث العامة في الخامس عشر من يونيو ١٩٩٣، وتم اقتياده الى مكان مجهول. ويخشى أن يكون الدكتور عبد الله الحامد قد تم اخضاعه للعلاج جراء المعاملة القاسية أو التعذيب في حال احتجازه في سجن انفرادي.

والدكتور عبد الله الحامد، وهو كاتب ومحاضر في جامعة الامام محمد بن سعود في الرياض، كان واحدا من الستة الاعضاء المؤسسين للجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية في العربية السعودية. من جهة ثانية، تعرض الناطق الرسمي باسم اللجنة الدكتور محمد المسعري المحتجز في سجن انفرادي منذ اعتقاله في الخامس عشر من مايو، وقيل بأنه تعرض للتعذيب عن طريق حرمانه من النوم لمدد طويلة.

وتمضي منظمة العفو في بيانها بالقول «ومنذ تأسيس لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية، فقد أخضع الدكتور عبد الله الحامد في أكثر من مناسبة للمساءلة من قبل السلطات. وخلال تلك التحقيقات جرت المحاولة لاقناعه والاعضاء الآخرين بحل اللجنة. ومنظمة العفو الدولية تعتقد بأن الدكتور عبد الله الحامد والدكتور محمد المسعري سجناء ضمير، وقد اعتقلوا بصورة افرادية بسبب التعبير السلمي عن معتقداتهم السياسية».

وفي الاخير التمست منظمة العفو الدولية في بيانها من أصحاب الشأن والاهتمام ارسال برقيات / تلكسات / فاكسات / رسائل بريدية مستعجلة وجوية سواء باللغة الانجليزية أو العربية أو بلغات أخرى، بهدف:

ـ الاطمئنان على أن كلا من الدكتور عبد الله الحامد والدكتور محمد المسعري قد تم التعامل معهما بصور انسانية، والمطالبة بالسماح لأفراد عوائلهم والمحامين والاطباء باللقاء بهما.

ـ المطالبة بالاطلاق الفوري وغير المشروط لسراح الدكتور عبد الله الحامد والدكتور محمد المسعري.

فوضى القضاء والسلطة المطلقة للامراء

أصدرت منظمة ليبرتي وثيقة الصلة بلجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية في المملكة والتي أعلنت عن نفسها في الثالث من مايو الماضي، تقريرا عن انتهاكات حقوق الإنسان في المملكة، بعنوان (حقوق الانسان في المملكة العربية السعودية) تعرضت فيه لموضوعات مختلفة ذات أهمية ، وحوى التقرير معلومات تفصيلية لبعض القضايا الخطيرة والحساسة.

ملاحظات نقدية على التقرير :

قبل أن نستعرض التقرير، أو أهم محتوياته ، سنوضح هنا ملامح القصور فيه، ودلالاته السياسية.

أولا: جاء التقرير معززا للإتهامات التي تعرضت لها لجنة الحقوق الشرعية ـ التي يعتقد الكثيرون انها وراء التقرير ـ بأنها مجرد حزب سياسي، جاء للدفاع عن جماعة معينة في منطقة معينة، ولم يرد مؤسسو اللجنة ، أو لم يستطيعوا أن يكونوا معبرين ومدافعين عن كل المضطهدين داخل المملكة، كما كان الأمل بهم، وكما أعلنوا هم من قبل في بياناتهم، بأنهم يدافعون عن كل مواطن بدون أي اعتبار مناطقي أو مذهبي ، بل وأعلنوا أنهم سيدافعون عن الأجانب من عمال ومستخدمين.

من الواضح ان التقرير كتب في أجواء نجد، فكانت كل الإستشهادات والأسماء التي وردت، والشخصيات التي تم الدفاع عنها نجدية ذات طابع مذهبي معين، حتى ليخيل لقاريء التقرير أن المعني بالتقرير منطقة نجد دونما سواها.

ثانيا: جاء التقرير أقل مستوى ومصداقية ، قياسا بالتقارير التي تصدرها المنظمات الحقوقية الدولية غير الإسلامية، ذلك أن القائمين على التقرير كانت تنقصهم الجرأة في طرق المواضيع التي تعتبر في المملكة حساسة، وكأنهم غلبوا الجوانب السياسية على الجوانب الإنسانية، فحين تعرض التقرير على سبيل المثال لانتهاكات السلطات السياسية، لم يتطرق من قريب أو بعيد للتجاوزات الخطيرة التي يقوم بها أعضاء هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، الذين وصلت تعدياتهم في بعض الأحيان الى قتل أبرياء، كما حدث للمواطن سعيد فراش من مكة قبل أكثر من عام، فضلا عمن يعتقل بدون سبب ومن يجلد بدون قانون ومن يتعدى عليه بالكلام الخشن والسباب، فكان ينبغي على الأقل التنبيه الى مثل هذه التجاوزات، ولكن اعضاء اللجنة لم يشأوا ان يفتحوا معركة في صفوف المحسوبين على التيار الديني النجدي في وقت يخوضون فيه صراعا مع العائلة المالكة.

ثالثا: ومن المسائل التي تجاهلها التقرير بشكل واضح، موضوع التمييز الطائفي ضد المواطنين الشيعة، وهذا من الأمور المستغربة، لأن ظلامة المواطنين الشيعة في المملكة باتت من الأمور التي يصعب على أي أحد تجاوزها في تقاريره إلا أن يتهم بالتعصب الطائفي أو التحيز السياسي. لم يذكر التقرير إسم معتقل سياسي واحد من الشيعة، ولم يذكر إسم شخص واحد سحب جواز سفره، مع أن مناطق الشيعة أكثر معاناة في هذا المجال من غيرها، حيث يوجد الاف الأشخاص المسحوبة جوازات سفرهم، وحيث الإعتقال بالتهمة والظنّة، وكانت المنظمات الدولية قد وثقت مئات الحالات لمعتقلين سياسيين من المواطنين الشيعة في وقت لم يعرف في البلاد بطولها وعرضها معتقل سياسي واحد من غير الشيعة.

وفي حين جاء التقرير ليتحدث عما أسماه بالتمييز العنصري في المملكة، وهو موضوع ضئيل الأهمية، لم يشر من قريب أو بعيد الى التمييز الطائفي، وكان هذا التجاهل مقصودا ، لأن مؤسسي اللجنة اعتبروا الدفاع عن المواطنين الشيعة ثغرة كبرى قد تستغل ضدهم في محيط طائفي يستغل كل الأسلحة، ومع أن اشارات من نوع أو آخر لحظت اعتدال مؤسسي اللجنة، لكن التقرير أثبت من جديد، أن التصنيفات الطائفية والمناطقية ـ لم يرد ذكر الحجاز في التقرير ولم يلحظ الدفاع عن أهله ـ لاتزال أقوى، أو يصر اللاعبون على استخدام تلك التقسيمات في صراعهم السياسي.

هذا يعني بالتحديد ، إبقاء سيف التقسيم مشهورا، فإذا لم يستطع المواطنون إيجاد قوة سياسية ودينية تمثل جميع أبناء المملكة، فإن خطر تفتت المملكة يبدو أمرا محتملا جدا، بمجرد تراجع القوة القهرية التي تبقيها موحدة.

والمؤسف حقا، أن التقرير لو كان يمثل فعلا جهة انسانية، لما كان ليهتم بالتصنيفات السياسية والطائفية، بل كان من السهل عليه تجاوزها وتجاوز كل التأطيرات التي تحد من تمثيل اللجنة لكل المواطنين وكل المناطق.. ولكن لأنه يمثل جهة سياسية ـ دينية من نوع أو آخر، فكان لا بد من وجهة نظرهم عدم تجاوز خطوط التقسيم وحواجزه، تماما مثلما يفعل النظام السياسي القائم. وإذا كان هناك من خروج على التقسيم المصطنع فضمن حدود ضئيلة، وقد تكون لحسابات مصلحية سياسية انية.

رابعا: أيضا، هناك موضوع لم يتطرق له التقرير، وهو موضوع المرأة، وهو يكتسب حساسية شديدة، فالى الآن اعتبر الدفاع عن حقوق المرأة في المملكة مؤامرة (علمانية) ، أو مؤامرة صهيونية غربية ضد الإسلام ، ولكن مما لا شك فيه أن هناك تجاوزا لحقوق المرأة التي حددها الشرع الشريف، وهناك تغليب لأعراف اجتماعية ما أنزل الله بها من سلطان. وكان حري بالتقرير الذي يفترض أن القائمين عليه جهة إسلامية، أن يتناول الموضوع من الزاوية الدينية، ولكنه أهمله لأن الدخول فيه، مثل موضوع الشيعة، كالدخول في حقل ألغام. ومرة أخرى ، وجد أولئك المعادون للتوجه الديني أصلا، وللجنة الحقوق الشرعية بشكل خاص، مادة جديدة تثبت ادعاءاتهم بأن مؤسسي اللجنة ضد حقوق المرأة وضد حقوق الإقليات، وهي اتهامات رددتها واشنطن ومسؤولون سعوديون عديدون وسبقت كأعذار لمهاجمة اللجنة.

على أن هذه الثغرات لا تلغي أهمية التقرير في المواضيع التي طرقها والتي حوت استشهادات قوية حول الإنتهاكات التي يتعرض لها المواطنون بشكل عام في كل أنحاء المملكة. وفيما يلي ، أهم ما جاء في التقرير:

■ واقع السلطة القضائية

أولا ـ ضعف القيمة المعنوية للقضاء والقضاة

يجمع الحقوقيون المطالبون باصلاح النظام القضائي في المملكة بأن ما يشبه حالة الإفلاس قد أصابت الجهاز القضائي، ويجملون مظاهر تدني القيمة المعنوية للقضاء والقضاة في النقاط التالية:

ألف ـ معاملة الدولة للقضاء كأي مرفق خدمات وليس كسلطة مستقلة، بل أن التسهيلات المالية والإدارية للقضاء تعتبر أقل كثيرا من أي وزارة خدمات، وجهاز القضاء ومعه وزارة العدل هي أشد أجهزة الدولة تخلفا في المباني والإتصالات والتسهيلات والسكرتارية والخدمات المساندة.

باء ـ السماح لبعض الجهات الحكومية بممارسة اليد العليا على القضاء. فوزارة الداخلية ووزارة البلديات يحق لها أن تصدر أي تعميم وتلزم القضاة به فورا ، كالتعاميم التي تصدر مطالبة بعدم النظر في شكاوى معينة مرفوعة من قبل المواطنين ضد اي من أجهزة تلك الوزارات.

جيم ـ تطاول بعض الحكام الإداريين ،الأمراء، على أشخاص القضاة وتهديدهم ورفع الصوت عليهم، بل وضربهم، وإصدار الأمر بسجنهم، كالذي حصل لأربعة من القضاة في منطقة خميس مشيط، حيث أمر خالد الفيصل ـ أمير أبها ـ بسجنهم حينما اختلف معهم في الحكم في قضية معينة، وبقي القضاة الأربعة عدة أيام في السجن بأمر عقابي من الأمير خالد الفيصل.

دال ـ استثناء فئة من معينة الناس من سلطة القضاء، حيث لا يحق للقاضي إصدار أمر بإحضار أحد من أبناء الأسرة الحاكمة ،آل سعود، عن طريق شرطة القضاء، بل لا بد في مثل هذه الحالة من أن يكتب القاضي لأمير المنطقة الذي يشاور الشخص المطلوب، والذي يقرر إن كان يرغب في الحضور أو لا يرغب، وبذلك لا يتمكن القضاة من إلزام هذا النوع من الخصوم بأي نوع من أنواع الحكم. ولذا يعمد كثير من القضاة الى مفاتحة الطرف المدعي بأنه لا أمل له في الحصول على أي حق من الخصم ،الملكي، ناصحين المدعي بقبول أي شكل من أشكال الصلح إذا تيسر. وغالبا ما يتمثل الصلح في ضياع جزء كبير من حق الطرف المدعي الذي يضطر للرضوخ للأمر الواقع وقبول بعضا من حقه الشرعي.

هاء ـ اعتبار المدعي فردا من أفراد السلطة التنفيذية. ومن المفيد أن نشير الى أنه لا يوجد نظام نيابة ونظام مدع عام في المملكة، وإنما هناك أفراد شرطة ليس لهم أي تخصص قضائي أو قانوني يطلق عليهم لقب المدعي العام في المحاكم الكبرى. ولذلك أصبح من صلاحيات السلطة التنفيذية تقرير مصير ما يسمى بالحق العام بعد تنازل الأفراد في القضايا الجنائية عن الحق الخاص، وقيام السلطة التنفيذية بكل سهولة بإلغاء الحق العام دون الرجوع الى أي سلطة قضائية.

ثانيا: فوضى النظام القضائي

يقدر الحقوقيون السعوديون المطالبون بالإصلاح أنه لا يوجد نظام قضائي في العالم ـ حسب علمهم ـ بلغ من الفوضى وتضارب وتداخل الإختصاصات كما بلغ النظام القضائي في المملكة، ويعتقدون أن هذه الفوضى ربما كانت مقصودة على اعتبار انها في حد ذاتها وسيلة للتحايل على أصحاب الحقوق، ولتبرير ما يرتكب من انتهاك وتجاوز بحجة عدم الإختصاص أو التأخير الإداري للقضية. ويعدد هؤلاء الحقوقيون مظاهر الفوضى في النظام القضائي في النقاط التالية:

ألف ـ تعدد أجهزة القضاء : فبالإضافة الى المحاكم الشرعية وديوان المظالم يوجد ما لا يقل عن ثلاثين لجنة قضائية تمارس كلها دورا قضائيا ما، ولها اختصاصاتها وتتصل مباشرة بالجهات التنفيذية دون الرجوع الى جهة قضائية مركزية

باء ـ التداخل المزعج في الإختصاصات بطريقة لا يمكن فهمها، ليس من الخصم والمحامين فحسب، بل حتى من قبل القضاة وأعضاء اللجان القضائية أنفسهم. والسلطة التنفيذية هي التي تحسم جهة الإختصاص حيث أنه لا يوجد في المملكة ما يوازي المحكمة الإدارية المعروفة في أنظمة القضاء العالمية.

جيم ـ تناقض الأنظمة التي تحدد سير القضايا وخلوها من المنطق والواقعية، وتفسير ذلك في أن سير القضايا والنظام القضائي وضع من قبل لجان في مجلس الوزراء وصودق عليه فأصبح نظاما وأصبحت جميع الجهات القضائية البالغ عددها ٣٢ ملزمة به.

ثالثا : تحجيم القضاء

يمكن إيجاز أهم مظاهر تحجيم القضاء وتقليص فاعليته في النقاط التالية:

ألف ـ منع المحاكم بصورة مطلقة من النظر في دعاوى معينة، وهي قضايا ما بات النظام يصنفها على أنها من قضايا السيادة. والمقصود بالسيادة هنا سيادة الدولة، ولقد أبقت الدولة مفهوم السيادة غامضا غير مفسّر إمعانا في تحجيم القضاء، ولذا فإن السلطة التنفيذية توسع هذا المفهوم عند الحاجة وتأمر القضاة بعدم النظر في قضايا معينة بحجة أنها من أعمال السيادة كما هو الحال في قضايا المباحث والجوازات وغيرها.

باء ـ عدم قبول بعض الدعاوى إلا بإذن ، وهي دون الصنف السابق حيث يسمح للمحاكم النظر فيها بعد استئذان الملك أو وزير الداخلية أو الإمارة، وفي بعض الأحيان استئذان وزارة البلديات، ومن أمثلة ذلك منع النظر في إثبات الإعسار التجاري، وإعسار الأفراد إلا بإذن الإمارة، وفي توثيق العقارات إلا بإذن وزارة البلديات، وفي قضايا الديات إذا كان المتسبب أجنبيا إلا بإذن وزارة الداخلية.

جيم ـ تمييع أو تجميد بعض الدعاوى بحجة عدم التخصص، ويعتبر عدم التخصص حيلة سهلة للسلطة التنفيذية لسحب أي قضية من أي جهة وتجميدها أو تحويلها لجهة أخرى. والغريب في الأمر أن الذي يحدد عدم التخصص ليس محكمة إدارية أو ما يشابهها بل تحدده السلطة التنفيذية، ومن الأمثلة الكثيرة على ذلك قضية الكعكي المشهورة التي قرر الديوان الملكي سحبها من المحكمة وتجميدها بدعوى عدم التخصص.

دال ـ هناك دعاوى لا يمكن إلزام الخصم بالحضور فيها حيث لا يمكن إحضار فئة معينة حتى لو قبلت الدعوى، وبذلك يمكن للقضية أن تبقى سنين طويلة دون حسم بسبب مماطلة الخصم المتنفذ.

هاء ـ ثمة دعاوى لا يستطيع القاضي أن يحكم فيها، ومن أبسط الأمثلة على ذلك أن تكون المعلومات ناقصة ولا يستطيع القاضي استكمالها غالبا بسبب وجود المعلومات الضرورية لدى المباحث أو المخابرات أو دائرة الجوازات حيث يحق لهذه الدوائر أن ترفض تزويد القضاة بالمعلومات بحجة أنها من اسرار الدولة، وحينئذ لا يستطيع القاضي إلزامها بالإفادة.

واو ـ وثمة دعاوى لا يصدق على تنفيذها، ففي المملكة لا يعتبر قضاء القاضي نافذا في قضية ما، كما هو الحال في دول العالم الأخرى. إذ لا يمكن تنفيذ أمر القاضي في المملكة إلا بمصادقة حاكم المنطقة الإداري ،الأمير، أو مصادقة الملك، وكل ما يحتاجه الأمير أو الملك لتجميد أمر القاضي هو

■■

القضاء في المملكة مجرد مرفق خدمات ، وخالد الفيصل سجن اربعة قضاة لانه اختلف معهم ، ورؤساء المحاكم مجرد خدم للامراء

■■

فوضى النظام القضائي مقصودة كوسيلة للتحايل ولتبرير الانتهاكات والتجاوزات والتأخير من قبل السلطة التنفيذية

■■

عدم التصديق على تنفيذ الحكم فتجمد القضية الى أجل غير مسمى.

رابعا: التدخل في القضاء

تقوم السلطة التنفيذية بالتدخل في القضاء إما بطريقة نظامية عبر اللوائح والنظم التي تبيح ذلك، أو عبر الأشكال المختلفة من الضغط كترهيب القضاة أو ترغيبهم للتدخل مباشرة في قراراتهم الإدارية. ويمكن تفصيل التدخل على النحو التالي:

ألف ـ التدخل في تعيين القضاة : يعتبر مجلس القضاء الأعلى أعلى هيئة قضائية في البلاد، وهذا المجلس هو الذي يعين القضاة ويعزلهم، ولكن المجلس نفسه بكافة أعضائه هو من صلاحيات الملك الذي يعين رئيسه، ولذلك فتعيين القضاة هو حتما من الصلاحيات المطلقة للجهاز التنفيذي.

باء ـ التدخل في تعيين رؤساء المحاكم: لكل منطقة من مناطق المملكة محاكم، وتنحصر صلاحيات رئيس المحاكم في قبول ورد الدعاوى وتوزيعها على القضاة أو رفعها الى قضاة التمييز «الإستئناف»، ولا يعين رئيس محكمة إلا بعد استشارة أمير المنطقة فهو مسؤول الجهاز التنفيذي. وقد أدّى ذلك الى وجود رؤساء محاكم يعتبرون بمثابة خدم للأمراء في مناطقهم مثل رؤساء محاكم مناطق أبها والرياض والمنطقة الشرقية، الذين اشتهر عنهم أنهم لا يمكن أن يتصرفوا إلا بموافقة أمير المنطقة، بل اشتهر عنهم وعن غيرهم من رؤساء المحاكم الضغط على القضاة لإصدار رسائل التأييد للدولة في كثير من المناسبات والدفاع عنها وخاصة في مناسبات تعرض النظام للنقد واستلامه عرائض المطالبة بالإصلاح. وقد بلغ الأمر بأحد رؤساء المحاكم أن حكم على الذين وقعوا مذكرة النصيحة (صدرت في يوليو ١٩٩٢) بالخروج على الدولة وبأنهم مستحقون لعقوبة القتل، وشرع بعد ذلك في جمع توقيعات القضاة الذين في إدارته على فتوى بهذا المعنى.

جيم ـ التدخل في ترقية القضاة: تتدخل السلطة التنفيذية وكذلك أمراء المناطق في الضغط لترشيح قضاة معينين لمحكمة التمييز، وأبسط مثال على ذلك ترقية أحد القضاة المشهورين بالغش والمحسوبية في منطقة الطائف المسمى «إبن مديش» الى رتبة قاضي تمييز بضغط شخصي من الملك، لما له من جهود في تسهيل قضايا اغتصاب الأراضي للأمراء وتأييد الدولة.

دال ـ التدخل في نقل القضاة «مكافأة أو تأديبا»: يتدخل الملك وبعض حكام المناطق للضغط على مجلس القضاء الأعلى لنقل القضاة تأديبا الى مناطق نائية، والعكس صحيح، حيث ينقل بعض القضاة من مناطق نائية الى المدن بطلب من جهات عليا.

هاء ـ التدخل في فصل القضاة: يفترض ألا يفصل القاضي ولا يوقف عن العمل إلا بإذن من مجلس القضاء الأعلى، ولكن حصلت حالات تدخل من جهات عليا لفصل قضاة لأسباب سياسية، منها مثلا تدخل الديوان الملكي بشكل فاضح للضغط على مجلس القضاء الأعلى في فصل الشيخ عبد المحسن العبيكان في عام ١٩٩٢. كما يقوم الديوان الملكي في بعض الأحيان بإلغاء أمر الفصل الصادر من مجلس القضاء الأعلى تجـــاه بعض القضاة المستحقين للفصل.

واو ـ التدخل بمنع قبول دعوى أو تمييعها: يحاول كثير من رؤوساء المحاكم المنحازين قبل الإمارة وذلك محافظة على منزلتهم عند الأمير، ولكن حتى في الأحوال التي تقبل فيها الدعوى يأتي التوجيه من الإمارة برفض الدعوى بمبررات كثيرة منها عدم اختصاص المحكمة ، ومنها الإدعاء بأن الدعوى تدخل في نطاق قضايا السيادة. ومن جهة اخرى قد تقبل الدعوى وتجمد عند رئيس المحكمة ويستمر الأخير بعد تفاهمه مع الإمارة في تسويف القضية، ويحصل العكس إذا كانت القضية لصالح أمير أو لصالح متنفذ، فيتم التفاهم بين الأمير ورئيس المحكمة بسرعة قبولها ويقوم رئيس المحكمة بمتابعتها شخصيا سعيا لإرضاء الأمير.

زاء ـ التدخل بتحويل القضية لقاض معين: يفترض في الدعاوى المحولة الى المحاكم أن توزع بشكل دوري على القضاة حتى لا يتم أي تفاهم مع أي قاض من قبل خصم ما، ولكن يتم تجاوز هذا النظام بسهولة عند تدخل المتنفذين، فإما أن يتم بشكل سافر، أي أن يطلب الأمير تحويل القضية الى قاض معين دون اعتبار للنظام، أو أن يتم بطريقة فيها تحايل على النظام حيث يجمد رئيس المحكمة القضية عنده الى أن يأتي دور القاضي الذي يريده الأمير، وقد يتدخل الملك بتشكيل لجنة قضائية للحكم في قضية ما ويختار لها القضاة، كما حصل عند الحكم في قضية حرق محلات الفيديو وفي قضية بعض المتنفذين الذين سرقوا ألف مليون ريال من وزارة الدفاع ثم اختلفوا في اقتسامها فاشتكى أحدهم على الآخرين، وعندما حوّل القاضي القضية الى سرقة أموال الدولة، سُحبت منه وحولت الى قاض آخر.

■ انتهاك الحقوق

القسم الأول: الإنتهاك من قبل المتنفذين

■■

متنفذون سرقوا الف مليون ريال من وزارة الدفاع واختلفوا في اقتسامها فتدخل الامراء وحولوها الى قاض آخر بعد ان اصبح موضوعها سرقة الدولة

■■

الامير مشعل يمارس السلطات الثلاث ، يعتقل ويعذب ويسجن ويقتل المواطنين في معتقلات بقصوره ومزارعه

■■

يتمتع بعض أصحاب النفوذ وخاصة أبناء الأسرة المالكة واقاربهم حتى من غير أصحاب المناصب بصلاحيات واسعة وحصانة فعلية تحميهم من التأديب والعقاب وترفع عنهم سلطة القضاء، ولذلك يعاني المواطنون والوافدون معاناة هائلة من انتهاك هذه الفئة الصارخ للحقوق، ومن الأمثلة على ذلك ما يأتي:

١ ـ مباشرة قتل النفس عمدا وعدوانا : من أمثلة ذلك قيام الأمير سيف الإسلام بن سعود بقتل أحد المواطنين قبل عامين وضغط السلطات على أولياء المقتول بقبول تعويض مالي بالقوة. ومثل ذلك ما حدث مؤخرا من إقدام الأمير مشعل على قتل رجلين من قبيلة قحطان أحدهما ضربا حتى الموت، والاخر بالسلاح الرشاش، لأنهما دخلا مزرعته بلا إذن.

٢ ـ مباشرة الضرب والإعتقال في السجن الشخصي: يمارس بعض المتنفذين دور السلطات الثلاث، فيحكمون على بعض المواطنين بالضرب وينفذون هذا الأمر في بعض الأحيان بأيديهم وأحيانا أخرى عن طريق حرسهم الخاص، كما يقومون باعتقال بعض الأشخاص لمدد متفاوتة في معتقلات داخل قصورهم أو مزارعهم، وقد اشتهر ذلك عند الأمير مشعل والأمير عبد الله بن عبد

٣ ـ حمل السلاح وإرهاب المواطنين: يقوم بعض المتنفذين بحمل السلاح وإطلاق النار في المحافل العامة وبعض الشوارع الكبرى استعراضا للقوة وإرهابا للجماهير.

٤ ـ الإعتداء الجنسي: يقترف المتنفذون هذه الجريمة إما بشكل مكشوف حيث يتم خطف بعض الفتيات من الشوارع أو المدارس ويعتدى عليهن بالقوة، وقد جرى تسجيل حالات من هذا النوع، وأحيانا أخرى تغرى بعض الفتيات أو بعض الصبيان بحيلة معينة ثم يؤتى بهم الى بيت المتنفذ حيث يتم ابتزازهم وتهديدهم بالصور وغيرها إذا أباحوا بأي سر. وقد حصلت حادثة اكتشفت فيها الشرطة استدراج عشرات الفتيان والفتيات وابتزازهم، وقد تدخلت إمارة الرياض وعاقبت الضباط الذين قاموا بكشف الحادث وحجبت القضية عن القضاء. وفي أحيان أخرى يقوم بعض المتنفذين بإجبار بعض الآباء على تزويج بناتهم لهم، أو حتى إجبار بعض الأزواج على تطليق زوجاتهم، ومن ثم يتم التزوج بهن بالقوة.

٥ ـ غصب الأراضي والممتلكات: يمارس المتنفذون سلطاتهم بالإستيلاء على أراضي الغير بكل سهولة حيث لا يعدو ما يحتاجونه أن يضعوا علامات معينة يحددون بها حدود ما يرغبون في انتزاعه من أراض دون اعتبار للمالك الحقيقي، وبهذا يضيع حق المالك الحقيقي تماما. وتذكر المصادر المطلعة في هذا الصدد مثالين صارخين على ذلك، أحدهما استيلاء الأمير عبد الرحمن بن عبد العزيز على أرض واسعة مملوكة لمواطنين آخرين في وسط مدينة جدة بحجة أن أباه الملك عبد العزيز كان قد وعده بها، وقد تمت إقامة مشاريع حكومية على الأرض لصالح الأمير عبدالرحمن بمئات الملايين من الريالات ولم يحصل المالكون الحقيقيون على شيء من ذلك.

أما المثال الآخر، فهو قيام الأمير مشعل بن عبد العزيز بالإستيلاء على مخطط كامل لذوي الدخل المحدود في منطقة عرقة شمال غرب الرياض، وتهديده كاتب العدل بعدم كتابة أي صك شرعي لأي مواطن مسجل في ذلك المخطط. وهناك حالات كثيرة أخرى بالإضافة الى ذلك منها أراض شاسعة استولى عليها الأمير مشعل وغيره. ويعتبر الأمراء عبد الله بن عبد الرحمن والأمير متعب والأمير سلطان من الأمراء المشهورين بغصب الأراضي في المملكة.

ويعتبر الترافع ضد هؤلاء مستحيلا لأن المواطن العادي يخشى بطش الأمير ولا يجرؤ القاضي على قبول الدعوى فيرفضها غالبا، أما إذا قبلها فلا يمكن الحكم فيها، وإذا حكم فيها فلا يمكن تنفيذ الحكم. والجدير بالذكر أن مبرر هؤلاء الأمراء في الإستيلاء على الأراضي هو أن آل سعود عامة يرون أن أراضي المملكة ملك عيني لهم ورثوه عن أبيهم.

أما غصب الممتلكات فهي ممارسات جديدة نسبيا انتشرت بين بعض الأمراء، وتتمثل في الإستيلاء على السيارات والآليات والمعدات بالقوة من بعض الشركات والمؤسسات بحجة أنه سيتم سداد قيمتها لاحقا ثم تبقى بلا سداد، حيث لا تستطيع هذه الشركات والمؤسسات منع هؤلاء من الإستيلاء على الممتلكات العائدة لها لسببين: الأول هو أن المغتصبين يتقمصون شخصية السلطة بما لديهم من قوة شبه عسكرية، والثاني هو خوف أصحاب المؤسسات والشركات من أن تعرقل معاملاتهم وأوراقهم عند السلطات إذا ما عارضوا هذا

٦ ـ رفض دفع الإلتزامات: يعاني المقاولون من تسويف ومماطلة المتنفذين الذين يرفضون بعد إنجاز مشاريع ،شخصية، دفع الإستحقاقات المالية، فيتورط المقاولون بالتكاليف المترتبة على إنجاز المشروع من حساباتهم الشخصية، ولا يتمكنون من تحصيل حقوقهم بأية طريقة للأسباب السابق بيانها. ومن الجدير بالذكر أن مثل هذه الحالات ليست مقصورة على الأسرة المالكة أو كبار المتنفذين فحسب، وإنما تمتد الى الطبقات الثانية والثالثة من أصحاب المناصب، حيث يستغلون معرفتهم أو صلتهم ببعض المتنفذين، ويكون الوضع في مثل هذه الحالة أسوأ إذا تعلق بأحد من الوافدين، وقد يحدث العكس أيضا، حيث يقبض بعض المتنفذين مبالغ مالية ثمنا لأراض أو ممتلكات باعوها لغيرهم، ومن ثم يرفض تسليم ما باع لمن اشترى. وقد حصل ذلك في حادثة مشهورة تتعلق بأرض واسعة يقدر ثمنها بمائتي مليون ريال حيث استلم الأمير المبلغ ورفض تسليم الأرض للمشتري حتى بعد صدور الصك الشرعي، بل أوقف عند حدودها حرسه الخاص وطلب منهم منع أي شخص من دخولها، ولم يتمكن اصحاب الأرض من استلامها إلا بعد أن دفعوا أضعاف ثمنها الأصلي، أما الصك الشرعي فلم تكن له قيمة تذكر.

القسم الثاني: الإنتهاك من قبل السلطات

يعتبر النظام الملكي السعودي من أشد الأنظمة البوليسية وأكثرها تمكنا للمخابرات في الحياة العامة.. فلا يقل عدد منسوبي أجهزة المخابرات الكثيرة في الدولة عن ثلاثمائة ألف فرد، في الوقت الذي لا يتجاوز فيه تعداد الجيش النظامي والحرس الوطني مائة الف فرد. لذا فإن وزارة الداخلية وإمارات المناطق هي السلطات الوحيدة صاحبة النفوذ في الدولة، ولذلك فمظاهر الدولة البوليسية واضحة جلية، وتتمثل في التجسس والتفتيش والمداهمة والإرهاب والإعتقال والتعذيب والسجن لمدد غير محددة، وكذلك التحكم الكامل بوسائل الإعلام ومنع جميع اشكال حرية التعبير، بل ومنع إقامة الحفلات والإجتماعات الخيرية، ومنع تشكيل الجمعيات الخيرية فضلا عن تكوين الأحزاب، وأخيرا منع كافة مظاهر الإنتخاب والممارسات الديمقراطية في الدولة. وفيما يلي تفصيل بعض مظاهر الإنتهاك الرسمي لحقوق الإنسان.

أولا ـ الإقامة الجبرية ومنع السفر: لا يحتاج منع أي مواطن أو وافد من السفر إلا الى رسالة صغيرة من موظف ـ لا يشترط أن يكون ذا منصب كبير ـ في وزارة الداخلية الى إدارة الجوازات حيث يتم إدخال إسم الممنوع من السفر في كمبيوتر وزارة الداخلية، ولذا فإن كثيرا من أساتذة الجامعات والمفكرين الذين اشتهر عنهم المساهمة في مذكرات النقد ومطالب الإصلاح هم الآن في قائمة الممنوعين من السفر. وقد شاعت ظاهرة تشبه الإقامة الجبرية وهي الحكم على شخص بعدم مغادرة مدينة معينة أو دخولها وذلك بأمر من أمير المنطقة بمعزل عن القضاء. كما تفشت ظاهرة منع السفر لأسباب غير سياسية مثل منع السفر بقرار من أحد المحققين في وزارة الداخلية بلا أمر قضائي. وقد أصبح كثير من المواطنين والوافدين يعانون من ذلك الأمر الذي غالبا ما يكون بحجة أن الممنوع من السفر ذو علاقة من قريب أو بعيد بحادث معين

امراء متنفذون يسرقون الفتيان والفتيات من الشوارع والمدارس ويعتدون عليهم ، ويجبرون آباء على تزويج بناتهم وازواج على تطليق زوجاتهم

سياسة النسيان : المخرج السينمائي أنبس عبدالمعطي سجن وعذب هو وزوجته ٨٠ يوما ثم تم اكتشافه !!

ثانيا ـ التجسس: يمارس التجسس بشكل شبه روتيني على عدد كبير من المواطنين، كما تقوم الدولة بالتجسس على كبار المسؤولين ووكلاء الوزارات وكبار الضباط، وتراقب بشكل منتظم جميع الرموز الإجتماعية والمفكرين والخطباء المشهورين وأساتذة الجامعات المرموقين. ويتم التجسس على الأشخاص وعلى المكاتب وعلى التجمعات كما يتم عن طريق مراقبة اتصالات الهاتف والفاكس والمراسلات البريدية والطرود بالإضافة الى المتابعة الشخصية في السيارة، وتركيب أجهزة التصنّت في البيت والتصنت عن بعد والمحاصرة من قبل المخبرين.

وتكلف تكنولوجيا التجسس الدولة أموالا طائلة تقدر بآلاف الملايين، وقد تم بناء مبنى ضخم كلف مئات الملايين في مشروع مشترك بين وزارة الداخلية ووزارة الهاتف مهمته المراقبة الإلكترونية لأي خط هاتفي في المملكة عن طريق الحاسب الآلي. والطريف أن الدولة لا تجد حرجا في الإعلان عن قيام أجهزتها بالتجسس على المواطنين، فالأمير سلمان مثلا وغيره يستشهدون ضد بعض الأشخاص بعبارات يقولون أنهم سمعوها من أشرطة التجسس على الهاتف، ربما لاعتقادهم أن ذلك من حقوق الدولة على مواطنيها. ومن المفيد أن نذكر أنه لا يوجد في هذا المضمار ما يسمى بمذكرة قضائية أو إذن من النيابة بالتجسس أو ما شابهه، كما لا يعفى أحد من احتمالية التجسس، وقد سجلت حالات تعرض فيها عدد من القضاة الى التجسس على هواتفهم ومنازلهم وسياراتهم واتصالاتهم البريدية.

ثالثا ـ منع الأنشطة الإجتماعية والخيرية المستقلة: بالإضافة الى منع الجمعيات (الخيرية) فإن أي نشاط مستقل حتى لو لم يكن سياسيا يمنع من قبل أجهزة الأمن، حتى لو تبنت هذا النشاط مؤسسة نظامية. ولقد منعت أجهزة الأمن حفلات خيرية بحتة بحجة عدم وجود إذن رسمي كحفل التعريف بمؤسسة الحرمين الذي ألغي قبل موعده باثنتي عشرة ساعة فقط بأمر من الملك شخصيا. ومن أمثلة منع الأنشطة الخيرية إصدار تعميم من وزارة الداخلية بمنع أي شكل من أشكال جمع التبرعات إلا من قبل لجان تشكلها الدولة.

ومن الحالات التي وثقت في هذا المجال، نذكر قصة مجموعة من المثقفات السعوديات اللواتي قررن في أواخر العام الماضي تنظيم رحلة جماعية الى مدينة زغرب للإطلاع على أوضاع اللاجئين البوسنويين هناك، وضمت المجموعة عددا من الطبيبات السعوديات. ولما كانت أقرب سفارة لحكومة كرواتيا موجودة في دولة الإمارات العربية المتحدة فقد ارسلت السيدات جوازات سفرهن الى السفارة بالبريد للحصول على تأشيرة دخول، وفي طريق عودة الجوازات ـ بالبريد أيضا ـ صادرتها مصلحة البريد، وظلت تنتقل من دائرة في الدولة الى دائرة، الى أن ألغيت الرحلة، وأفشل المشروع.

رابعا ـ الإجراءات التعسفية في الإعتقال والسجن: يعتبر اعتقال أي مواطن أو وافد وما يتبعه ذلك من اجراءات حقا من حقوق السلطة التنفيذية في المملكة التي تشكل هذه الممارسات فيها صورة من أبشع صور انتهاك حقوق الإنسان في العالم، ومن أمثلة ذلك ما يأتي:

ألف ـ الإعتقال بلا تهمة أو محاكمة، وعدم التمكين من الإتصال بالمحامي: لا يحتاج الإعتقال أبدا الى أمر قضائي، ولا يحتاج الى مذكرة اتهام او أو شفوي من أمير المنطقة او من يمثل الأمير، وفي بعض الأحيان الى قرار من ضابط مكلف من قبل الإمارة أو الشرطة بالتحقيق في قضية معينة سياسية أو جنائية. وغالبا ما تكون عملية القبض بشكل عنيف غير مهذب، ولا يخبر فيها المعتقل بسبب اعتقاله، ولا يسمح له بالتمتع بأي حق من الحقوق الشخصية لأي معتقل، حسبما تقتضيه الأعراف والقوانين الدولية كالإتصال بالمحامي وغير ذلك من الحقوق. ويمكن الجزم بأن كل المعتقلين في المملكة هم أمثلة حية على هذه التجاوزات التي لا تجوز بأي حال حتى في حال من تثبت إدانتهم بأبشع الجرائم. فدور القاضي في المملكة يأتي متأخرا دائما عن دور رجال الشرطة والأمن. أما في حالة الإعتقال السياسي فلا يتسنى لمعتقل أبدا المثول أمام محكمة علنية عادلة، إذ أنه إما أن يحرم بالكلية وإما أن تشكل لجان قضائية خاصة أُعد لها الحكم سلفا من قبل السلطات التنفيذية.

ومن أمثلة الإعتقال السياسي، اعتقال الشيخ ابراهيم الدبيان مرتين، وكان حتى صدور هذا التقرير حسب علمنا لايزال رهن الإعتقال، واعتقال الدكتور محمد المسعري، واعتقال محمد عبود عسيري ـ الذي لايزال مضربا عن الطعام في سجنه ـ وأحمد الحصين، والمزيرعي، ورياض الحقيل، وابراهيم الخزيم، وعبد الله المحيميد، وسعد القويز، ومحمد العماني، وموسى العتيبي، وابراهيم الحصان، وعبد العزيز النصار، وفهد الشافي، وإبراهيم العيد، وعبد الرحمن السويلم، وفهد اليحيى، وخالد الأحمدي، وابراهيم الريس، ومشاري الزايدي، وأحمد العبداني، وفهد القحطاني، ومنصور النقيدان، وناصر البراك، ومحمد العصفور، وعلي الخضيري، وعبد الحكيم الحصان، وعبد الله العتيبي، وأحمد فقيهي، وخلف الحربي، وفؤاد الرفاعي، وجابر الجلاهمة، وعبد اللطيف الدرباس، ووليد الدرباس، وحامد الأردني، ويحيى داود، وصلاح حسين، ورائد العقيلي، وغيرهم ممن يصعب جمع المعلومات عنهم. هذا بالإضافة الى البروفسور عبد الله الحامد، العضو المؤسس في لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية الذي اعتقل مساء ١٥ يونيو ١٩٩٣، والشيخ عبد الله الريس، المدرس بجامعة الإمام الذي اعتقل صباح اليوم التالي مباشرة.

وهؤلاء جميعا دوهمت بيوتهم، ولم توجه لهم السلطات تهما معينة، ومعظمهم لم يسمح لأهاليهم ولا محاميهم بالإتصال بهم أو حتى الإستفسار عنهم.

باء ـ المداهمة: تمارس قوات الأمن عملية المداهمة بكل جرأة وثقة بالنفس ولا يخطر ببال سلطات الأمن أن تحتاج الى أي شكل من أشكال الأمر القضائي. وأي رجل أمن يشارك في عملية مداهمة ويقابل بالإحتجاج من قبل أهل الدار يلجأ الى استعمال تعبير «نحن رجال دولة»، ورجل الدولة يعني بالتعبير العامي أن له مطلق الصلاحية. وغالبا ما يصاحب عمليات المداهمة اعتقال وتفتيش كامل ومصادرة الممتلكات وخاصة الممتلكات الكتابية.

ومن أمثلة المداهمات مداهمة منزل الدكتور محمد المسعري المشهورة التي تم فيها كسر باب المنزل والدخول بالقوة على الدكتور في غرفة نومه وحمل جميع ممتلكاته «الكتابية» بما فيها شهاداته العلمية وصوره الفتوغرافية.

ومن الأمثلة أيضا مداهمة مكاتب قسم الفيزياء في جامعة الملك سعود ونقل جميع محتوياته من كتب

■■

نائب وزير الدفاع يستولي على ارض مملوكة لمواطنين في مدينة جدة ويبيعها على الدولة بمئات الملايين

■■

الامير مشعل وزير الدفاع السابق يستولي على مخطط كامل لذوي الدخل المحدود في الرياض ويهدد كاتب العدل

■■

مداهمة منزل الدكتور علي محمود، الأستاذ في كلية الطب قبل نحو شهر، واعتقاله ومصادرة محتويات البيت الكتابية.

ومن الأمثلة أيضا مداهمة منزل السيدتين زينة حكيم وفاطمة المازي في جامعة الملك سعود كذلك، واعتقالهما، والتحفظ على الممتلكات الموجودة بالمنزل قبل ستة أشهر. ومن الأمثلة مداهمة مركز الشيخ سفر الحوالي، ومصادرة جميع ممتلكاته بأمر شخصي من الملك واعتقال موظفي المركز.

وأخيرا مداهمة منزل البروفسور عبد الله الحامد قبيل اعتقاله وتفتيش المنزل تفتيشا دقيقا لعدة ساعات، ومصادرة كل ما وجد في منزله من وثائق أو مطبوعات لها علاقة بالكتابة أو الثقافة أو الفكر.

جيم ـ أحوال المعتقلين ومصيرهم: منذ أن يدخل المعتقل السجن يصبح تحت السلطة المطلقة للجهة التي اعتقلته سواء كانت جهاز المباحث أو الإمارة أو الشرطة، ولا يوجد أي نظام أو طريقة لضبط مدة بقاء المعتقل في السجن أو الإشراف على مسار التحقيق معه أو حتى التكهن بمصيره، فبالإضافة الى الأوضاع التعيسة للسجون في المملكة من ناحية انعدام النظافة والتكييف وضيق الحيز المتاح لكل سجين، فقد سجلت الإنتهاكات التالية:

١ ـ البقاء في السجن مدة طويلة إما بسبب الإهمال والنسيان، أو بسبب عدم اكتمال التحقيق. ومن أمثلة ذلك ما يحدث لمعظم العمال الوافدين الذين يأتون من دول العالم الثالث، ولا توجد جهة تتبنى الدفاع أو السؤال عنهم، وثمة أمثلة كثيرة لمواطنين من داخل البلد ومن ذلك استبقاء الشيخ سمير المالكي رهن الإعتقال أكثر من شهر من أجل التحقيق، وبقاء الأستاذ أنيس عبد المعطي المخرج السينمائي المشهور ثمانين يوما تحت التعذيب قبل إخراجه هو وزوجته. ويعتبر افتقاد المعتقل من قبل أقربائه أو معارفه ومن ثم السؤال عنه الطريقة الوحيدة لمتابعة وضع السجين المعتقل سواء كان سياسيا أو جنائيا، وفي كثير من الأحيان تتم الإستعانة ببعض المتنفذين من أجل حل مشكلة المعتقل. أما القضاء فليس له أي دور في هذه الأمور.

٢ ـ تعرض السجناء للتعذيب، حيث يعتبر التعذيب في السجن أمرا شبه روتيني حتى في الحالات الجنائية، وتمارس الشرطة ورجال الأمن التعذيب لاستخراج اعترافات من المتهم بالقوة وتستخدم من أجل ذلك جميع أنواع التعذيب كالضرب والخنق، والتعريض للحرارة تارة وللبرودة تارة أخرى، والإيقاف مقيدا في الشمس، والصعق الكهربائي، وإيذاء بعض المواضع الحساسة من الجسم، والحرمان من النوم، وما شابه ذلك. وتباشر الشرطة التعذيب إما لانتزاع الإعتراف كإجراء من إجراءات التحقيق، أو لأنزال عقوبة ما بالمحتجز وذلك بتوجيه من أمير المنطقة.

وقد يؤدي التعذيب في بعض الأحيان الى الوفاة، كما حصل للمواطن محمد الصالح قبل عام، وكان قد قبض عليه مع مجموعة كبيرة اثناء التحقيق في قضية سرقة أحد البنوك فأصدر الضابط المكلف بالقضية أمرا بتعذيب جميع المشتبة بهم فورا، وتوفي محمد الصالح بعد يومين واعتبر الضابط وفاته أمرا عاديا، حتى أن رجال الشرطة لم يكلفوا أنفسهم ابلاغ أهله، ولم يعرف أهله بوفاته إلا متأخرا، ولم يتمكنوا من رفع دعوى ضد رجال الأمن الذين قتلوا المذكور.

ولا بد من التأكيد هنا أن التعذيب هو الوسيلة الوحيدة للحصول على الإعترافات، فإذا ما اعترف المتهم أُحيل الى القاضي بعد أن يوقع على الإعترافات خلال التعذيب، فإذا اعترض المتهم عند القاضي وادعى أنه اعترف تحت التعذيب لا يملك القاضي تخليصه من أيدي رجال الأمن الذين قد يستأنفون التحقيق ويعاودوا التعذيب الى أن يعترف المتهم مرة أخرى متعهدا ألا ينكر اعترافه إذا مثل أمام القاضي، وهذا يحدث في القضايا الجنائية، فكيف الحال بالقضايا السياسية.

٣ ـ الإهانة والتحقير: حيث يتعرض معظم المعتقلين وذويهم وكل من له علاقة بهم الى أقصى درجات الإهانة والإحتقار، ويتعامل رجال الأمن معهم كما لو لم يكن لهم أي حق من حقوق الإنسانية حتى لو كانت حالة بسيطة كمخالفة مرورية أو ما شابه ذلك. فبكل سهولة يقرر الضابط أن يعزل أي مواطن مانعا إياه من محاولة الإتصال بأي جهة. ويتعرض أهل المعتقل بالتالي وأطفاله للخطر كمثل الذي حصل من وفاة أحد اطفال مواطن اعتقل بسبب مخالفة مرورية، فبالرغم من إصرار المعتقل على أن أطفاله في خطر فقد حرم من الإتصال بأي أحد أو الذهاب الى أطفاله لتأمين وضعهم. إن أي مواطن أو وافد يذهب الى مكاتب الشرطة أو الأمن أو الإمارة للسؤال عن معتقل قريب او صديق أو مستخدم لا يعامل إلا معاملة إهمال واحتقار كما لو لم يكن من حقه أن يعرف عنه شيئا.

٤ ـ تغييب المعتقلين وإخفاء المعلومات عنهم: حيث لا تعتبر سلطات الأمن نفسها ملزمة بإخبار أهل أي شخص يتم القبض عليه حتى لو كانت القضية جنائية. وغالبا ما يسعى ذوو المعتقل للإستفادة من أصحاب النفوذ لمعرفة أحوال ذويهم، وفيما عدا ذلك فإن معرفة أحوال المعتقل ومصيره تكون من الصعوبة بمكان. أما إذا كانت الحالة سياسية فلا يمكن بأي حال معرفة مكان المعتقل أو سبب اعتقاله أو وضعه أو ما يجري له، ويعتبر كل من يسأل عنه مشبوها يستحق الإعتقال، ولذا يتعرض كل من يسأل عنه للتخويف والإرهاب.

٥ ـ عدم رد الإعتبار: إذ لا تعتبر سلطات الأمن تصرفاته تجاه المعتقلين سواء كانت اعتقالا او إهانة أو تعذيبا أو غير ذلك خطأ يجب الإعتذار عنه إلا في حالة واحدة هي أن يكون المعتقل قريبا لأحد المتنفذين، وأن يكون المعتقل قد اخذ دون علم هذا المتنفذ، وحينئذ لا بد من الإعتذار للمعتقل بل لا بد من عقاب الجهة التي قامت بالإعتقال. أما ما دون ذلك فإن المعتقل الذي اعتقل خطأ ولم يثبت عليه أمر جنائي، فإنه يطرد طردا من مقر الإعتقال بكل إهانة واحتقار إن كان مواطنا. أما إن كان وافدا فإن يسفر فورا الى بلده ويلغى عقد عمله، ولا يمكن بأي شكل من الأشكال التظلّم، فالنظام هنا هو أن كل من يعتقل من الوافدين سواء كان اعتقاله صوابا أو خطأ فإنه يسفر فورا خوفا من أن يفضح الدولة في داخل البلد.

ونذكر هنا حالتين، وإن كانت الأمثلة في الحقيقة بالآلاف. أما الأولى فحالة لوافد بنغالي اعتقل مدة ثلاثة أشهر كاملة تعرض خلالها لجميع أشكال الإهانة والتحقير، ثم تبين بعد تلك المدة أنه غير الرجل المطلوب، وأن تشابها في الأسماء تسبب في اتهامه واعتقاله وتعذيبه، وبعدما تبين الخطأ الذي ارتكبته الشرطة بحقه، قامت السلطات بتسفيره فورا من السجن الى المطار.

أما الحالة الثانية، فهي لوافد مصري اتهمته

■■

امير يبيع ارضا بـ ٢٠٠ مليون ريال ويضع حرسه الخاص لمنع تسلمها من قبل اصحابها الذين دفعوا اضعاف المبلغ ليتسلموها !

■■

الملك ارسل رسالة الى اهل القصيم يزجرهم فيها لاحتجاجهم على اعتقال الشيخ الدبيان ، وخالد الفيصل يعتقل المنظلمين الى الملك !

■■

قبل الشرطة دون أمر من القاضي وعذب من أجل الإعتراف حسب الأصول المتبعة، وكان كلما سجلت اعترافاته وأُحيل الى القاضي أنكر اعترافاته، وقد تكرر ذلك الى أن تعرفت الشرطة على الفاعل الحقيقي، فما كان منهم إلا أن سفروه فورا من السجن الى المطار دون تعويض ولا رد اعتبار بل ولا حتى اعتذار، وعادة ما يؤخذ المعتقل الى المطار بسيارة البوليس كأي مطرود من البلد. ومن المفيد أن نذكر أن كثيرا من المعتقلين الذين ليس لديهم أقرباء، أو أصدقاء من أصحاب النفوذ يقضون فترات طويلة في المعتقلات إما لخطأ أو لسبب تافه لا يستحق السجن، ولا يوجد نظام يتابع هذه القضايا المنسية، ولا توجد أي لجان قضائية للكشف عن السجون ومراقبتها.

٦ ـ الإجراءات التعسفية في التحقيق: ففضلا عن صنوف الإهانة والإحتقار والتعذيب، تمارس الأساليب التعسفية عند التحقيق، فمثلا يهدد أمير المنطقة رجال الشرطة بأنه سيقذف بهم في السجون جميعا إن لم يأتوه بالمجرم الحقيقي خلال يومين، وقد يأتي بأحد المواطنين للإستجواب في قضية جنائية أو سياسية ثم يأتي التكليف من أمير المنطقة الى الذين يزاولون التحقيق بأن يأتوا بكل شخص يرد ذكره على لسان المتهم، وقد تسبب هذا الأسلوب قبل عدة أعوام في وفاة أشخاص أتت بهم الشرطة من بيوتهم تنفيذا لتوجيهات الأمير، وكان بعضهم مقعدا طاعنا في السن، لا يتحمل جسده الواهن صعوبة النقل التعسفي، فتوفي البعض في الطريق، وتوفي البعض الآخر في ضيافة الشرطة!

خامسا ـ مزاولة دور القضاء: يعتبر كثير من الأمراء انفسهم سلطة تشريعية وقضائية وتنفيذية في آن واحد، ويمارسون حكمهم المبني على هذا الشعور، ولذا فإن أمير الرياض مثلا يحكم ويقضي بالسجن والجلد والغرامة والنفي والإقامة الجبرية والفصل والإيقاف عن العمل، وقد يوثق حكمه كتابة أو يكتفي بالحكم الشفهي، وهكذا الأمر مع كثير من أمراء المناطق، ويحاول بعض الأمراء نسبة هذا التصرف الى الشريعة اعتقادا منهم أن الشريعة تخول الحاكم الإداري بذلك.

وقد لا تقتصر هذه الممارسة على حاكم المنطقة فحسب بل يشاركه في ذلك كبار موظفي الأمارة من وكلاء وأمراء المدن الصغيرة والقرى، بل حتى ضباط الشرطة في كثير من الأحيان حيث يقرر الضابط أن شخصا ما قد ارتكب جرما ويقرر اعتقاله أو يقرر حبسه، وليس هناك من يراقب عمله ويتأكد من سلامة استعماله للصلاحيات الممنوحة له.

ومن الجدير بالذكر أن أمثال هؤلاء يرون أنفسهم أهلا للتصرف في الحق العام بإسقاطه عن المتهم إذا ما شفع فيه أحد المقربين، أو بزيادة مقداره إذا ما شهد للمدعي أحد المقربين. ومن أشكاله مزاولة دور القضاء قيام بعض الأمراء بإضافة نصوص الى الصكوك الشرعية بخط يدهم وإمضائهم فيما يسمى «تهميش النصوص» ومن الأمراء المشهورين بهذه العادة خالد الفيصل أمير منطقة عسير.

سادسا ـ تبادل المطلوبين: توجد اتفاقات بين بعض الدول لتبادل المطلوبين وعادة ما تكون هذه الإتفاقات محكومة بإشراف وضبط الجهاز القضائي، وتقضي الأعراف والنظم العالمية بألا يسلّم أحد إلا بأمر قضائي. أما في المملكة فلا توجد اتفاقات معلنة، وإنما اتفاقات سرية بين الأجهزة الأمنية مع بعض الدول التي أمتلأت سجونها بالمواطنين مثل مصر وتونس، وقد بدأ تنفيذ هذه الإتفاقات قريبا ، حيث تسلّمت تونس من المملكة ستة معارضين سياسيين مطلوبين من قبل أجهزة الأمن، وتم ذلك بشكل سري خلال شهر رمضان الماضي، كما سلمت المملكة عددا كبيرا من المعارضين السياسيين المصريين المطلوبين من قبل أجهزة الأمن بشكل سري قبيل حج هذا العام.

سابعا ـ إغلاق الباب أمام جميع أشكال التظلّم: يحظر بعض أمراء المناطق على مواطني مناطقهم الإتصال بأي جهة خارج المنطقة إلا بإذن الأمير ويعمدون الى انزال العقاب بكل من يحاول التظلم ضد الإمارة أو الأمير، ومن أمثلة ذلك قيام الأمير خالد الفيصل بسجن مجموعة من المواطنين بعد قيامهم بإرسال برقيات تظلم الى الملك. ومنذ فترة قريبة أرسل الملك نفسه رسالة الى أهل القصيم يزجرهم فيها لاحتجاجهم على اعتقال الشيخ الدبيان محذرا إياهم من تكرار هذا الفعل.

ثامنا ـ التمييز العنصري: يغلب على معاملة الدولة للناس في المملكة طابع التمييز العنصري في كثير من شؤون الحياة، بدءا بتوزيع المناصب والوظائف والرواتب وانتهاء بالحقوق الإنسانية المشروعة. وقد تقدم الحديث عن سلطات الفئة المتنفذة ـ آل سعود ـ وامتيازاتها. وفيما يلي أمثلة لمعاناة فئتين من الطبقات المسحوقة بسبب سياسة التمييز العنصري:

الفئة الأولى: فئة العمال والمستخدمين الذين تنتهك حقوقهم بأساليب متنوعة منها:

١ ـ عدم تسليم الرواتب لشهور عديدة وربما لسنين مماطلة بقصد العقاب.

٢ ـ تشغيل الأفراد فوق ساعات العمل المحددة وإجبارهم على أعمال ليست مذكورة في عقد العمل.

٣ ـ تعريض العمال لجميع اشكال الإهانة والضرب والإستهزاء والحسم من المستحقات.

٤ ـ منع العامل من الإتصال بأي جهة قانونية أو قضائية لرفع مظلمته.

ونظرا لأنه لا يتم تعريف العمال بحقوقهم حين يجلبون للعمل في المملكة ولا بطريقة التظلم واستخلاص الحقوق ولا بالجهات القانونية ومواقعها ، فإن غالبيتهم يشعرون بالشلل والعجز تجاه هذه الممارسات.

أما ما يسمى بمكتب العمل والعمال الذي يفترض فيه أن يدافع عن حقوق العمال وينظر في خلافاتهم مع مستخدميهم فقد ثبت بالدليل أنه يساهم مساهمة فعالة في إضاعة حقوق العمال، فإذا ما تمكن عامل ما من التعرف على المكتب وجرؤ على تقديم شكواه فإن القضية غالبا ما تنقلب ضده، ومثال ذلك أن يتقدم العامل بشكوى عدم استلامه مستحقاته لشهور طويلة فيعاقب فورا من قبل المكتب بحجة أنه حضر لتقديم الشكوى في وقت الدوام مخالفا للنظام ويعتبر ذلك سببا كافيا للإمتناع عن النظر في شكواه.

الفئة الثانية: فئة غير الحاملين للجنسية ،فئة بدون، حيث يعاني عدد ضخم من سكان المملكة الأصليين بسبب وضعهم في البادية من حرمانهم من حق المواطنة بالرغم من عدم امتلاكهم لأي جنسية أو هوية اخرى، ولذا فإنهم يلاقون صعوبة في التعليم والحياة الحرة الكريمة، ولاتزال الدولة تعارض تمكين هؤلاء من الحصول على الجنسية بالرغم من حقهم الشرعي فيها ويربوا عدد هؤلاء على مئات الألوف حيث يعيشون حياة اللاجئين في المخيمات في مناطق مثل الجوف وحفر الباطن.

■■

جيش النظام الحقيقي يشكله المخبرون ورجال الامن وعددهم ٣٠٠ الف شخص ، اما الجيش النظامي والحرس فلا يزيدون عن ١٠٠ الف

■■

يمارس التجسس على الوزراء وكبار الضباط والمسؤولين والرموز الاجتماعية ، والامير سلمان يستشهد باشرطة التجسس

■■

المؤسسة الدينية والمجتمع

(١ مـن ٢)

أنور عبد الله

من يسيطر على ادارة وتوجيه المجتمع .. العرش ام المؤسسة الدينية ؟.
من هو المسؤول عن تربية النشئ وتعليم المواطن .. العرش ام المؤسسة الدينية ؟.
من المشرف على القيم الاجتماعية والمدافع عن العادات والتقاليد .. النظام ام رجال الدين ؟.
من يراقب العرش .. الشعب ام العلماء ؟. كيف تتم عملية المراقبة ؟ وكيف يتخذ القرار السياسي ؟ ما شكل التعليم والثقافة السائدتين ؟.

ان طرح هذه الاسئلة الهامة والاجابة عليها بالادلة المادية ، ستساعد القارئ على امتلاك صورة واضحة ، ليس عن تفاصيل الحياة الثقافية والاجتماعية والتربوية فحسب ، بل عن القوة الفعلية التي تدير المجتمع والانسان في هذا البلد .

واعتقد بأن هذه الاسئلة لم تطرح بهذا التحديد من قبل ، ناهيك عن الاجابة عليها ، فقد انطلق جميع البحاثة من بديهية شرقية فحواها : مادام التاريخ العربي – الاسلامي الرسمي يجهل او بالاصح يرفض وجود مؤسستين قويتين في آن واحد حيث لاقوة او سلطة تعلو فوق سلطة الخليفة او السلطان فهو المعبود الاوحد في الارض ، فقد انسحب هذا المفهوم على الواقع في الجزيرة العربية ، دون فهم لخصائص ومميزات هذا الواقع .

وقد دعم هذا التوجه كون العرش السعودي يملك زمام السياسة الخارجية وينفرد بالاقتصاد ، فهذا بالضرورة قائد وموجه للمجتمع والمواطن كما تمليه عليه مصلحته ، هكذا استنتج الباحثون هذه النظرة الاحادية ، وتحول فيها الباحث الاجتماعي والسياسي (كصراف) مبتدئ ، يلمس العملة دون ان يفحصها ، يقلب وجهها الاخر ، لذا حرصنا هنا على الكشف عن ثنائية السلطة عن طريق البحث عنها في مجال الادارة الاجتماعية والتأكد في نفس الوقت بأن القوة الفعلية للسلطة تستمد من هذه الثنائية .. العرش والعلماء .

تتمتع السلطة الدينية او (الفاتيكان الوهابي) بحرية واسعة في الضبط الاجتماعي ، وربما تظهر ثنائية السلطة في اكثر اشكالها وضوحا في الميادين التالية :

- التعليم
- الثقافة والاعلام
- مراقبة العرش
- مراقبة الدولة واجهزتها
- مراقبة المجتمع

ولضيق المجال هنا ، فاننا سنناقش في هذه الحلقة كيفية مراقبة رجال الدين للعرش ولاجهزة الدولة واصداراتها لتبرز (الثنائية) في اكثر النقاط حساسية.

من يراقب العرش .. الشعب ام رجال الدين ؟ وكيف تتم عملية المراقبة؟

مهما برزت قوة الملك ابن سعود وطموحه الى الاستحواذ على اكبر قدر ممكن من السلطات السياسية والى حرية الحركة في هذا المجال او ذلك فهو في نظر العلماء الوهابيين حارس ومدافع ومنفذ لاوامر الشرع وليس مشرعا ، فالشريعة هي الاصل والملك حارس لها ، وقد يستنتج البعض من هذا بان (العرش) يظهر وكأنه (جزء) من المؤسسة الدينية الوهابية ، وهو استنتاج غير بعيد عن الواقع ولكنه يبقى (الجزء) الاهم والمناصف لحليفه التاريخي المؤسسة الدينية ، في القرار السياسي لان العرش لا يدور في فلك خاص به ، بل هو ملزم بأن يظهر بمظهر الرمز الديني الاعلى للنظام والمؤسسة الدينية الوهابية على السواء ، فالملك هو الامام الذي يحتل قمة الهرم داخل المؤسسة الدينية ، وبالتالي هو مطوق ومراقب من كوكبة من هذه المراقبة لكونه ولد منذ الاساس من رحم الدعوة السلفية الحديثة ونما وتطور تحت شراف وتوجيهات كبار العلماء .

والملك (ابن سعود) كان يعلم جيدا بان ماوصل اليه من عز وعلو في المنزلة السياسية والاجتماعية لم يكن الا بفضل سيادة الشرع ، الذي ارتضى به الجميع ، فهو والحال هذه لايملك الا الادعاء المستمر امام رجال الدين وامام المواطنين ، انه خاضع مثل غيره الى حكم الشرع ، سواء كان هذا الادعاء نابعا من عقلية ميكيافيلية او كان مصحوبا بمظاهر من التقوى ، كما وانه ليس المسؤول عن تطبيق قوانين الشرع ، لان هذا من صلب مهمات العلماء الذين هم في نفس الوقت يراقبون (العرش) حليفهم التاريخي ، يقظين جدا لعدم ترك الامور المصيرية تتقرر بيده لوحده ، لئلا تتكرر مأساة عام 1818م .

اما الشعب فهو منذ زمن طويل مبعد ومسحوق ، لايملك حق تقرير مصيره ، فكيف نطالبه بمراقبة العرش ؟ .. وان انعدام مؤسسات او تقاليد ديمقراطية تسمح بمنابر للفكر الحر ، وغياب (مؤسسة عسكرية او مدنية) يخشى منها العرش ، فسح المجال امام سيطرة (العلماء) ليتفردوا بالمراقبة والمشورة وليفرضوا رقابتهم على العرش منذ نشأته وعلى الشعب باعتبارهم (اهل الحل والعقد) ، وتظهر اوجه الرقابة الوهابية على العرش السعودي من زوايا عديدة اهمها :

تقديم النصائح والارشادات

اعتاد العلماء الوهابيون منذ لقائهم الاول بالامير عبد العزيز عام 1902

لاحياء الحركة السلفية ، ان يجتمعوا بالملك مرة واحدة في كل اسبوع ، يقدمون فيها بعض ملاحظاتهم وتوجيهاتهم الخاصة له ، وقد لاحظنا وجود طريقتين تمت بهما مراقبة العرش :

الاولى : كانت مراقبة محدودة إقتصرت على رمز الحركة السلفية وعقلها المؤدلج الشيخ عبد الله بن عبد اللطيف ال الشيخ وبين الامير عبد العزيز (الملقب) بـ ابن سعود ، منذ اللقاء الاول بينهما اوائل عام 1902 م ، حيث اعتاد الامير عبد العزيز الذي اصبح اماما للوهابيين فيما بعد على زيارة الشيخ عبد الله يوم الخميس من الاسبوع ، يسمع منه بعض النصائح والتوجيهات ويحضر دروسه في الفقه والتوحيد .

الثانية : على اثر بروز كوكبة من العلماء في ادارة الحركة السلفية الحديثة بجانب الشيخ عبدالله بن عبد اللطيف ، فرض هذا الاتجاه الجماعي الجديد نفسه على العرش وعلى عائلة ال الشيخ .

ومنذ حوالي عام 1908م ، والى اليوم والعرش السعودي خاضع الى مراقبة قيادة دينية جماعية ، تضم ابرز الشخصيات الدينية داخل الحركة الدينية التي انطلقت من نجد ، وقد اشار اكثر من مستشار للملك (ابن سعود) الى طابع الاجتماعات الاسبوعية المغلقة بين الملك وكبار العلماء والتي لايستطيع احد ذكر نتائجها ، والمرجح انها كانت تدور حول ضرورة (شد) المواطن بالمؤسسة الدينية وعدم التساهل او التسامح مع المواطن خوفا من الانفلات من (المذهب الوهابي) والعلماء الوهابيون يرفضون ان يقابلوا (امامهم) بوجود شخص (اجنبي) كما تبقى مواضيع المباحثات (سرية) لاتنشر لكونها احاديث مباشرة وشفوية ، كما ان رجال الدين الوهابيين لايفضلون ابراز نواقص او بعض (عيوب) امامهم امام الملأ .

ونعتقد ايضا ان انفراد العلماء بالمشورة مع الملك ، يهدف الى غرضين اساسيين : اشعار مستشاري الملك بانهم موظفون لدى جلالته ، لا يملكون اي تأثير على قوانين الشرع وسياسة العلماء الداخلية من جهة ثانية .

لذا فان يوم الخميس من كل اسبوع ، يشهد مصارحة بين العلماء والملك ، وهذا الاخير يلتزم في كثير من الاحيان بنقد وتوجيهات رجال الدين ، رغم انه يعرض عن بعضها (بما لايتناسب مواجهتها)، خاصة فيما يتعلق (بالاختراعات العلمية) واهميتها بالنسبة الى البلاد .

فقد حذر العلماء الملك من دخول السيارة ، الراديو اللاسلكي ، ومع ذلك اقدم الملك على ادخالها في البدء الى القصور الملكية لما رأى فائدتها في تعزيز سلطته ونقل قواته بسرعة من مكان الى اخر ، ناهيك عن كونها تشكل جزءا هاما من (ابهة الحكم).

وقد برر الملك موقفه هذا مخاطبا العلماء : (ليس هنالك دليل شرعي يحرم هذه الاختراعات)[1].والملك ابن سعود نفسه يقدر دورهم الكبير في مساندته وحسم الصراع مع اعدائه لصالحه : لقد لاقى الدعم والمساندة من المشايخ منذ لحظة دخوله الرياض ، وأخذ النصائح منهم وما كان لمواقفهم في نصرته من الاثر في قمع المتشددين من القبائل [2].

وعندما شعر الملك ابن سعود بدنو اجله حض ابنه سعود على المحافظة على علاقته بالعلماء والاستماع الى نصائحهم قائلا (اوصيك بعلماء المسلمين خيرا ، احرص على توقيرهم ومجالستهم واخذ نصيحتـــهم)[3] واستمـــرت الاجتماعات الاسبوعية بين العلماء والملك الثاني (سعود بن عبد العزيز) من 1953 ــ 1964م . وقد لاحظ ذلك السفير العراقي في جدة عام 1956م وذكرها في كتابه الشهير عن (السعودية*) وبعد عشرين عاما ياتي السفير الفرنسي فيذكر عام 1976م (ان الملك فيصل كان يستقبل العلماء في يوم معـــلوم من الاسبوع ، والملك الحالي مستمر على هذا التقليد) [4] وفي وقتنا الحاضر تطالعنا الصحف السعودية الصادرة يوم الثلاثاء من كل اسبوع بخبر اجتماع الملك فهد بالعلماء والمشايخ قائلة (استقبل الملك فهد بعد ظهر امس (الاثنين) اصحاب الفضيلة العلماء والمشايخ جريا على العادة الملكية من كل اسبوع)[5].

اذن الاجتماعات المباشرة بالملك وتقديم النصائح له ، لم تنقطع منذ بداية القرن والى يومنا هذا ، كما تكشف هذه اللقاءات الاسبوعية بالملك عن الطابع الثنائي للسلطة ، منذ حوالي ثمانين عاما .

تقديم مذكرات الاحتجاج

نادرا ما يقدم العلماء على تقديم رسالة خطية فيها احتجاج صريح على تصرف الملك ، فقد تعودوا منذ زمن طويل على اعطاء النصائح في الهمس وبهدوء تام ، بعيدا عن اعين الشعب او ضجيج الاعلام ، ولكنهم في حالات نادرة – وضرورية يخرجون عن همسهم المألوف ويتصدون بشكل علني وصريح للملك ، خاصة فيما يتعلق بامور الشرع وقناعتهم بان خطوة الملك هذه تخالف قوانين الشرع او بدعة جديدة في الاسلام ، ليس لها سنة في القران ولا في احاديث السنة ، ففي خلال نصف قرن من 1931 ــ 1982م ، لا نجد غير ثلاث مذكرات احتجاج صريحة وعلنية ، اثنتان موجهتان ضد تصرف ابن سعود والثالثة ضد ابنه الملك فيصل كما سنرى .

الاحتجاج الاول : (1931)

بعد تصفية الجناح المتطرف في جيش الاخوان عام 1930 ، شعر الملك بالزهو والغرور ، وبان الجو العام قد خلا من منافسين حقيقيين له ، وقد غذى هذا الزهو بعض مستشاري الملك الذين اقترحوا اقامة احتفال رسمي بمناسبة مرور ست سنوات على اعتلاء الملك ابن سعود عرش الحجاز ، وقد لاقت هذه الفكرة استحسان الملك وبعض وجهاء المنطقة الغربية (الحجاز) فاعطى موافقته مطمئنا هو ومستشاروه الى عدم وجود معارضة لمثل هذه المناسبة ، ولما سمع رجال الدين بالاجراءات التي تتخذ استعدادا لها ، استنكروا ذلك بشدة ، ويقول شاهد عيان واحد المشرفين الاساسيين على اول استعراض عسكري امام منصة الملك يصف هذا الاحتفال قائلا: (كان الابتهاج عاما شاملا لمناسبة الاحتفال بعيد الجلوس ، الا عند علماء الدين الوهابيين الذين اعتبروها بدعة وطالبوا الغاءها وانه يجب ان يستغفر من الاثام التي لحقته لرضائه باقامتها ، فنشر الملك كتاب استغفار واعلن فيه الغاءها معترفا بخطيئته ، وهكذا كانت سلطة رجال الدين ظاهرة وبارزة لايعارضها احد)[6].

ويدل هذا النص لا على قوة رجال الدين في الغاء الاحتفال فحسب بل مطالبتهم الملك بان يكتب رسالة استغفار.

الاحتجـاج الثاني : (1950)

جاء هذا الاحتجاج على اثر الاستعداد للاحتفال بمرور خمسين عاما على فتح ابن سعود الرياض بتاريخ ١٤-١-١٣١٩هـ/ ١٤-١-١٣٦٩هـ ، فقد اخذت الحكومة استعداداتها اللازمة في كثير من المدن الرئيسية لاحياء ذكرى (اليوبيل الذهبي) وكانت فرحة الامراء ابناء الملك ومستشاريه ، ظاهرة من خلال حجم الاستعدادت في هذه المناسبة .

ويصف الزركلي اهتمام الدولة بهذه المناسبة (العزيزة) قائلا : (اعدت الحكومة والجماهير الوسائل لاقامة المهرجانات في عامة المدن ، وبدأت الصحف تشير الى ذلك من يوم ٢-٧-١٩٥٠ الا ان وزارة الخارجية اصدرت بيانا قالت فيه : كانت الحكومة قد قررت الاحتفال بالذكرى الذهبية لدخول جلالة الملك الى الرياض منذ خمسين عاما وقد استفتي علماء الدين في ذلك فأعلنوا بأنه ليس من سنن المسلمين ولا يجوز ان يتخذ المسلمون عيدا الا عيد الفطر والاضحى ، ونزولا من جلالته على حكم الشريعة امر بالغاء المراسيم والترتيبات)[7].

ويذكر الزركلي ايضا بانه استلم برقية من يوسف ياسين المستشار الامني للملك بن سعود ذكر فيها آنذاك (ان الغاء العيد كان بامر ملكي نزولا على

رأي علماء نجد لأنهم رأوا ابتداعا في تسمية أيام بايام العيد، لم ينزل الله بها من سلطان، فافهم عافاك الله) (٨). وكلمة (فافهم عافاك الله) يقصد بها قوة رجال الدين وتعصبهم.

ومع ذلك لم يفهم (الزركلي) اشارة ياسين، واندفع يحلل الحدث وهو واقع تحت تأثير واعجاب الملك ابن سعود، ولا يود أن يرى قوة محركة لتاريخ الجزيرة الحديث الا من خلال الملك نفسه، لتستمع اليه قائلا «وسواء كان الملك عبد العزيز قد استفتى العلماء، كما يقول بيان وزارة الخارجية أم أن العلماء (تطوعوا) لإفتائه كما فهمنا وفهم جميع الناس يومذاك، فإن هذا لم يكن بالأمر الذي يعز عليه الاستسلام أمامه وموافقته عليه لعلاقته به وبيوم من أيام انتصاراته، أما اذا بلغ الامر بأحدهم - يقصد العلماء - مبلغ المس من قريب أو بعيد بسياسة الدولة أو سير عجلة الاصلاح، فهنالك الحزم بعد استنفاد أساليب الاقناع» (٩).

وهكذا نرى أن العلماء الوهابيين وقفوا أمام رغبتين عزيزيتين على قلب الملك والكل يعلم بأن الملك عبد العزيز الملقب بابن سعود، أقوى شخصية عرفتها الاسرة المالكة.

يتبع في العدد القادم

الهوامش:

١ - حافظ وهبة - جزيرة العرب في القرن العشرين ص ٦٨٢.
٢ - الزركلي - شبه الجزيرة العربية، الجزء الثاني ص ٧٤٥.
٣ - المصدر السابق.
* السفير العراقي هو «أمين المميز» الذي ظل سفيرا للعراق في السعودية منذ عام ١٩٥٤ الى عام ١٩٥٦ ثم ألف كتابه القيّم «المملكة العربية السعودية كما عرفتها».
٤ - De Bou Teiller. gilarabie Saudite P.71-4
٥ - جريدة المدينة بتاريخ ١٩٨٥/٥/٢.
٦ - فوزي قواقجي - مذكرات فوزي قواقجي.
٧ - الزركلي - مصدر سابق ص ٧٤٤.
٨ - المصدر السابق.
٩ - المصدر السابق.

لجنة التحقيقات البريطانية في صفقات السلاح

أمير سعودي كبير متورط في تسليح العراق

■ مايكل ايفانز - التايمز ١٦ يونيو ١٩٩٣

انفجر أمير سعودي متورط في تجارة الاسلحة، غضبا على السفير البريطاني في الرياض بعد اتهام يفيد بأن السعودية قد أستخدمت لتحويل الاسلحة من بريطانيا الى العراق، حسب ما أخبرت به اللجنة المتخصصة في قضية بيع الاسلحة للعراق.

سير ستيفين إيجرتون السفير البريطاني السابق في المملكة، والذي تولى أيضا منصب مساعد في ادارة الشرق الاوسط بوزارة الخارجية، صرّح للجنة بأن ليس لديه دليلا ايجابيا بخصوص العلاقة السعودية بصفقات السلاح، وشدد على أن السعودية كانت دولة مخلصة.

الامير السعودي، الذي امتنع سير ستيفن عن ذكر اسمه في جلسة الاستماع، كان «شريكا قياديا» في أيروتيك سعودي المتحدة مع اليفين، وهي شركة مقرها في لندن وهي متهمة ببيع ١٥ ألف قذيفة مدفعية ١٥٥ ملم الى السعودية في نهاية الثمانينات. القذائف هذه كما ظهر فيما بعد قد تم تحويلها الى العراق. وفي نفس الوقت حظرت الحكومة البريطانية بيع السلاح الى العراق.

سير ستيفن قال، بأنه لم يكن يعرف شيئا عن الشركة، او علاقة الامير بها، وارسل برقية عاجلة الى لندن للبحث عن المزيد من المعلومات.

السعودية والاردن، كانتا مدرجتين على قائمة الدول المشتبه في كونها قامت بتحويل الاسلحة الى العراق خلال الحرب العراقية الايرانية، وفيما بعد. وقال سير ستيفن بأنه حين كان سفيرا خلال الفترة مابين ١٩٨٦ - ١٩٨٩ رأى تقارير سرية تفيد بأن ميناءا عسكريا شمال جدة قد تم استخدامه لنقل معدات عسكرية ثقيلة الى العراق.

ويضيف ستيفن، وقد منع الاجانب من زيارة المنطقة، ولم يكن لديه اثبات بأن معدات بريطانية قد مرت عبر الميناء. وقد اعترف سير ستيفن بأن ليس هناك شكوك حول السعودية والاردن. وفي حالة الاردن فقد بات معروفا بأن العراقيين كانوا ناجحين في ارشاء وابتزاز الضباط الاردنيين لادارة عملية تحويل الاسلحة الى العراق عبر ميناء الاردن العقبة.

ولكن ستيفن لم يعلم إن كان التواطىء قد تم على مستوى عال، بيد أنه أخبر هيئة الاستماع بأن الملك حسين كان صديقا جيدا لبريطانيا.

في حالة واحدة، بيع مائتا رشاش من قبل تاجر سلاح بريطاني الى الاردن ولكن الرشاشات احيلت الى بغداد. ولم يتم الكشف عن الاسلحة من قبل ضباط الجمارك قبل أن تغادر الشحنة بريطانيا، وقد وجهت تهمة الى الرائد ريجنالد دنك في نوفمبر ١٩٨٥ وفرضت عليه غرامة مالية بـ ٢٠ ألف جنيه استرليني.

وفي جلسة الاستماع التي جرت يوم أمس (١٥ يونيو) برئاسة سكوت رئيس القضاة، أخبر الاخير بأنه كان هناك تواطىءٌ بين الجمارك، ووزارة الخارجية، وسفارتي كل من العراق والاردن لمنع ظهور المسؤولين في السفارة في المحكمة.

وقد تم توجيه اقتراح الى السفيرين العراقي والاردني بأن الحصانة الدبلوماسية يجب أن تبقى سارية المفعول، بعد ايضاح تقدمت به كل من السفارتين بأن الاتفاق قم تم على أساس دفع العراق ثمن الاسلحة الرشاشة، ولكنها اهديت الى الاردن.

قاضي القضاة، قال بأنه كمحامي يعتقد بأن تواطىء كهذا كان مخزيا، وقد ارجع سير ستيفن ذلك الى أنه «استعراض سيء».

من جهة ثانية قالت المدعية العامة بريسيلي باكسندبل أمام لجنة التحقيق الحكومية «لدينا معلومات من أجهزة الاستخبارات في العامين ١٩٨٧ و ١٩٨٨ تفيد بأن السعودية تلعب دور الوسيط السري للعراق».

ترجمة

الامير بندر يسلّم ٧ ملايين جنيه الى المحافظين قبل الانتخابات

أكبر عاصفة سياسية تهز حكومة ميجور هذا العام

بعيدا عن الاغراض الخاصة لحزب العمال أو لصحيفة الغارديان من فتح ملف تمويل الحكومة السعودية لحزب المحافظين قبل الانتخابات العامة التي جرت في أبريل العام الماضي، فإن مايعنينا هنا هو تلك السرية التي تجعل من الطرفين السعودي والبريطاني قادرين على العمل في الظلام كخفافيش.

إنها السرية التي يحيط بها اللاعبون البريطانيون والسعوديون شؤونهم الخاصة، لتتحول هذه السرية الى تكنولوجيا متطورة يوليها هؤلاء اللاعبون ثقة بالغة، تجعل من جون ميجور أن يتحدى الخصوم تقديم دليل واحد على تورط حزبه في قضايا «تبرعات» من الحكومة السعودية، ليعلن صراحة ودون مواربة أو تردد أنه متأكد منذ استلامه منصب رئاسة الوزراء لم يتسلم حزبه تبرعا من السعودية، وربما يريد بذلك ابراء ذمته من أن العهد الثاتشري قد يكون حافلا بتواطئات من هذا النوع.

وهي التكنولوجيا نفسها التي تدفع بالامير بندر اللاعب الفاعل في ميدان السياسة الخارجية السعودية، الى اطلاق التهديد بمقاضاة الجارديان.

ليس ثمة غرابة أن تتفجر موضوعة قديمة قد مضى عليها شهور بل أحيانا سنوات، بصورة فجائية، فبريطانيا المعروف عنها بأنها أكبر دولة سرية في العالم المتقدم، والسعودية التي توصف بأنها قلعة محاطة بالسرية التامة، تخفيان من ورائهما ضعفا كبيرا، وتجاوزات يصعب هضمها أو تحملها، ولذلك تأتي الاسرار في حال انكشافها كالقنابل المدوّية.

وها نحن في هذا الشهر، أمام قضية أخرى جديدة تظهر جانبا من خلل كبير، له علاقة مباشرة بغياب الاصلاحات السياسية، فبعد فضيحة عمولات صفقات التسلح التي برزت العام الماضي في الصحافة الغربية، وثبت تورط الامراء فيها، جاءت هذه القضية الجديدة لتضغط بقوة على خاصرة الحكومة، لوقف المزيد من التلاعب والعبث الفاضح بمقدرات البلاد وثرواتها. ففي مقال لصحيفة الجارديان في الثاني والعشرين من يونيو الماضي، كتب باول براون تحت عنوان «المحافظون يواجهون تهمة تمويل سعودي»، مقالا أثار زوبعة في الاوساط السياسية والاعلامية البريطانية، حيث تناقلت الخبر وسائل اعلامية وصحفية في بريطانيا.

يقول باول: أخذت أزمات التمويل لحزب المحافظين منحى جديدا الليلة الماضية ٢١ يونيو، مع مزاعم بأن الحزب تسلم ملايين الجنيهات نقدا من العربية السعودية قبل أيام من الانتخابات العامة الاخيرة.

وقد جاء التبرع في أعقاب اجتماع في لندن بين أحد الوزراء وسعوديين بارزين لديهم صلات وثيقة بالحكومة السعودية والعائلة المالكة.

ويعتقد بأن المدفوعات قد بلغت بصورة اجمالية ٧ ملايين جنيه استرليني. وينص أحد قوانين الحزب على أنه لا يجب استقبال أية أموال من حكومة أجنبية، وقد نفى الليلة الماضية المكتب المركزي بصورة كاملة علمه بالصفقة المزعومة.

حرب طائفية .. حرب تقسيم!

■ في مذكرة حملت عنوان: «واقع الرافضة في بلاد التوحيد»، زادت صفحاتها عن ٢٦ دون الملاحق، أعدّها ورفعها «الدكتور!!» ناصر العمر، أحد القيادات السلفية المتطرفة الى الشيخ عبد العزيز بن باز وهيئة كبار العلماء بتاريخ ١٤١٣/١١/١٠هـ، اعتبر فيها وجود الشيعة في المملكة خطرا محدقا بالبلاد والعباد، وطالبهم فيه بأمور لا تخطر على بال أحد. ومن بين ما طالب به: «إيجاد حل سريع لمدهم وتكاثرهم وزحفهم المخطط على المنطقة الشرقية. وفرض الإقامة الجبرية على علماء ودعاة الرافضة ومنعهم من التدريس أو الحديث الى الناس أو تأليف الكتب وكذا سائر الأنشطة، وإيقاع العقوبة الرادعة لمن يثبت منه مخالفته لذلك».

ومن بين الأمور التي طالب بها: منعهم من «أستاذية الجامعات وإدارة المدارس ورئاسة الأقسام، والدوائر، وجميع الوظائف التي لها علاقة وصلة بالمجتمع كالأمن والصحة والإعلام، كما أنهم يجب أن يمنعوا من التدريس بكل قاطاعاته وتخصصاته وبخاصة تدريس المرحلة الإبتدائية».

ومن مطالبه ما يتصل بالتحريض على الشيعة الذين قال أنهم يشكلون ما نسبته ٥٪ من السكان فقط، هي في الإحصاء السكاني الجديد نحو ٦٠٠ ألف نسمة، حيث طالب مشايخ السلطة بتبصير المسؤولين «بخطر اولئك المبتدعة على الملة والدولة.. فلا بد من ردعهم. والقوم يملكون اليوم من الثروات والقدرات والأمن ما يمكنهم من التخطيط لدولة رافضية. (وطالب) بأن تعقد المحاضرات وتطبع الكتب وتلقى الخطب المتوالية في بلاد أهل السنة وسائر انحاء الجزيرة عن خطر التشيع وفضح ذلك المذهب وأتباعه».

ومن المطالب ما يتصل بجبر الشيعة على تغيير معتقدهم وتكثيف النشاط السلفي في أوساطهم لذلك، حيث دعا الى فتح المكاتب لتنشيط الدعوة السلفية!! بينهم.

وللعلم فإن الشيعة هم سكان المنطقة الشرقية الأصليين، وهم بالتالي لم يزحفوا على مناطق أحد بل العكس، وما تنعم فيه المملكة من خيرات إنما يأتي من ارضهم، وهم الذين يتولون انتاج الثروة في المملكة وهم محرومون منها، وهم في نفس الوقت مستثنون من كل المناصب السياسية والعسكرية والأمنية، ويعانون من الحرمان في ممارسة عقائدهم، ويتعرضون للتمييز في كافة أنشطة الدولة. إنهم يتعرضون للاعتقال والقتل في السجون وفي الشوارع بالرصاص، ومنع حتى الآن الآلاف من أبنائهم من السفر.. ومع هذا فإن غلاة الطائفية يريدون أكثر من هذا كما رأينا، ولو ترك الأمر لأمثال هؤلاء الطائفيين فإن النتيجة الأولية لما يطلبونه ستكون حربا أهلية بين أبناء الدين والوطن الواحد، وتقسيما لبلاد ما قامت وحدتها إلا على دماء الآلاف من أبناء الوطن.

وبدل أن يؤخذ على يدي هذا الطائفي المهووس، فإنك تجد من يميل لإطروحاته ومن يدافع عنه بدل أن يدافع عن ضحاياه. ومثل ذلك ما فعلت منظمة ليبرتي التي دافعت عن العمر في تقريرها، وتجاهلت حتى مجرد الإشارة الى أكثر من مليوني مواطن من الشيعة يريد هذا المجنون أن «يضع حدا لتكاثرهم»!

من المؤمل أن يقف العقلاء من التيار الديني السلفي قبالة هذه الدعوات المتطرفة، لأن نهاية التطرف لن تكون مريحة لأحد، ولأن الشيعة ليسوا بذلك الضعف الذي يطمع فيه مهووسون كناصر العمر، الذي لم يشر من قريب أو بعيد الى النظام الذي يشترك معه في نفس التوجه وهو الذي أسس أسس الطغيان والتمييز في هذه البلاد، حتى أضحت دعوات الحرب الأهلية تظهر علنية دون رادع.

مصادر سعودية قد أعطت «الجاردیان» تفاصیل عن الاجتماع بین الوزیر والامیر بندر بن سلطان ابن وزیر الدفاع السعودي الامیر سلطان بن عبد العزیز، في مارس ١٩٩٢. ویقال بأن الاجتماع قد تم في بیت وزیر الدفاع السعودي في لندن.

وقد ناقش الامیر بندر والوزیر الانتخابات في وقت كانت مصادر التمویل المحافظین كانت عرضة لخطر الجفاف. الامیر بندر الذي یتولى منصب سفیر بلاده في واشنطن، یعد شخصیة قویة في الحكومة السعودیة كما أنه یوقّع صفقات السلاح بالنیابة عن الملك فهد.

وبناء على مصادر معلومات سعودیة، فإن الامیر وافق على مساعدة المحافظین وقد فوّض الامر الى عتاب العنزي مساعد الملحق الاعلامي في السفارة السعودیة في لندن. وكان العنزي یعمل بتوجیهات الجنرال علي حسن الشاعر، وزیر الاعلام في السعودیة.

وقد سئل السید العنزي، عن التبرع فقال «لا أعرف شیئا عن ذلك. ولا تعلیق. یجب أن توجه هذا السؤال الى الشاعر أو الامیر عن هذا».

وقد ذكرت الصحیفة، بأنه قبل المبلغ المتبرع به قامت طائرات خاصة بایصاله نقدا قبل أیام عدة من الانتخابات العامة. وعلى أیة حال لیس هناك دلیل مباشر على موضوع تبرع الحكومة السعودیة.

المزاعم الاخیرة تأتي بعد أیام من قیام رئیس الحزب السیر نورمان فولر بابلاغ اللجنة المنتخبة للشؤون الداخلیة الخاصة بالتحقیقات في تمویل الحزب بأن المحاظفین لم یقبلوا تبرعات من حكومات أجنبیة.

وقد سئل فولر من قبل باربارا روجي النائب العمالیة عن هورنسي و وود جرین، ما اذا كان الحزب قد تسلم تبرعات من سلطان بروناي أو العائلتین الحاكمتین في السعودیة أو الكویت. وقد توقف فولر لعدة لحظات ثم نفى أن یكون حزب المحافظین تسلم أي مال من العائلة المالكة في السعودیة، أو آخرین.

الناطقة باسم المكتب المركزي للمحافظین قالت «إن أقصى مالدینا من معلومات هو أننا لم نقبل أبدا تبرعات كهذه. ونحن نكرر ما قاله السیر نورمان الى اللجنة یوم الاربعاء «نحن لانقبل تبرعات من حكومات أجنبیة».

التفصیلات الكاملة لتمویلات حزب المحافظین، تبقى سرا بالنسبة للجمیع، فأسماء وعناوین المتبرعین موجودة في ملف منفصل بعیدا عن الحسابات الحقیقیة التي یقدمونها.

المال في المیزان السعودي هو مطلوب بصورة ملحة للغایة. فعلى المحافظین دین غیر مدفوع بمقدار ٩ ملایین دولار الى سانتشي أند سانتشي لخدمات اعلانیة وصحافیة، بالاضافة الى عجز متراكم بمبلغ ١٥ مایون جنیه، وقد ارتفعت هذه الى ١٩ مایون.

ویزعم الحزب أنه انفق إحدى عشر مایون جنیه فقط على الحملة الانتخابیة، ولكن حسابات ١٩٩٢ المصروفات خلال عام بحیث بلغت ٢٧ مایون جنیه ـ منها ١٩ مایون جنیه تبرعات غیر مشروحة.

ناطق باسم السفارة السعودیة قال للصحیفة في العشرین من یونیو «بأن السفارة لم تتقدم بتبرعات الى المحافظین أو أي حزب آخر».

والمقال الذي أثار زوبعة في الاوساط السیاسیة البریطانیة، تسبب في تصعید الخلاف بین المحافظین والعمال تحت قبة البرلمان، بعد ظهر یوم صدور الجریدة، مما دعى المتحدث باسم الحكومة توني نیوتن في كلمة أمام البرلمان لنفي مازعمته الجاردیان، وقال «في غضون الساعات الاخیرة، أو نحو ذلك أصدر السفیر السعودي لدى الولایات المتحدة بیانا یقول فیه أن كل ما ورد من مزاعم في تلك المقالة غیر صحیح».

وقال نیوتن «أن السفیر السعودي الامیر بندر بن سلطان طلب استشارة قانونیة بشأن حمل صحیفة «الجاردیان» على اصدار تكذیب كامل».

وكان نیوتن ینقل في كلمة أمام البرلمان بالنیابة عن مجلس الوزراء جون میجور، الذي كان قد صرّح لمؤتمر صحافي على هامش قمة المجموعة الاوروبیة في كوبنهاغن بأن ماذكرته الجاردیان «محض خیال».

وقال میجور «إننا لا نقبل مالا من حكومات أجنبیة. ولا نقبل مالا من عائلات مالكة أجنبیة».

وجاء في بیان السفارة السعودیة في واشنطن أن «كل ماورد من مزاعم بصحیفة الغاردیان غیر صحیح ولا أساس له على الاطلاق». وأضاف «لم یحدث مثل هذا الاجتماع.. ولم یطلب من الامیر بندر بن سلطان أو أي شخص متصل بالحكومة السعودیة سواء بصورة مباشرة أو غیر مباشرة أن یقدم مثل هذه التبرعات».

وقال البیان بأن الامیر بندر لم یكن في لندن في مارس الماضي، وقالت السفارة «في ضوء الطبیعة الخطیرة لهذه المزاعم فقد طلب السفیر استشارة قانونیة بشأن ما ینبغي اتخاذه من اجراءات كي یتسنى له الحصول على تكذیب كامل واعتذار عن تلك الاختلافات الضارة التي لا أساس لها من الصحة».

في الیوم التالي، خرجت الجاردیان بمقال واجهت فیه الحملة المضادة من جانب حكومة المحافظین والامیر بندر بن سلطان، وكتبت مقالا «المحافظون الغاضبون ینفون هدیة السبعة ملایین جنیه».

وجاء في المقالة «أن قیادة المحافظین المتوهجة قد استنكرت الاتهامات الواردة في الجاردیان، القائلة بأن مسؤولین سعودیین كبار قد قدّموا سبعة ملایین جنیه لتمویل المحافظین قبل الانتخابات العامة في عام ١٩٩٢».

وأضافت الصحیفة «بأنه على أیة حال فقد ظهر اسم وزیر التجارة والصناعة مایكل هیزلتاین في مجلس العموم، حیث كانت قد وجهت تهمة الى وزیر في حكومة المحافظین متورط في اللقاء مع عضو كبیر في العائلة المالكة في السعودیة قبل انتخابات العام الماضي لدفع أموال لحزب

وقد ذكر النائب العمالي كلیف سولي بأنه تسلم رسالة من مصدر موثوق قال فیها بأن السید هیزلتاین قد التقى الامیر بندر بن سلطان في مارس ١٩٩٢، ثم ألقى سولي فقرات من الرسالة، والتي كان یهدف منها وضع حد لمعارضة المحافظین غیر المبررة للاتهام، والتي دفعت بكبار المسؤولین في الحزب من رئیس الوزراء جون میجور ونزولا الى نفي الاتهامات.

وتعد تهمة «الهدیة» السعودیة ـ حسب قول الصحیفة ـ، الاخطر في سلسلة الاتهامات التي تواجه المحافظین، ذات العلاقة بالمتبرعین الاجانب.

لقد تحدى جون میجور الجاردیان، على أن تقدم له دلیلا واحدا یثبت صحة ادعائها. وقال بأن الاتهامات بصورة اجمالیة هي مثیرة من البدایة الى النهایة. في المقابل انبرى كلیف سولي في مجلس العموم للقول «أعرف ولدي الثقة الكاملة للتأكید على أن لقاء تم قبل الانتخابات في اقامة الامیر سلطان بن عبد العزیز في «بولتونز، إس.دبلیو ١» بین الامیر بندر مع مایكل هیزلتاین وشخصین آخرین غیر معروفین بالنسبة لي، وأضاف قائلا» وكان موضوع اللقاء هو تقدیم مساعدة مالیة لحزب المحافظین في اطار مساعیه ضد حزب العمال».

ومضى قائلا «وحسبما أبُلغت من قبل اعضاء في السفارة، فقد تم تفویض عتاب العنزي بهذه المهمة بناء على أوامر من رئیسه»، وقال سولي بأن مصدره یختلف عن مصدر الجاردیان وإن كانت هناك رسالة مماثلة، لحزب المحافظین، فقد كان بمقدور الاخیر مراجعتها مع الحسابات العمالیة.

وردا على اتهامات من جانب المحافظین، قام سولي بعرض الصفحة الاولى من الرسالة على الصحافیین، وقال بأن صاحب الرسالة «كان معروفا لدیه لفترة من الوقت» وقال بأنه كان «من العرب النافذین في حركة اللاجئین السیاسیین العرب». وقد شغل كاتب الرسالة في فترة منصبا في السفارة، ولكن رفض الكشف عن اسمه.

ویتردد في بعض الاوساط، حسب نقل مصادر ذكرت لـ «الجزیرة العربیة» بأن الاموال التي قدمها الامیر بندر بن سلطان الى المحافظین قد تمت عبر شركة بریطانیة، ولیس عن طریق أشخاص، ولذلك فإن إصرار الجانبین السعودي والبریطاني على موقف النفي والاستنكار للتهمة له قدر كبیر من الصحة، لجهة أن لیس هناك مایثبت تورط الامیر بندر بن سلطان أو المحافظین في فضیحة مالیة كهذه.

وعلى أیة حال، فإن هذه القضیة اذا كانت تحدث دویّا كبیرا في بریطانیا وربما تهز حزب المحافظین من القواعد وتسقط الحكومة البریطانیة من القمة، فإن تلك القضیة تبدو طبیعیة في بلادنا، إما لهوان هذه الخطیئة أمام غیرها من الخطایا، وإن كان ذلك یخالف الحدیث المشهور «إن أعظم الذنوب ما استخف به صاحبه»، وإما لغیاب قنوات للنقد والتقویم، التي تضع حدا لتلك التجاوزات الصارخة

سعوديون يهاجمون الحكّام بالكاسيت والفاكس

■ الاندبندنت ـ ٢١ يونيو ١٩٩٣
روبرت فيسك

بالرغم من المحاولات المبذولة من جانب السلطات السعودية لتدمير الحركة الاصلاحية الاسلامية المتنامية في البلاد، فإن الآلاف من أشرطة الكاسيت المسجل عليها محاضرات لخطباء سعوديين بدأت تغرق المملكة. ويدعو جميعهم للتغيير السياسي، وسياسة خارجية مستقلة، وتقليص لصلاحيات الملك فهد.

وثائق خاصة بالاندبندنت تكشف بأن مطالب الاصلاح هي في المنظور البعيد أكبر مما كان يُتصور في الماضي، وأن حرب الخليج أساسا قد أثارت الحركة للتقدم بسلسلة مطالب سياسية ـ وتوجيه اتهامات ضد سلوك أعضاء معينيين في العائلة المالكة.

المخابرات السعودية مازالت تسعى للتعرف على المتحدث المجهول والكبير في السن في شريط يوزع الآن في الرياض ويدعو القيادات الدينية لاعادة تقييم ولائهم وتحالفهم مع الملك. كما نصح المتحدث ضباط المخابرات بأن «عليهم أن يكونوا مسلمين أولا، وأن لا يُستغفلوا من جانب الحكومة.

الشريط الآخر، من قبل نفس المتكلم حذر العائلة المالكة بأن عليها الا تتوقع بأن دعم العلماء سيضفي عليها الشرعية.

ويمضي الشريط «عندما انتهت حرب الخليج كانت الحكومة تعتقد بأنها سيطرت على كل شيء، وأن انتصار الولايات المتحدة على العراق كان انتصارا للعائلة المالكة ضد المعارضة السياسية الداخلية».

ويضيف «كان أمراء العائلة المالكة يعتقدون بأن هذا الانتصار قد عزز موقعهم في السلطة، ولكن هم مخطئون».

كان ذلك بعد اندلاع شرارة حرب الخليج حين تعرضت السلطات السعودية للهجوم في أول وثيقة اصلاحية من قبل «الحركة الاسلامية» التي رفعت للملك فهد. وقد وقعت من قبل ٤٠٠ عالم ، ورجال دين وقضاة، يطالبون جميعا بحرية الكلام، والمساواة بين المواطنين، وحرية المحاكم.

وعلى هذا الاساس، فقد أصيبت العائلة المالكة بصدمة حيال هذه الجرأة المتناهية التي جاءت بها هذه الرسالة المفتوحة، والتي دفعت عددا من الامراء الكبار للدعوة الى اعدام الموقعين ، وهو مطلب طوي من قبل الملك.

ولكن سلسلة من الفاكسات أرسلت الى الملك السنة الماضية «وقد حصلت الاندبندنت على نسخ منها» تكشف الى حد بعيد عن النقد العميق والشخصي الموجه حاليا لاعضاء معيني الاسماء في العائلة المالكة*.

وهناك «فاكسات» أخرى، على سبيل المثال، جاءت عقب حادثة في جامعة الملك سعود في الرياض حين تم طرد امام الجماعة الشيخ حمدان الحمدان من قبل الامير سلمان بن عبد العزيز أمير الرياض بعد انتقاده في مسجد الجامعة دعم الحكومة لمسيرة السلام مع اسرائيل. وحين ظهر إمام جمعة جديد في الاسبوع التالي ، قام المأمومون بنشاط مزعج، وقد صرخ أحدهم قائلا: «أين امامنا». وحمدان الذي عاد الى المسجد كعضو من العامة قد رد قائلا «لقد فصلت». المشادة الكلامية التي تفاعلت داخل المسجد قد تم تسجيلها على شريط كاسيت بصورة سرية ويوزع الآن على أنه أحد تلك الاشرطة المعروفة.

واذا كان تنامي عاصفة الشكاوى من قبل الشخصيات الدينية والعلمانية في السعودية هي متفاوتة ومتعصبة ، فإن الفكرة العامة هي: المطالبة بمسؤولية الملك فهد والامراء والمشاركة الحقيقية في صناعة القرار من قبل السعوديين خارج العائلة المالكة.

عدة عرائض أُرسلت الى الملك فهد تهزأ بصورة علنية ومفتوحة من خطط مجلس الشورى الذائع الصيت، والذي حاول الملك فهد مرات عدة أن يهديء المطالب العامة بالمزيد من حرية الكلام.

إن محاولة المملكة قمع ماتدعى بلجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية هذا العام «واعتقال واقالة الناطق الرسمي باسم اللجنة البروفسور محمد المسعري» يمكن أن ينظر اليها على أنها مرحلة أخرى في الصراع بين العائلة المالكة والجيل الجديد من القيادات الدينية والجامعية والذين يطالبون بصيغة من المشاركة في مسيرة الوطن.

وهناك شائعات منتشرة بصورة واسعة بأن الملك فهد يعاني من حالة مرضية خطيرة، بالرغم من أن ظهوره بصورة متكررة مؤخرا يكذب ذلك، وهناك تقارير مشابهة حول الخلاف العائلي على القيادة المستقبلية والتي بدأت تبرز على السطح. فهناك إثنان من أخوة الملك فهد، وهما الامير سلطان بن عبد العزيز والامير عبد الله بن عبد العزيز «الذي يتولي ولاية العهد حاليا»، يعدان المنافسين القويين ـ ويمثلان الجناحين الليبرالي والمحافظ في العائلة.

بيد أن هذه المخادعات تخيف هؤلاء الذين هم على قناعة بأن الهوية الاسلامية يجب أن تأخذ مكانها المناسب في كافة الولاءات القبلية. وقد كانت هذه رسالة الاهداف غير المباشرة التي ارسلت للملك منذ الرسالة التي قدمت له من قبل رجال دين في شتاء العام ١٩٩٠، حين تجمعت القوات الغربية لمحاربة صدام حسين، وطالبت تلك الرسالة باصلاح سياسي واجتماعي.

رسائل أخرى متقاربة وهكذا فاكسات وأشرطة كاسيت قد حطمت بقوة واحدا من القوانين الرئيسية في المملكة: يمكن توجيه النصح للملك بصورة خاصة بشأن الشكاوى الموجهة اليه، على أن لا يتم عرض ذلك بصورة علنية. لقد أصاب السلطات الذهول والعجز عن الكشف عن أول فاكس أرسل الى الملك والذي تم توزيعه في الظهران في المنطقة الشرقية وجيزان قرب اليمن في نفس اليوم.

وحين تم توزيع رسالة ١٩٩٢ الاصلية الى الملك ، أقنع الاخير هيئة كبار العلماء بشجب توزيع الرسالة واعتبار الموزع «مأثوما» ، ولكن بيان هيئة كبار العلماء أتاح للرسالة الانتشار الواسع ومنحها قيمة دعائية. ويبدو الكاسيت والفاكس الآن، من أخطر الاسلحة في أيدي المعارضين للملك فهد.

*** ذكر المقال تفاصيل رسالة كتبها أهالي عسير وأرسلت للملك، وكانت مجلة الجزيرة العربية قد نشرتها في عددها رقم ٢١ ـ أكتوبر ١٩٩٢، نحيل القراء إليه.**

العلاقة بين الدولة والمجتمع منذ منتصف الخمسينات (٢)

عهد الملك فيصل

توفيق الشيخ

أتاحت السنوات الثمان الفاصلة بين تولي سعود العرش وخلعه ، فرصة نادرة لتصحيح العلاقة بين الدولة وشعبها ، ولاسيما بتحويل الاساس الذي قامت عليه الدولة السعودية من الاستيلاء والسيطرة الى المشاركة والتضامن الرضائي ، فالاحداث التي مرت على البلاد والتطورات الانقلابية التي حدثت فيها وفي محيطها الاقليمي ، كانت جديرة حقا بان تنفخ الروح في الاتجاه الاصلاحي لدى الطرفين كلاهما ، العائلة المالكة التي بيدها زمام الامر في البلاد ، والشعب الذي يعبر عن ذاته من خلال النخبة السياسية او المثقفة .

لقد تركت التحولات التي جرت في العالم العربي اثارا عظيمة في العديد من دوله التي تفاعلت نخبها الاجتماعية وشعبها مع تلك الاحداث والتطورات ، واستطاع العديد منها نيل استقلاله عن المستعمر الاجنبي ، أو اعادة صياغة علاقاته بالدول الاجنبية التي كانت في الماضي نافذة فيه.

اما في المملكة فان التطورات التي كان معظمها ايجابيا سرعان ما تلاشى بتاثير التطورات السلبية الموازية ، في الوقت الذي تقاعس معظم من يمكن وصفهم بالنخبة عن تطوير حركتهم ، باتجاه المبادرة الى صناعة القوة السياسية وتكتيلها باتجاه فرض مشاركتها السياسية على العائلة الحاكمة ، التي كانت يومذاك في مرحلة من الضعف والتراخي قل نظيرها في تاريخ البلاد الحديث.

وفي تقديرنا ان تراخي النخبة عن الاخذ بزمام الامور واعتمادها السبل الموصوفة بالشخصية او التقليدية في العلاقة مع الحكم ، كما في مثال المبادرة الاصلاحية الشهيرة التي تزعمها الامير طلال بن عبد العزيز ، واعتماد اللفظية في الصراع بدل صناعة القوة الشعبية التي هي اساس القوة السياسية الواقعية ، قد ادت ليس فقط الى التفريط في المكتسبات العظيمة التي حققتها النخبة خلال السنوات القليلة التي ضعفت فيها السلطة ، بل ايضا الى تحويل تلك المكاسب من اساسات للانطلاق باتجاه مزيد من الفاعلية الشعبية ، الى عبء سياسي يثقل محاولات الاصلاح اللاحقة ، لاسيما من حيث اثارتها للقلق الطبيعي والقابل للتفهم في العائلة المالكة على تفتت سلطاتها.

ان كل المحاولات التي جرت لاحقا لاقناع الملك فيصل واخوته باصلاح اوضاع البلاد ، واجهت عقبة كأداء تتمثل في قلق العائلة المالكة ، من ان يؤدي اي اصلاح الى تكرار تجربة الحكم في عهد سعود ولاسيما محاولاته الدؤوبة لاستبعاد اخوته لصالح ابنائه من جهة ، واستعانته في هذا المسعى بالقوى الشعبية المنافسة تقليديا لنفوذ العائلة ، اضافة الى القوى الاخرى الخارجية لاسيما مصر ، التي تنظر اليها العائلة باعتبارها الطامع التقليدي في السيطرة على قلب الجزيرة العربية ، منذ ان اطاح محمد على باشا بالامارة السعودية الاولى عام ١٢٣٣ (١٨١٨م) وهدم الدرعية عاصمة السعوديين يومذاك .

والحقيقة ان فيصل الذي صارع اخاه سعود تحت شعار افلاس الدولة علنيا ، وتفتيت سلطة العائلة المالكة داخلها ، قد وضع في اعتباره تصفية كل القوى التي اتيح لها البروز خلال عهد اخيه ، باعتبارها قوى قادرة على المنافسة في اي وقت في المستقبل ، ولذلك فقد نال المثقفون مثل غيرهم من الفاعليات الاجتماعية نصيبا غير قليل من الضغط ، الذي وصل الى حد السجن والنفي احيانا والتهديد بالقتل احيانا اخرى .

سنجد هذا واحدا من الاسباب الجوهرية وراء الاغفال المزمن والمتعمد ، للوعود الملكية بوضع دستور لحكم البلاد واقامة مجلس للشورى كاطار للمشاركة الشعبية وتنظيم الإدارة الداخلية على اساس اللامركزية ، وهي العناوين الرئيسية لبرنامج الاصلاح الذي تتفق عليه السلطة مع سائر المواطنين في المملكة.

لقد صدر اول وعد بهذا الشان في العام ١٩٥٧ ، لكن تم تجاهله حتى ١٩٦٢ حينما اصدر فيصل وعدا مماثلا ، تم تكراره مرات عديدة حتى اندلاع ازمة الخليج في اغسطس ١٩٩٠ حينما اضطر الملك فهد

للاستجابة للضغوط القوية داخليا وخارجيا، فاصدر دستورا للبلاد يقل من حيث ماتضمنه من اصلاحات عن الحد الادنى، الذي تضمنه مشروع الدستور الذي وضعته لجنة ملكية برئاسة الامير طلال بن عبد العزيز، قبل ذلك بنحو خمسة وثلاثين عاما من الزمن (١).

ورث فيصل الذي اسندت اليه صلاحيات الملك منذ ١٩٦٢ سلطة ضعيفة، في دولة اعيت جهازها السياسي البدائي تطورات هائلة، فاصبحت على الرغم من ضخامة ايراداتها مفلسة، تآكلت هيبتها وتراخت سيطرتها على امورها، وتوقفت حركة التطور في هياكلها، على الرغم من الضغوط الشديدة التي يوجهها المجتمع والمحيط الخارجي من اجل التغيير، ولذلك فقد اعتبر العديد من الناس ان فيصل سيكون المنقذ للدولة وحامل راية الاصلاح، خاصة لما عرف عنه من الضبط والانفتاح على كل جديد، اضافة الى ثقافة وذكاء واطلاع على العالم لم يتح مثله لسلفه، هذه المواصفات التي عرفها في فيصل كل من تابع مجريات حياته، اخفت الى حد ما الطبيعة الشكوكة والمتغطرسة التي تمثل الجانب الاخر من شخصية الملك.

في المرحلة السابقة لوصول فيصل الى العرش تكونت مجموعات من المهتمين بالثقافة والعمل الفكري، تمارس عملها منفصلا عن الجهات الرسمية، وقد كان مقدرا أن يتواصل نضج الحالة الثقافية، ويتصاعد دور المثقفين في الستينات مع استقبال البلاد للطلائع الاولى من خريجي المدارس والجامعات، الذين درسوا وفق المناهج الحديثة في داخل البلاد او خارجها، ومتوازيا مع التطورات التي كانت رياحها تهب على العالم العربي، خاصة مع الزخم الهائل من الدعاية المضادة التي وجهها الاعلام المصري ضد الحكم السعودي في اعقاب سقوط حكم الائمة في اليمن، وما ترتب عليه من صراع مفتوح بين البلدين.

لقد كانت المملكة العربية السعودية موعودة مع انتصاف عقد الستينات الميلادي، بقفزة جديدة على الصعيد الاجتماعي والثقافي، كنتيجة لتبلور القوى الاجتماعية التي ظهرت في عهد الملك سعود، وتصاعد الفاعلية الاجتماعية، في الوقت الذي كان التحول من مجتمع الريف / البادية يتعزز يوما بعد يوم ويخلف مفاعيل واضحة المعالم، على العلاقات الاجتماعية الداخلية من جهة والعلاقة بين المجتمع والدولة من جهة اخرى (٢) ان التطورات التي شهدتها البلاد كانعكاس للنشاطات الاقتصادية الجديدة التي ترتبت على تصاعد مداخيل البترول، والتاثيرات القادمة كانعكاس للتغيرات التي حدثت في المحيط العربي، فضلا عن النشاط الاجتماعي الذي ساد خلال فترة انحسار السلطة، كانت بحاجة الى زمن لكي تتبلور وتتضح مفاعيلها، ويبدو ان مرور عشرة اعوام على بداية الانطلاق الفعلي منذ وفاة مؤسس المملكة حتى ابعاد سعود عن العرش، كان فترة كافية لظهور ملامح التحول المنتظر.

ومع ان معظم النشاطات الاجتماعية قد تراجعت تراجعا مريعا منذ اعتلاء فيصل سدة الحكم، الا ان النشاط الذي قام به المثقفون السعوديون في خارج البلاد خلال هذه السنوات اللاحقة لتولي فيصل مقاليد الحكم، والذي انطبع - قسرا - بطابع المعارضة السياسية، يكشف عن حقيقة الضغط العنيف الذي تعرض له المثقفون، والقوى الاجتماعية بصورة عامة، في الوقت الذي كانت تستعد لانطلاقة جديدة اكثر تبلورا في اهدافها ووسائل عملها مما كانت عليه خلال الحقبة السالفة.

ان تمركز العمل الثقافي والسياسي للقوى الاجتماعية المستقلة في الخارج، ليس الا تعبيرا عن صعوبة العمل داخل البلاد بصورة مستقلة عن الجهاز الحكومي، لكن لاينبغي الظن ان اي عمل لم يجر داخل البلاد، على الرغم من التشدد الملحوظ في التعامل مع الفاعليات الاجتماعية من جانب ادارة فيصل، فخلال النصف الاخير من الستينات جرت محاولات انقلابية عديدة، شارك في معظمها ضباط ومدنيون ممن يصنفون على الطبقات الاجتماعية الجديدة، كما قامت الحكومة بحملات اعتقال متوالية استمرت حتى مقتل الملك، وطالت مالايقل عن ٢٠٠٠ مواطن سنة ١٩٦٩ وحدها (٣) تدل من جانب اخر على وجود فاعلية ونشاط يتعرض لمراقبة السلطات كما ان جو الانفراج الذي ساد البلاد بعد قتل الملك فيصل في ١٩٧٥ هو دليل آخر على طبيعة الظروف المضغوطة التي سادت خلال حكم فيصل.

تركيز السلطة

قامت فلسفة الحكم التي اعتمدها الملك فيصل على مجموعة اعتبارات، اهمها محورية السلطة في الحياة العامة للبلاد، ومحورية العائلة المالكة في السلطة، اضافة الى السماح بقدر من التطوير في الحياة العامة بعد تكييف التطورات مع حاجات الحكم، وتعكس سياساته الداخلية والخارجية هذا المنظور في العمل السياسي، حيث كانت تطبيقات للمفاهيم التي تتضمنها الاعتبارات السابقة.

فعلى صعيد السلطة ذاتها اعتبر فيصل ان اشراك خلفه سعود لاشخاص من خارج العائلة في القرار السياسي، ينطوي على تفتيت لسلطة العائلة التي هي المحور الرئيس للدولة، كما ان التهاون في معالجة القوى الاجتماعية التي وجدت في عهده فرصة للتعبير عن نفسها، ينطوي على محذور تفتيت سلطة الدولة، ومن هذا المنطلق فقد اعتبر ان استعادة السلطة التي فرط فيها سعود، يعتمد الى حد كبير على استعادة الدولة لهيبتها، وجعل الاخرين الذين يفكرون في الحصول على نصيب من السلطة في قلق من امرهم، وهذا هو الوجه النقيض لتوسيع النظام السياسي، الذي يعتبر الباب الحقيقي لضمان استقرار النظام على المدى البعيد، وهو احتمال كان معظم الذين ايدوا فيصل في البداية، يعتقدون انه سيكون السبيل الطبيعي الذي ينوي الملك الجديد السير فيه، اما فيصل فاعتبر ان اسوأ مايفعله حاكم هو ان يتنازل عن سلطاته للآخرين، وان يسمح للناس بان تتطلع الى السلطة باعتبارها شيئا يقبل الاقتسام او الشراكة، ولذلك فقد وسم عهده بالتشدد مع كل المتطلعين الى المشاركة في السياسة والقرار من اهل النظام نفسه فضلا عن معارضيه.

بدأ فيصل عهده بالعمل على تعزيز سلطته الشخصية، حيث قام باعادة ترتيب اوراق القوة داخل العائلة الحاكمة بدءا بتفتيت مراكز القوى التي كانت قد تكونت خلال العهد السابق، وامتصاص اهمية القرار الجماعي للعائلة الذي ظهرت فعاليته خلال الصراع مع سعود ثم عزله، وكان بين اهم الاجراءات التي اتخذها في هذا الصدد، ابعاد الامراء الاقوياء سواء

اولئك الذين ينظر اليهم باعتبارهم اصلاحيين كالامير طلال ومؤيديه، أو الشباب الذين وجدوا انفسهم قادرين على تجاوز الجيل الاكبر سنا من ابناء مؤسس المملكة بعد التجربة التي قام بها اولاد سعود الذين حاولوا خلال اعهد ابيهم وضع ابرز اجهزة الدولة تحت سيطرتهم المباشرة على حساب اعمامهم.

كما ابعد عن ولاية العهد منافسه القوي الامير محمد، لصالح شقيقه الأصغر خالد المعروف بالضعف وقلة الحيلة (٤) في الوقت الذي كلف الامير فهد، الذي عين وزيرا للداخلية بمطاردة المشتبه في ولائهم المطلق للعائلة المالكة او للملك، وبينهم بعض الوزراء الذين تعاونوا مع اخيه سعود، لاسيما أعضاء حكومة ١٩٦١ م التي اطلق عليها اسم وزارة الشباب والتي كانت الاولى والاخيرة في العهد السعودي، التي يتاح فيها للوزراء من خارج العائلة المالكة التحدث في امور البلاد، باعتبارهم شركاء في القرار، بما فيه القرار في امور رئيسية مثل العلاقة مع الولايات المتحدة الامريكية، الحليف الرئيس للمملكة وشركة ارامكو امتدادها الرئيسي في البلاد (٥).

اما هو شخصيا فكرس اهتمامه لصياغة اسلوب جديد في العمل السياسي للعائلة المالكة، يقوم على اعتبارها محورا ثابتا في اي تطور يتعلق بالمملكة، واقتضى هذا الامر محاصرة قنوات التاثير المرتبطة بقوى من خارج العائلة، سواء في داخل المملكة او خارجها، ومن بينها على وجه الخصوص وسائل الاعلام ومراكز الاستقطاب الاجتماعي والثقافي.

كما اعاد تشكيل اجهزة الامن الداخلي والقوات المسلحة وجهزها بتسليح حديث بريطاني واميركي، واقام لاول مرة في تاريخ البلاد جهازا للمخابرات، متخصصا في تعقب ومراقبة المعارضين السياسيين، وجعله مرتبطا بالديوان الملكي مباشرة، وعين على راسه صهره التركي الاصل كمال ادهم، كما بدأ في انشاء قوة مسلحة موازية للجيش اطلق عليها الحرس الوطني، حدد دورها منذ البداية في ايجاد التوازن العسكري الضروري مع الجيش الذي ظهرت فيه خلال هذه الفترة ادلة على قلة الولاء للعائلة المالكة.

واثبت جهاز الامن الفتي فاعليته منذ الايام الاولى لانشائه، حينما نجح في اعتقال ونفي العديد من كبار موظفي الدولة، ممن يحملون اتجاهات فكرية أو سياسية مستقلة عن الخط الرسمي، وقد ادى طرد اولئك السياسيين الاصلاحيين، ومن بينهم عدد من الأمراء، الى جعل القوى الأخرى لاسيما من المثقفين مكشوفة سياسيا ومجرّدة من الحماية، كما أن تشديد الحصار الأمني أدى الى تفكيك المؤسسات الأهلية، التي كانت إطارا للعمل الثقافي في عهد الملك السابق سعود، وبالخصوص النوادي الأهلية التي لعبت دورا هاما في نشر الثقافة الجديدة في تلك المرحلة، وكانت إطارا لنشاط المثقفين الذين لم يستطيعوا العمل من خلال القنوات التي تسيطر عليها الحكومة، وقد تحولت منذ ذلك الحين إلى نوادي رياضية خالصة.

خلال السنوات الماضية كان الملك فيصل قد اضطر الى تقديم الكثير من التنازلات، هي في الحقيقة وعود بتقديم تنازلات لعدد من الجهات التي ساندته في صراعه ضد سعود، ومن بينها على وجه الخصوص الولايات المتحدة الامريكية على الصعيد الخارجي والمؤسسة الدينية على الصعيد الداخلي، فضلا عن ان قوى اجتماعية عديدة في الداخل كانت قد فرضت وجودها، واصبح لها نفوذ في الشارع قابل للاستخدام ضد الحكم الجديد، وهكذا فقد وضع فيصل نصب عينيه معالجة هذه الخطوط الثلاثة باعتبارها اولويات ضرورية لاعادة مركزة السلطة في الحياة العامة بعدما كانت مكانتها قد تعرضت للضرر في ظل الحكم السابق.

في اكتوبر ١٩٦٢ قام فيصل بزيارة الولايات المتحدة لحضور الاجتماع السنوي للجمعية العامة للامم المتحدة، وقد استثمر فرصة وجوده هناك للقاء الرئيس جون كنيدي الذي وافق على دعمه لازاحة سعود عن العرش، مقابل تبني برنامج للاصلاح السياسي يتضمن اعترافا بدور القوى الجديدة وحقها في المشاركة السياسية، ومع ان بيانا رسميا لم يصدر بهذه التعهدات، الا ان فيصل وجه رسالة الى الرئيس الامريكي في نوفمبر تتضمن تأكيدا على استمرار التزامه بتلك التعهدات لاسيما مايتعلق منها بتوسيع النظام السياسي وتطوير مؤسساته، على الرغم من اشاراته القوية الى ان الظروف الحرجة التي تعيشها البلاد بسبب اندلاع الثورة في اليمن والدعم المصري للجمهوريين قد تكون سببا في تركيز الجهد على النواحي الامنية باعتبارها ذات اولوية، ومما وردفي الرسالة : (.. لقد تفضلتم بالاعراب عن ثقتكم بان الحكومة التي ارأسها ستمضي قدما في الاخذ بالنظم العصرية والاصلاحات التي هي ضالتنا المنشودة، وباننا في سيرنا نحو هذه الاهداف نستطيع الاعتماد على مؤازرة الولايات المتحدة، في الحفاظ على سلامة كيان المملكة العربية السعودية.

ثم ابنتم فخامتكم ان بلوغ هذه الاهداف يقتضي اشاعة جو من الهدوء والطمأنينة، لاتعكر صفوه حملات معادية او اتهامات واستفزازات سوء من الداخل او الخارج، وأضفتم انكم تشاطروننني القلق بالنسبة لحالة التوتر التي تحيط بالمنطقة، والتي من شأنها تعطيل ماعقدنا عليه العزم من تقوية نظام الحكم في بلادنا، والسير بمجتمعاتنا في مدارج التقدم ...).

(ولقد قدرنا لفخامتكم ادراككم لخطورة مايسود المنطقة، من توتر وما يشغلها من اتهامات ومشاحنات عنيفة، لاتؤدي في تقديرنا لغير بعثرة الجهود البناءة المثمرة ولغير تحويل الانتباه عن القضايا الحقيقية الاصلية لشعوب هذه المنطقة، الا وهي مكافحة التخلف ورفع مستوى السكان واستغلال كافة طاقاتهم، وزيادة دخلهم القومي وتزويدهم بمؤسسات ديمقراطية للحكم، يستطيعون في ظلها التعبير عن ذاتيتهم وامانيهم وامالهم، في حرية بناءة تستهدف ادراك قابلياتهم في مختلف الميادين ..).

(وأيا كان الامر فنحن ماضون في تنفيذ ماعقدنا العزم عليه، من تزويد بلادنا بمؤسسات حديثة للحكم تناسب قومنا وتلتئم مع مزاجها، وينعم الوطن في ظلها بحقوقه الانسانية الاساسية ..).

(ولما كان مجتمع اليوم اصبح وثيق الترابط، فسنلجأ لمعونة الدول الصديقة لامدادنا بخبراتها وبماضي تجاربها، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية ..)(٦).

في تقديرنا ان مثل هذا التعهد الذي قدمه فيصل عندما كان يحتاج الى الدعم الامريكي في معركته على السلطة، بعيد كل البعد بل ومتناقض مع طبيعته الشخصية ومع تشخيصه لمشكلات البلاد، ومع اسلوبه الخاص

في مواجهة التحديات، لذلك فعلى الرغم من انه قد اكد التزامه بالاصلاح، واصدر بالفعل نظام المقاطعات في عام ١٩٦٣م، وهو نظام للحكم اللامركزي، من شانه ان يوفر للسلطات المحلية في كل اقليم من اقاليم المملكة، فرصة لادارة امورها مع تدخل اقل من جانب الحكومة المركزية في الرياض، الا انه اجّل اعلان الانظمة المتعلقة باقامة مجلس الشورى واصدار دستور للحكم، الى مابعد تصفية التوتر الداخلي والخارجي المشار اليه في الرسالة، ومعالجة الازمة الاقتصادية التي ورثها من عهد اخيه، على ان ذلك التاجيل كان يستهدف فيما يبدو كسب الوقت، لذلك فقد تناسى فيصل هذه الالتزامات، سيما بعد مقتل الرئيس كندي في نوفمبر ١٩٦٣، ويمكن التاكد من هذا الاستنتاج من حقيقة ان نظام المقاطعات، وهو النظام الوحيد الذي صدر في هذا الاطار، بقي حبرا على ورق ولم يكتب له ابدا الخروج الى حيز الواقع، على الرغم من استكماله لجميع المراحل القانونية الضرورية، بما فيها نشره في الجريدة الرسمية ممهورا بتوقيع الملك (٧).

أما بالنسبة للمؤسسة الدينية فقد وجدها فيصل اكثر قوة مما كانت عليه حينما غاب عن الحياة والده عبد العزيز، فقد استثمر زعيمها الشيخ محمد بن ابراهيم الذي يعتبر واحدا من اقوى الزعماء الدينيين في تاريخ البلاد الحديث، استثمر انحسار السلطة في عهد سعود ثم صراعه مع اخيه، في تعزيز مكانة المؤسسة الى درجة المطالبة بالرقابة على مقررات مجلس الوزراء قبل اصدارها بصورة نهائية للتاكد من مطابقتها لاحكام الدين (٨) وحصلت هذه المؤسسة على نفوذ اضافي عندما شاركت في عزل الملك سعود، واظهر الامراء اعتبارهم لفتوى العلماء بعدم كفاءة الملك اساسا لاصدار قرارهم بعزله (٩) وثمة انطباع يؤيده كثيرون بأن العلماء كانوا يتمنون نجاح فيصل في اقصاء اخيه، تعويلا على احتمال كونه اقرب رحما الى المؤسسة الدينية بسبب انتمائه من جهة امه الى الشيخ محمد بن عبد الوهاب مؤسس الدعوة الوهابية (١٠) وكونه معروفا بالتحفظ الشديدفي مقابل سعود، الذي ادخل لأول مرة انماطا من الحياة غريبة على اجوائها المحافظة، ولعل بعضهم كان يتوقع ان يكون وصول فيصل الى العرش سبيلا الى تعزيز شراكة المؤسسة الدينية في القرار السياسي.

لكن ولهذا السبب بالذات فقد وجد فيصل ان عزل الزعامة الدينية عن العمل السياسي، يعتبر ضروريا اذا ما اراد ان يمارس سلطاته بصورة مناسبة وان يترك بصماته واضحة على سياسات الحكم، والحقيقة ان انفراد فيصل بالسلطة لم يكن ممكنا مع وجود زعامة دينية قوية، لاسيما مع رغبته في ادخال انماط جديدة في الحياة الاجتماعية للبلاد لاترضي المشايخ، على الرغم من ضرورتها، من بينها على سبيل المثال تعليم البنات، الذي اضطرت الحكومة في ١٩٥٩ لوضعه تحت ادارة المفتي، وليس وزير المعارف كما كان يخطط في البداية.

وعلى كل حال فقد انتظر فيصل وفاة المفتي الشيخ محمد بن ابراهيم في العام ١٩٦٩ ليلغي منصب المفتي العام للبلاد وليقسم صلاحياته بين عدد من المشايخ والمؤسسات (١١) لكنه في الفترة الفاصلة بين توليه الحكم ووفاة ابن ابراهيم عمل بقدر ما استطاع لتحجيم اندفاعة الشيخ الذي كان يتطلع للاشراف على كل شيء ذي علاقة بالدين في جهاز الدولة، كما انه اعاق اعلان مشروع كان يراهن عليه ابن ابراهيم يتمثل في اقامة مجلس لكبار العلماء، يعينهم المفتي ويشكلون مايمكن اعتباره زعامة دينية للبلاد تتمتع باستمرارية، وقد اقام الملك هذا المجلس فور وفاة ابن ابراهيم، لكنه جعل العضوية فيه تتحدد بقرار من الملك وليس المفتي (١٢).

اما المثقفون فقد اختصوا بالنصيب الاوفر من الإجراءات المتشددة التي اتخذها فيصل، فقد اعتقل منهم عشرات ونفى عشرات، كما حرم معظمهم من وسائل التعبير عن الرأي التي كانوا ينشطون من خلالها، ان المتأمل لتراتب القوى الاجتماعية والسياسية في المملكة عشية مقتل الملك فيصل، يدرك ان برنامجه لإعادة تمركز السلطة قد أدى اغراضه بالكامل.

ففي الوقت الذي رحل فيصل كان معظم المعارضين السياسيين في السجون او المنافي، باستثناء القليل جدا ممن استطاع اخفاء معارضته والنجاة بجلده، كما ان النشاط الاهلي اصبح مفرّغا من مضامينه السياسية، متوجها نحو أهداف يستحيل معها صيرورته حاضنا لاي تطور باتجاه استعادة التوازن المفقود بين المجتمع والسلطة، وفي هذا السياق فقد تم تحديد النشاط الثقافي الديني الذي كان يقوم به رجال دين بصورة مستقلة، ولم يعد مسموحا القيام باي عمل ديني خارج الاطارات الخاضعة تماما للاشراف الحكومي، كما تم اعادة تحديد دور الزعامة الدينية والمؤسسات التابعة لها، فاصبح دورها مقتصرا على تلك الاعمال التي تؤدي الى تعزيز الشرعية الدينية للحكم، في مواجهة التآكل الذي أصابها بتأثير التطورات الاجتماعية، اضافة الى اعمال الضبط الأجتماعي، وهو دور يعتبر ملحقا بأدوار أجهزة الضبط الحكومية الاخرى.

والحقيقة انه كان بوسع المؤسسة الدينية استثمار نفوذها الاجتماعي في فرملة الاندفاعة الحكومية القوية للسيطرة على تفاصيل حياة المجتمع، لكن يبدو أن هذا لم يكن مهمة تحظى باهتمام كبير بين كبار العلماء، الامر الذي انعكس في نهاية المطاف بصورة سلبية على قوتهم السياسية ونفوذهم الاجتماعي، بحيث لم يعودوا قادرين على التعبير عن اراداتهم او العمل بصورة مستقلة عن سياسات الحكومة، حتى تلك التي لم ينظر اليها بعين الرضا في الوسط الديني.

وفي موازاة ذلك تم تحديد مجالات العمل الثقافي، موضوعاته واطارات ممارسته ومضمونه بحيث يصبح وسيلة لتكريس مشروعية الحكم، أو إطارا لإعداد الكوادر والموظفين الذين تحتاجهم دوائر الدولة، وكانت الصحافة الاهلية بين الاهداف البارزة لاجراءات الملك، ففي الوقت الذي توقع اصحابها ان تحظى بفرصة للشروع في المرحلة التالية من مراحل نهوضها بعد قيامها وظهور فاعليتها في عهد الملك سعود، بادرت الحكومة بعد اشهر قليلة من ازاحة سعود الى الغاء جميع امتيازات الصحف القائمة، حينما اصدر مجلس الوزراء نظام المؤسسات الصحفية، الذي ألغى مشروعية امتلاك الافراد لامتيازات صحافية، وقصرها على شركات يملكها عدد محدود من المساهمين، حيث يمنع القانون نقل ملكية الاسهم الا بموافقة وزير الاعلام، بما فيها انتقال الملكية عن طريق الارث، وقد ادى صدور هذا القانون الى انهاء (أهلية) الصحافة من الناحية العملية وجعلها مجرد وسيلة أخرى من وسائل الاعلام الحكومية.

كما تم التشدد في تطبيق نظام المطبوعات، بعد ان كانت الحكومة قد تساهلت قليلا في تطبيق مواده خلال السنوات الماضية بالنظر الى القناعة التي سادت بان الزمن قد تجاوزه، وتضمنت الاجراءات التي اتخذت بهذا الشأن تعيين ممثلين عن الشرطة السرية (المباحث) في الدور الصحفية للقيام بدور الرقابة، وعدم نشر اي مقال لكاتب غير معروف قبل مراقبته، هذا علاوة على ان القانون قد فوض لوزير الاعلام، وليس لمديري المؤسسات الصحفية، حق تعيين واقالة رؤساء تحرير الصحف والمجلات، وهو ما يعني ان اي رئيس للتحرير لن يصل الى هذا المنصب، الا اذا كان مرضيا من جانب الوزير.

ادى اقرار نظام المؤسسات الصحفية الى اغلاق عدد من الصحف المهمة يومها من بينها الرائد، الاسبوع التجاري، راية الاسلام، قريش، القصيم، اخبار الظهران والخليج العربي، كما نقلت ملكية الصحف الاخرى مثل اليمامة، المدينة المنورة، البلاد وعكاظ.

وترتب على غياب صحافة الافراد انحسار مساحة الرأي والنقد في الصحافة المحلية، وانكباب الصحف على الموضوعات الاخبارية، والتعليقات المكرورة عليها والاعراض كليا عن عرض الاراء، لاسيما تلك التي تتعلق بقضايا سياسية او تتضمن انتقادات او اقتراحات، او تلك التي تنظر للمستقبل، وحسب تقدير الاستاذ عبد الكريم الجهيمان، الذي يعتبر من رواد الصحافة السعودية، فان الصحافة قبل نظام المؤسسات كانت اكثر تعبيرا عن الهموم والطموحات الوطنية من تلك التي قامت بعد صدوره فهي (على بساطتها وبدائيتها تحمل افكارا وطنية مخلصة وروحا وثابة الى المستقبل، تريد ان تبني الكثير في وقت قليل وتريد اللحاق بأمم سبقتها في جميع مجالات الحياة في وقت قياسي يجعلنا أمة موفورة الكرامة مرهوبة الجانب، أما صحافة اليوم فهي اجمل شكلا وأوفر تنظيما وفيها المفيد الذي تطغى عليه كثرة المواد التي تجعلنا نضيع صيدنا في عجاجنا كما يقولون في الامثال)(١٣).

والحقيقة ان تعامل الحكومة مع صحافة الراي يثير الدهشة، اذا ان الضيق باراء الكتاب لم يقتصر على الصحف الاهلية وقتذاك، بل ان الاذاعة الرسمية نفسها كانت تخلو من التعليقات السياسية عل الاحداث التي تتعلق بالبلاد او العالم العربي، ويذكر الاستاذ بدر كريم ان الحكومة لم تجز اذاعة البرامج السياسية من الراديو سوى الاخبار، حتى ربيع الثاني ١٣٨١ (سبتمبر ١٩٦١م) حينما اجيز اذاعة تعليق على الاخبار، في بعض ايام الاسبوع بما لايتجاوز خمس دقائق في اليوم الواحد، واستمر الحال كذلك حتى تفجر الصراع مع المصريين في اليمن، حينما أجازت الحكومة في شعبان ١٣٨٢ (نيسمبر ١٩٦٢م) اذاعة التعليق السياسي كمادة ثابتة تذاع مرتين في اليوم، كما استحدث برنامجان آخران هما (حقائقنا واكاذيبهم) و (صيحة النذير) للرد على الدعابات المصرية و(تفنيد المزاعم والاباطيل التي كانت توجه آنذاك الى المجتمع السعودي ونظام الحكم فيه، وبذلك دخلت الاذاعة لاول مرة عصر البرامج السياسية)(١٤).

ومن المحتمل ان ذلك القلق من صحافة واعلام الراي، يرجع الى جزء من الفلسفة التي اعتمدتها العائلة المالكة في التكتم على مايحدث وعدم ابداء موقف محدد او رأي الاّ في اضيق الحدود وهو الامر الذي اشار اليه الملك عبد العزيز في رسالة الى ولده فيصل عام ١٣٦٨ (١٩٤٩م) لمناسبة افتتاح اول محطة اذاعية في المملكة، حيث يرد في الرسالة:

(.. ثانيا: يوضع برنامج للاذاعة تشرفون عليه وينفذ بعد موافقتكم عليه. ثالثا :.. ب: يلاحظ في الاخبار الداخلية الواقع وتلاحظ عاينتافي السكوت على ما اعتدنا السكوت عليه ونشر ما اعتدنا نشره)(١٥). وتقتضي سياسة الصمت التي لازالت منهجا سائدا في التعامل مع الاعلام والثقافة، منع الاخرين ايضا من الكلام وابداء الرأي خشية ان يثير الامر حرجا للحكومة، او يجبرها على الرد.

على اي حال فان الاجراءات الحكومية قد ادت الى محاصرة النشاط الثقافي، لاسيما المستقل عن سيطرة الدولة، ومن المرجح ان هذه الاجراءات هي بعض اسباب الضمور الواضح في النشاط الفكري والعلمي في المملكة منذ منتصف الستينات، فهي على الرغم من التوسع المنتظم في إطارات العمل الأكاديمي والتعليم العالي، لاسيما منذ بداية السعينات، الا أن الجامعة ومدارس التعليم العالي افتقرت على الدوام الى الحركة الثقافية، العلمية والإبداعية (١٦) بالمقارنة مع أقرب جيرانها، الكويت، التي مع صغر اطاراتها الاكاديمية قياسا الى المملكة التي تضم سبع جامعات والعديد من معاهد التعليم العالي، الا انها احتضنت نشاطا ثقافيا وفكريا أكثر اتساعا و أبعد غورا، مما هو قائم في المملكة.

ستجد الأمر نفسه في الصحافة السعودية، لاسيما في الفترة بين ١٩٦٥ ـ ١٩٨٠ حيث خلت تماما من البحوث والدراسات الجادة في مختلف الأصعدة، كما لم توجد أي مجلة متخصصة، قادرة على تقديم دراسات موضوعية في مشكلات البلاد، أو وسائل تقدمها فخلت الصحافة من اي مادّة يمكن ان تصنف باعتبارها إضافة جديدة الى الثقافة الوطنية.

وإذا كان الادب والنشاط الادبي عموما قد استُثني من الحصار الاعلامي، الا ان الظروف العامة في البلاد ولاسيما حالة العزلة التي فرضت على المثقفين من اصحاب التوجهات الجديدة، أعاقت ظهور النتاج الذي يمكن وصفه بالإبداعي والجديد في الأدب، فوق أن ابواب الصحافة بقيت مقفلة في وجه جانب مهم من التوجهات الأدبية، التي تندرج في إطار الأدب العربي الحديث.

على ان الهامش الصغير المتاح للادباء لم يحض بمثله المفكرون، وأصحاب الراي المباشر في القضايا التي يواجهها المجتمع ـ حسبما رأى د ابراهيم غلوم ـ فهؤلاء الذين لايستطيعون التعبير عن ارائهم الا بصورة مباشرة، فشلوا في ان يحصلوا على مكان للتعبير لايقع تحت طائلة الرقابة، بخلاف الادباء الذين احتموا بالرمز في معالجة المواضيع التي يخالف رايهم فيها ماهو سائد (١٧).

ان الأسباب الرئيسية لعزلة المثقفين واغلاق ابواب الصحافة والعمل العام في وجه طائفة مهمة منهم هي سيطرة الدولة على اطارات العمل الثقافي، ومنع اقامة اي اطار خارج هذا النطاق، اضافة الى هيمنة أصحاب الإتجاه الأدبي التقليدي وكثرة الشكوك من جانب المؤسسة الدينية في مضامين وأغراض الأدب الحديث، فضلا عن القلق الذي ينتابها وينتاب الحكومة من النتائج التي يؤدي اليها التساهل في نشر واشاعة الافكار الجديدة.

وفي العموم فقد كان عهد الملك فيصل من بين الفترات الاشد قسوة على الصعيد الاجتماعي عموما وعلى صعيد المثقفين بصورة خاصة، فعلى

حساب النشاط الاهلي تطور دور الدولة بصورة ملفتة للنظر واصبحت ذات سيطرة واسعة وملموسة على تفاصيل الحياة الاجتماعية ، واعتبر فيصل هذه السيطرة اطارا ضروريا للشروع في تنمية البلاد ، لاسيما بعد تصاعد الدعوة الى تنشيط الحياة الاقتصادية وتحسين مستويات المعيشة للمواطنين ، خلال السنوات الاخيرة من عقد الستينات.

في السنوات الثلاث الفاصلة بين هزيمة يونيو ١٩٦٧ تعرض العالم العربي لعدد من الخضات السياسية ، اسفرت عن سقوط العديد من الحكومات واستقلال دول تحت النفوذ الاجنبي ، ففي نوفمبر انسحب البريطانيون من جنوب اليمن ، وفي يوليو من العام التالي استولى البعثيون على الحكم في العراق ، وفي سبتمبر ١٩٦٩ سقط الحكم الملكي في ليبيا ، وفي ١٩٧١ انسحب البريطانيون من امارات الخليج العربي ، كما اطاح انقلاب بالنظام القائم حينها في سوريا.

كان واضحا ان تلك الاحداث ليست حلقات منفصلة عن بعضها ، او عن الظرف العام الذي ساد العالم العربي عشية الهزيمة المذلة التي تلقاها على يد اليهود ، فقد كانت دلالة واضحة على غضب الطبقات الوسطى ويأسها من امكانية الاصلاح او الانتصار في ظل الحكومات القائمة ، متوازيا مع الشعور بعدم استحالة التغيير.

ولم تكن المملكة استثناء من العالم العربي ، فقد شهد العام ١٩٦٩ محاولتين لقلب السلطة قام بهما عسكريون بالتعاون مع مثقفين وتجار من الاتجاه القومي ، في يونيو واغسطس ، تزعم احداهما احمد الطويل الذي يقال انه متعاطف مع البعثيين الذين وصلوا الى السلطة في العراق قبل عام (١٨).

والحقيقة ان الاعلام العراقي كان فعالا خلال السنوات التالية ، واستطاع ان يترك بين السعوديين تاثيرا شبيها بذلك الذي تركه الاعلام المصري قبل النكسة ، وتركز حول استثثار العائلة المالكة بثروات البترول السعودي وعلاقاتها مع الغرب ، وقد قدم العراقيون دعما كبيرا للمعارضة السعودية ، التي حصلت على اذاعة سرية تبث على الموجات القصيرة باسم (صوت الشعب من قلب الجزيرة العربية) كما اصدروا من بغداد مجلة صوت الطليعة ، التي اعتبرت يومها ابرز الدوريات المعبرة عن تفكير المعارضة .

وقد دفعت هذه التطورات بالملك فيصل الى اعادة النظر في طريقة الحكم التي اتبعها ، واثمرت عن اطلاق اوسع خطة للانماء الاقتصادي عام ١٩٧٠.

وفي تقديرنا ان فيصل كان مهتما بتطوير اوضاع المملكة ، لاسيما اثر تصاعد مكانتها في العالم العربي بعد هزيمة عبد الناصر ، لكنه كان مهتما بان لاياتي اي تحرك من هذا النوع على حساب مكانة العائلة المالكة في النظام السياسي ، فهو يعلم ان تطويرا اقتصاديا واسع النطاق لابد ان يطيح ببعض المعادلات او يخل ببعض التوازنات ، وكان قد بدأ مشروعا من هذا النوع في العام ١٩٦٥ حينما اقام هيئة للتخطيط المركزي بالتعاون مع معهد ستانفورد الامريكي ، للاشراف على اعادة تخطيط الاقتصاد الوطني (١٩) لكن ذلك المخطط سار ببطء شديد ، لانه قد بدا كما لو كان بابا لتوسيع قاعدة السلطة والقرار ، اما في نهاية هذا العقد ، حينما ظهرت المخاطر الكبيرة التي ينطوي عليها تجميد الاوضاع ، وحينما تاكدت له امكانية ان تقوم الحكومة بخوض تجربة الانماء ، دون ان يضطر الى التضحية بسلطاته فقد تحرك نحوها بنشاط ، وقد ساعد التطور المنتظم في مداخيل البترول الحكومة على توجيه جانب من الاموال الى اقامة مشاريع حيوية ، من بينها على الخصوص الجامعات ومدارس التعليم العام التي حصلت على نصيب وفير من الاهتمام في خطة التنمية الخمسية الاولى (١٩٧٠ ـ ١٩٧٥).

وقد ادى الانتعاش الاقتصادي الذي تمتعت به البلاد بسبب الانفاق الحكومي على برامج الانماء الى تخفيف القيود المفروضة على النشاط الاجتماعي ، لاسيما في الاشهر الاخيرة من حياة الملك ، الا ان ذلك التحسن ظل غير محسوس على الصعيد العام ، ولذلك فقد شهدت البلاد عند مقتله في ١٩٧٥ انفراجا واسعا ، شبيها بذلك الذي شهدته المملكة عندما توفي والده عبد العزيز قبل هذا التاريخ بعشرين عاما .

هوامش :

١ـ للمقارنة بين مشروع الدستور لعام ١٩٥٧ والنظام الاساسي ١٩٩٢ راجع مجلة الجزيرة العربية ، عدد مارس ١٩٩٢.

٢ـ د عبد الرحمن الشريف ، النمو السكاني والعمراني لمدينة الرياض ، مجلة الدارة ، مايو ١٩٨٨ ، انظر ايضا هيلين لاكنر ، بيت مبني على الرمل ١٧٥.

٣ـ د فوبليكوف وآخرون ، تاريخ الاقطار العربية المعاصر ٤٥٧.

٤ـ نداف سفران ، العربية السعودية البحث الدائب عن الامن ١١٨.

٥ـ ل موسلي ، النفط والسياسة والانقلاب في الشرق الاوسط ترجمة محمد رفيعي مهرابادي ١٦١/٢.

٦ـ امين سعيد ، فيصل العظيم ٢٢٥.

٧ـ وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، نظام المقاطعات الصادر بالمرسوم الملكي رقم ١٢ في ١٣٨٣/٥/٢١.

٨ـ د فوبليكوف ، المصدر السابق ٤٢٤.

٩ـ امين سعيد ، المصدر السابق ٧٦.

١٠ـ امين المميز ، العربية السعودية كما رأيتها ٣٢٦.

١١ـ ايمن الياسيني ، الاسلام والعرش ، ١٠٢.

١٢ـ آل الشيخ ، مشاهير علماء نجد.

١٣ـ عبد الكريم الجهيمان ، مقابلة مع مجلة اليمامة ١٩٩٣/٣/٣١.

١٤ـ بدر كريم ، نشأة وتطور الاذاعة في المجتمع السعودي ، ٧٣ـ٧٤.

١٥ـ المصدر ٣٩.

١٦ـ اسامة عبد الرحمن ، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية ، ٢٣٤ ، ٢٣٦.

١٧ـ ابراهيم غلوم وآخرون ، الثقافة والمثقف في الوطن العربي.

١٨ـ د فوبليكوف ، المصدر السابق ، انظر ايضا ن .سفران ، المصدر السابق ، ١١٩ وفي حديث لجريدة السياسة الكويتية ، اعتبر الامير عبد الله ـ ولي العهد حاليا ـ هذه المحاولة الاشد خطورة وجدية ، انظر نص المقابلة في مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ١٩٨٣/٤.

١٩ـ أميل نخلة ، اميركا والسعودية ٣٧.

حوار

«الجزيرة العربية» تلتقي الشاعر أحمد مطر

الحرية هي الحاضنة الطبيعية للابداع ، والقمع لا يصنع شعرا

أنا بدون ناجي العلي نصف ميت، وهو معي نصف حي

الحاكم العربي ديناصور يبتلع كل شيء ولا يترك سوى الأيدي للتصفيق وأخذ البصمات!

■ متى يتجلى الابداع الاولي ، هناك من يعتقد بأن أجواء القمع هي التي تفجر الطاقات ، ويستشهدون على ذلك بنماذج أدباء الارض المحتلة ، سميح القاسم، محمود درويش، وربما ينطبق ذلك بنموذج آخر على العراق ، فكثير من شعراء العراق نبغوا في ظل القمع والديكتاتورية المزمنة في أرض الرافدين.. هل ترى أن أجواء الانفتاح والحرية أكثر تأثيرا على الابداع من قسوة القمع والارهاب؟.

ـ من قال أن القمع يصنع إبداعا؟..

كلا.. هذه شهادة في صالح الدكتاتورية. القمع يمسخ كل شيء ، ويقتل كل شيء. مبدعو القمع مثل ديدان الجبنة، حياتهم مستمدة من واقع القمع، وعملهم منه وفيه وحوله. إنهم يتحركون.. ولكنهم ديدان.

لعلك أردت القول بأن القمع يصنع المعاناة. نعم. يصنع المعاناة العظمى ، وهي شرط حيوي للابداع. لكنّ القمع نفسه لا يوفر سنتيمترا مكعبا من الهواء الطلق للتعبير عن هذه المعاناة. القمع في هذه الحالة يثير عاصفة من الافكار في عقل المبدع ، لكنه يستبق ذلك بوضع حشوة هائلة من الشمع الاحمر بين شدقيه.

المعاناة هي نار الابداع، والقمع وسيلة من وسائل اشعالها، لكنه ليس كل الوسائل، ولعله ينفرد بكونه وسيلة يحتاج معها المبدع الى الفرار اذا اراد أن يعبّر عن معاناته، أو أن يلوذ بالصمت. والصمت هو الإبداع الوحيد في ظل القمع، وصاحبه على كلّ حال مشكور عليه ، فالصمت في هذه الحالة ـ الصمت وحده ـ يعتبر مغامرة خطيرة النتائج بالنسبة لمن يرفض أن يتلوّى كالدودة في قطعة الجبن العفنة. هذا هو منتهى الابداع في ظلّ القمع. فهل يعجبك حقا

أما نماذج الادباء الذين ذكرتهم فلا تعتبر شهادة على أن القمع سبب للابداع. بل هي شهادة عكسية!

لأكن أكثر دقة وصراحة. فعلى الصعيد الشخصي لم يكن سميح القاسم ومحمود درويش مقموعين في الارض المحتلة. كانا يعملان ضمن آلية الدولة ، كمواطنين عضوين في حزب «راكاح» الاسرائيلي. لديهما موهبة؟ نعم. لديهما معاناة؟ نعم. لديهما مايؤمنان به ـ بغض النظر عن ماهيته ـ؟ نعم. تلك هي أسباب إبداعهما. أما القمع ـ كما أعرفه ـ فألف لا.

إن سميح القاسم كان ولا يزال يسافر من بلد الى بلد ، ثم يعود آمنا مطمئنا الى بيته وعمله، بجواز سفره الاسرائيلي. ولا يزال يتلو شعره في كل مكان ـ حتى في ايران ـ ولا يجد من يسأله (لماذا؟). ولا تزال أشعاره تطبع هنا وهناك وهنالك أمس واليوم وغدا. أهذا هو القمع؟. زن لي ، بالله عليك ، سبعة أطنان من هذا القمع من أجل عشائي وعشاء الاولاد!

أما محمود درويش، فقد خرج ولم يعد برغبته الخاصة. والرغبة الخاصة لا تسمى قمعا. وعندما كان ينشر أشعاره هناك قبل السياحة، لم يحكّ خشمه أحد.

من غيرهما؟. أميل حبيبي؟ أشهد أنه روائي من الطراز الاول. له موهبة عظيمة دون أدنى شك، وله معاناته الخاصة أيضا، لكن له، مع ذلك كله، حريّة لم استطع منذ ولادتي أن أحصل على واحد بالمائة منها في «بلاد العُرب أوطاني»!.

وهو للمناسبة عضو في الكنيست، وعضو في «راكاح» والحمد لله من قبل ومن بعد.

إنهم لم يسمحوا له بالكتابة فقط، بل منحوه جائزة الدولة أيضا، وقبلها شاكرا طبعا. ولست أدري ما اذا كان منحها وقبولها نكاية بي أم بالانظمة العربية!

من غيره؟ توفيق زيّاد؟ أنعم وأكرم. لقد صرخ هذا الشاعر في وجه المحتل:

(أهونُ ألفَ مرّة
أن تدخلوا الفيلَ بثُقب إبرة
من أن تميتوا باضطهادكم وميض فكرة
وتحرفونا عن طريقنا الذي اخترناه قَيد شَعرة).

وهو كلام ثوريّ رائع، لو أنه قاله في بعض البلدان العربية ، لأكّدوا له بالدليل القاطع أنهم يستطيعون ادخال الديناصور في ربع ثقب الابرة، على أن يتركوا المساحة الباقية من الثقب سكنا خاصا له ، كطعام للديناصور!

المهم. استطاع زيّاد أن يبدع لأنه لم يكن مقموعا. بل كان ولا يزال جزءا من تركيبة الدولة كمواطن اسرائيلي، وعضو «راكاح» وعضو كنيست، ورئيس بلدية.

أرجو أن لا يفهم من كلامي أن الكيان الصهيوني ماء بارد على قلب العطشان. كلا . إنهم سُمّ ذوّاف وقمعي الى أبعد حد. لكن قمعه بصفة خاصة على الاطفال العراة حين يكون ابداعهم حجارة، وعلى الشباب العُزّل حين يكون ابداعهم صلاة!

هناك مبدعون آخرون في الارض المحتلة، لكننا لم نسمع عنهم، لأن القمع يركلهم كل يوم من مدينة الى مدينة، ومن معتقل الى معتقل ، ومن شارع الى مقبرة ، ومن زنزانة الى منفى، ويكسر الاقلام بين أصابعهم ، ولا يتيح لتجاربهم أن تُصقل أو لبضاعتهم أن تزدهر.

هامش الحرية الذي تنفّس خلاله القاسم أو درويش أو سواهما، هو الذي أتاح لنا أن نعرفهم ، وليس سهلا على الجميع أن يرتدوا كمّامة راكاح ضدّ الغازات السامة.

إن عدم معرفتنا بأولئك الموهوبين المقموعين هو أكبر دليل على أن القمع يطفىء كُلّ ذبالة.

أما العراق... فهنا تسكب العَبَرات!

من هم الشعراء العراقيون الذين أنتجوا في ظلّ القمع؟

لا ياعزيزي.. الشعراء العراقيون إنما أنتجوا في ظل الغربة.. هربا من القمع. أنتجوا بالمعاناة مضافة الى الحرية.

عدّد لي على نصف أصابع رجليك كم شاعرا عراقيا في العراق اليوم؟

إذا استطعت الحصول على مصباح علاء الدين، واذا لم يكن خادم المصباح عميلا للمخابرات ، فأذعن لأمرك وامنح العراقيين حرية كاملة مداها خمس دقائق، فربما أمكنني في هذه الحال أن أدلّك على مليون شاعر.

أمّا الآن.. فماذا سوى الديدان؟!

شعراء العراق المبدعون إنما يوجدون اليوم في بعض بلاد العرب ـ بشرط ابداء المرونة مع الانظمة التي وافقت على وجودهم ـ وفي السويد ، وبريطانيا والدانمارك ، وكندا، وفرنسا، وقبرص ، ومالطا ، وهلمجرا.

أنا شخصيا، لم يكن لي أن أخرج ذخيرتي من النار لولا هربي. لولا ذلك ربما كنت مقتولا بالسكوت، أو مقتولا بالقتل، أو مقتولا بالرقص للجلاد، بعد الشنق طبعا!

المعاناة يا صديقي هي التي تفجر طاقة المبدع، والقمع حاجز صلب يوقف النفس في البعلوم.

المعاناة والقمع معا لا يرسمان سوى لوحة الطبيعة الصامتة. صامتة بالموت أو بالصمت وكلاهما عندي موت.

وليست المعاناة أن تتلقى ثلاث وجبات من الكرابيج كل ساعة، أو ثلاث وجبات من الجوع كل يوم.

بعض الناس يفهم المعاناة على غير وجهها الصحيح.

أنت يمكن أن تعاني وأنت شبعان، وأنت حر، وأنت معافى. الجائع لا يبدع. بل يموت من فقر الدم. والمستبعد لا يبدع. بل يموت من ثقل القيود. والمريض لا يبدع، بل يقدّم خدمة مجانية لطلبة الطب أثناء دروس التشريح!

المتنبي كان يعاني. إبداعه هو ضوء نار معاناته، لكنّه لم يكن ميتا من الجوع أو القمع، وللمناسبة أنه لم يبدع في العراق.. بل في حلب. كان في العراق قمع وكانت في حلب حرية. حتى بعد عودته من مصر لم يعرج على العراق، لأنه كان مبدعا.

أبو فراس الحمداني أمير وابن ملوك، لكنه كان يعاني. دعك من قصائده في الأسر. شعره الرائع كثير خارج هذه الحلقة.

إبن المعتز ابن خلفاء وخليفة ـ وإن يكن ليوم وبعض يوم ـ لكنه لم يكن إلاّ مترفا، غير أن المعاناة هي التي صنعت شعره، وأعطتنا من ابداعه صورا عديدة لليل والنهار، لا أحسب أن شاعرا استطاع أن يسخو بأكثر منها.

لماذا نبتعد؟

إن موظف البنك الأنيق «إليوت» زلزل العالم بملحمته «الأرض اليباب».. ولم يكن جائعا ولا مقموعا.

وفي الطريق خذ شوقي، البارودي، بدوي الجبل، الجواهري، الخ الخ.

إنني أستطيع أن أعدد لك كثيرا من الشعراء الذين أبدعوا وهم غير مقموعين أو ميّتين من الجوع. لكن قليليون هم الذين أبدعوا وهم جائعون. وما كانوا ليبدعوا لو تضافر انعدام الحرية مع جوعهم.

نعم أرى أن أجواء التفتح والحرية هي الحاضنة الطبيعية للابداع بشرط أن تتوفر المعاناة للمبدع.

■ ناجي العلي ، وأحمد مطر، لكل منهما نتاج ونكهة، هل هما مدرستان متوازيتان في الفن، متحدتان في المنهج والتحليل السياسي، ثم ماذا يمثل ناجي العلي بالنسبة لك؟.

ـ ناجي العلي وأحمد مطر صديقان قضت الظروف أن يعملا معا في جريدة واحدة. واحد يرسم والآخر يكتب.

كنت أبدأ الجريدة، وكان يختمها، وما بين هذين القوسين كانت الخلاصة الواضحة للوضع العام بالكلام والصورة. يمكنك القول إنني كنت أحيانا أكتب الكاريكاتير ، وإنه كان أحيانا يرسم الشعر.

الروابط بين شعري وبين رسم ناجي هي الصدق والعفوية والبراءة وحدة الشعور بالمأساة والتطهر التام في التعبير عنها، لم نكن عضوين في عصابة أو حزب أو حركة.. لا فرق.

كان كلّ منا دولة بلا شرطة ولا رقباء نشقّ الجرح بلا مواربة، كأيّ فلاح يشقّ الارض بفأسه.

التوافق النفسي بيننا كان واضحا تماما. كنت أعرفه ـ غيبا ـ إنه يكره ما أكره ويحب ما أحب وأن ما يثير غضبه يثير غضبي بالضرورة. كثيرا ماكنا نتفق في التعبير عن قضية ما، دون اتفاق مسبق. وهذا لا تفسير له سوى البراءة والفطرة النقية.

كنّا أحرارا حقا. نرى الاشياء بعين مجردة صافية، خالية من حول الايديولوجيا، أو مكاسب وأرباح الحزب أو المنظمة أو السلطة.

كنت ولا أزال أعتقد أن ناجي العلي هو الممثل الشرعي الوحيد، لا للشعب الفلسطيني وحده، بل للشعب العربي كله. فإذا استثنيت خنازير الانظمة، فإن كل عربي يرى نفسه عارية في رسوم ناجي.

ويكفي ناجي مجدا أنه حوّل من الكاريكاتير من وسيلة للاضحاك والتهريج الى سكّين قاطعة تقطر بالدم. كنا من قبل نرى الكاريكاتير فنضحك، وجعلنا نراه فنبكي. وهذا التحول ليس أمرا بسيطا. إنه عمل عبقري بمعنى الكلمة، تقف وراءه معاناة حقيقية، وصدق فائق، وشجاعة لا حدّ لها.

كان فيلسوفا وقائدا وممثلا شرعيا للاغلبية المذبوحة، والا فهل سمعت في حياتك أن دولا ومنظمات تجنّد كلّ طاقاتها من أجل قتل رسام كاريكاتير ضئيل الجسم، يكاد ينكسر في مشيته تحت أطنان الهموم؟

كم كان جبارا هذا الرجل الضئيل!

أنا بعد ناجي نصف ميت. وهو معي نصف حي. نصفه الحي باقي معي لينتقم. مازال ناجي يرسم بقلمي، ولا أزال أنا أكتب بريشته.

هل تسألني ماذا يمثل لي ناجي العلي؟

■ كثير من قصائد دواوينك ترسم صورة لأفكارك الخاصة، ومعاناتك الذاتية، ليس هناك ما يشير في كل دواوينك الى غير الالم والعاناة والغضب والسياسة مما يلقي ضوءا على حالة نفسية صعبة.. هل ترى أن شعرك الذي يعبّر عن ذاتك هو بالضرورة معبّرا عن آلام الامة التي قرّعتها بشعرك؟

ـ سؤالك هذا يذهلني!

هل كنت تتوقع أن ترسم قصائدي صورة لأفكار ابن عمي، أو معاناة ملاّ عليوي؟!

طبعا. كل قصائدي هي صورة من معاناتي وأفكاري الخاصة. أنا الذي انفعلت بها، أنا الذي صغتها.

لكن.. من أين جاءتني هذه المعاناة؟ وكيف تكونت هذه الافكار؟ أليس بسبب كوني سمكة في هذا البحر العاصف؟

هي إذن معاناة وأفكار الآخرين بصورة ما. هم لم يستطيعوا التعبير عنها، ولكن ربما كانت عندي موهبة فاستطعت أن أعبر عنها، وذلك بالتالي تعبير عنهم.

بعبارة أخرى.. أنا لا أنتظر عرائض الآخرين. أنا واحد من الآخرين، وما يقع لهم يقع لي، ولأنني أمتلك أداة التعبير فإنني أستخدمها في ابداء معاناتي. وهي معاناتهم أيضا.

ولكن هب أن الآخرين لا يحسّون بشيء. فهل يقتضيني ذلك أن أتقاعد عن الاحساس؟! نعم ليس في دواويني ما يشير الى غير الألم. وهذا لا يدل على «حالة نفسية صعبة»، بل على حالة سلطوية ثقيلة.

حالتي النفسية طبيعية جدا. لكن الاوضاع حولي كلها غلط. وهذا ما يستثيرني.

لو لم أكن طبيعيا لما أثارني شيء. ولو كانت الاوضاع صحيحة لما أثارني شيء. أنا وأوضاعنا العربية مثل «الطباق» في البلاغة متضادان دائما.

إعتبرني أنا الغلط. ولكن قبل أن تذهب دلني على أمر واحد صحيح في أوضاعنا. أمر واحد

فقط، لكي تجبرني على أن أضع طابوقة في جيبي وأقلع عن الخفّة.

إسمع هذه النكتة:

ـ الحمار يقف بجوار الحائط، جاعلا مؤخرته في الظل ورأسه في الشمس. لماذا؟

ـ لأنه حمار.

هذا هو عين ما أقوله في شعري. فإذا كان الواقف انسانا فينبغي أن يجذب رأسه الى الظل ويحترم انسانيته.

وإذا كان حمارا حقا، فلماذا يفزع عن تسميته باسمه؟

ولماذ يعتبر وصف موقفه نوعا من الاهانة، ولا يعتبر موقف نفسه هو الاهانة؟!

قلت آنفا أن شعري يعبّر عن ذاتي. لكن ذاتي ليست مجردة. إنها واحدة من ذوات عدة في محيط خانق واحد، تتجرع السموم ذاتها، وعلى هذا فشعري يعبّر بالضرورة عن آلام الامة.. الأمة التي أقرّعها بشعري أحيانا. ولماذا لا أقرّعها؟ هذا حقي. إنني لست منشدا في جوقة، أو مصفّقا في زفّة. أنا زرقاء اليمامة. مهنتي أن أرى ما لا يراه الآخرون، وأن أقول لقومي أن الشجر يمشي أو أن «حميَرَ» تغزوكم. وإذا قالت «حَذام» فعليهم أن يصدقوها لأنّ القول ما قالت «حذام».

يحدث للامم كثيرا أن تتصرف بغفلة، رغم معاناتها والويلات النازلة بها. وهنا يأتي دور الشاعر الحق ليوضح لها صورة ما حولها.

إن التقريع ليس عداوة دائما. بل ربما كان منتهى المحبة. إننا قد نضطر أحيانا الى صفع الحبيب أو هزّه بقوة اذا كان في غيبوبة. إننا نفعل ذلك من أجل جعله يستفيق، وهذا محبة.

إنني أنصر أخي ظالما أو مظلوما. أدفع عنه الظلم اذا ظلمه أحد، وأضرب على يده اذا ظلم. هذا هو جوهر تضامن وتفاعل الشاعر مع أمته.

لو كان هناك حبيبان وأصاب أحدهما العمى، فهل يفقأ الآخر عينيه إعرابا عن تضامنه معه، أم يأخذ بيده ويقوده ويجنبه عثرات الطريق؟

الشاعر حارس الثغور، وفنار الشواطىء الصخرية، وبوصلة السفن. واذا لم يكن كذلك فهو ليس شاعرا، بل «ركن ما يطلبه المستمعون»!

■ **صوّرت العذاب والقهر والاذلال والبؤس للشعب العربي، ثم دعوت الى الثورة والعنف واسقاط الانظمة، هل هذا ناتج عن احباط من أن الوضع العربي لا يسير باتجاه التغيير طبيعيا؟.. هل تعتقد فعلا أن المشكلة تنحصر في فساد الانظمة العربية؟**

ـ هذه المسألة مرتبطة جدا بما جاء في السؤال السابق.

نعم. لا أزال أؤمن بأنّ لكلّ فعل رد فعل مساويا له في المقدار ومغايرا له في الاتجاه، بل ربما تجاوزه في المقدار.

الصدى يتكرّر أكثر من الصوت، وكثيرا ما يكون أقوى.

أما القهر والعذاب والاذلال وجميع الاشياء السوداء التي «يتنعّم» بها الشعب العربي، فهي أمور لا تحتاج الى إثبات. إنها تحتاج الى نفي. ومن هذا المجنون الذي يستطيع أن ينفيها؟

لقد كنت ولا أزال مؤمنا بأن المفاوضة بين الذئب والحمَل باطلة من الأصل. وإذا اعتقدت أن الذئب يمكن أن «يتأنسن» فأنا لا أعتقد ذلك البتة. غاية يقيني أن الذئب لا يترك فريسته الا عندما يخاف. إن اشتعال فتيل من النار من شأنه أن يحسم الامر أكثر من اشتعال غابة من الصراخ. إن الذئب يخاف النار. أما الصراخ فلا يزيده الا شراسة.

يجب أن يكون هناك تكافؤ في القوى ليقوم العدل.

كانت لدى الحاكم قوّة الشرعية، وكانت لدى المحكوم قوّة الدستور والقضاء. أمّا الآن، ففي معظم أجزاء هذا الخراب المسمّى بالوطن العربي، ينهض الحاكم كديناصور يبتلع كل شيء ولا يترك للشعب سوى الايدي، لغرض التصفيق طبعا، ومن ثم لاغراض رفع البصمات.

لا شك أن للانظمة دورا كبيرا في مسخ شخصية الأمّة، بضغط القوة غير الشرعية التي تمتلكها.. لكنّني لا أبرىء ما يسمّونه «النخبة المثقفة» ولا أبرّىء الأمّة نفسها. وهذا مايجعلني أقرّع الأمّة، فثمة فرق بين أن تساق الى الموت قسرا وبين أن تنساق مغفلا.

بصراحة.. إن أغلب من نسمّيهم النخبة المثقفة ليسوا سوى أميّين «متدكترين» صنعتهم وزارات الاعلان ـ ليس لدينا وزارات إعلام ـ أو ماكينات الاحزاب، ووقفت تصفق لهم، وتدعونا الى الانبهار بهم. ولأننا نخشى أن نوصم بالجهل، فقد وقفنا نصفّق. تخيل.. عدد هائل من البشر يصفقون لعدد ضئيل من «البراغي»!!

إن رجل الشارع المطعون بالخنجر لا يحتاج الى نخبة حتى يشعر بالألم، لكن تلك النخبة ـ هذا ما رأيناه باعيننا ولمسناه بأرجلنا ـ هي التي تحتاج الى مغفّل تقول له «افترض أنك مطعون بوردة».. «النخبة المغفلة» لدينا هي وحدها التي استطاعت بلا حياء ولا وجل ان تقنعنا أن رصاصة الحاكم العربي في صدرونا «عسل»، وأن رصاصة الامبريالية «بصل».

عندي وصف آخر لهؤلاء المقالب، إنني أدعوهم ثيران المسلخ. فمن المعتاد أن يربى ثور أوكبش لقيادة الابقار أو الخراف الى الذبح.

إن هذه البهائم اذا رأت سكاكين القصابين ذعرت وأحجمت عن الدخول الى الرحبة، وعندئذ يجيئون بالثور المدرب فيضعونه في مقدمتها فإذا خار ومشى، خارت أو ثغت ومشت وراءه بكل سهولة، إنها روح القطيع.

لهذه النخب الثورية ـ نسبة الى الثور ـ أن تفعل ما تشاء في مسلخ البقر. لكن وطن البشر ليس من اختصاصها وعليها أن ترحل أو تُركل.

هذه النخب الجوفاء لا تثير غضبي. بل تثير احتقاري. إنما يشعل غضبي حقا هو أن أرى جانبا كبيرا من هذه الامة يتطوع ليكون قطيعا من البقر.. وبوجود الثيران او بغيابها.

لا أنزّه أحدا من حكامنا أبدا لكن لا أكتمك إنني ـ وخاصة بعد أزمة الخليج ـ بت اعتقد أن ثلثي المشكلة يكمنان في غبائنا نحن.

كلّ مجرم ملحد كافر عديم الاصل، يذبح ويعيق ويشرد سنويا مايقارب من مليون انسان، يكفي في لحظة ضعفه أن يكتب بخطه الركيك كأخلاقه، عبارة «الله أكبر» على العلم، ويدعو الى الجهاد حتى تجد غالبية الامة تهتف بحياته.

الكارثة أنه حتى بعد جلاء الصورة ووضوح الامر، مازال بعض الناس يظن خيرا بهذا الأفّاق الذي سلّم الارض والعباد للقوى الكبرى على طبق من رماد!

أما «النخبة» فهي مازالت تنظّر للنصر الهزيمة!

إنني أتجاوز عن هؤلاء المأفونين لأنهم يؤدون عملا متفقا عليه، ويقبضون أجرهم عنه، لكنني لا أتجاوز عن غفلة الضحايا الذين يباركون خنجر القاتل.

إن هذا الامر ـ وأمثاله ـ هو ما يجعلني أقرّع أمتي. إنني أحب أمتي ولا أريد لها أن تكون سكرانة بأنخاب «النخبة المشبوهة». ولا أريد لها أن تكون غبية. سمّها أنانية. أنا جزء من أمتي ولا أحب أن أكون غبيا.

■ **أنت تعوّل كثيرا على دور الشعر في التغيير.. ترى الى أي حد يمكن الإعتماد عليه في دفع الشعوب نحو تحقيق كرامتها وانسانيتها؟**

ـ الوعي هو الذي يدفع الجماهير نحو التغيير.. فإذا كان الشعر قادرا على اثارة الوعي، فهو بلا ريب سلاح فعّال في هذه الحالة.

أنا شخصيا، أدرك أن شعري، في الأعم، يتجه الى هذا الهدف، لكنني لست مهتما كثيرا بأن أؤطره بتسمية ما. فحتى اذا كان أقصى ما يبلغه هو أن يحرّك الاحاسيس الراكدة لدى الآخرين فهذا يكفي.

أما بالنسبة لي فهو ليس سلاحا فعّالا فقط، إنه سلاحي الوحيد. به وحده أستطيع أن أحسن الدفاع عن روحي.

مرة أخرى أؤكد أن ما يعنيني من شعري قبل كل شيء، هو أن أدافع به عن ضميري.

تقرير خاص لمنظمة العفو الدولية

تصاعد عمليات الاعدام العلنية في المملكة العربية السعودية

ملخص :

■ أعدم ١٠٥ أشخاص بصورة علنية في المملكة العربية السعودية خلال العام الماضي ، بعد ادانتهم بجرائم جنائية او جنسية ، وهذا هو ثاني اعلى رقم تسجله منظمة العفو الدولية لعدد من اعدموا في السعودية خلال عام واحد. وتشعر المنظمة ببالغ القلق خشية أن يكون ذلك بمثابة اتجاه جديد ، ولأن عقوبة الاعدام تُستخدم الآن أكثر من ذي قبل ، مما يُعد خرقا للقرار رقم ٦١/٣٢ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر / كانون الأول ١٩٧٧ ، والذي يطالب فيه الدول الاعضاء بالعمل على الغاء عقوبة الاعدام. ومما يقلق منظمة العفو الدولية ايضا ان احكام الاعدام صدرت ضد أولئك الضحايا بعد محاكمات جائرة ، إذ لاتوجد نقابة للمحامين في المملكة العربية السعودية ، ولا يحضر محامو الدفاع المحاكمات بشكل رسمي. وفضلا عن ذلك ، يقضي النظام القانوني المعمول به في المملكة العربية السعودية بجواز ادانة المتهم استنادا الى «الاعترافات» التي أدلى بها فحسب. وتشعر منظمة العفو الدولية بقلق بالغ خوفا من ان تكون هذه «الاعترافات» يتم انتزاعها بالاكراه ، خاصة وأنه من المعروف ان استخدام التعذيب والمعاملة السيئة ضد المشتبه فيهم أمر شائع في المملكة العربية السعودية.

إن منظمة العفو الدولية تعارض عقوبة الاعدام دون أدنى تحفظ ، حيث ترى أنها تمثل اقصى صنوف المعاملة القاسية واللاانسانية والمهينة ، كما أنها انتهاك للحق في الحياة المنصوص عليه في الاعلان العالمي لحقوق الانسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الانسان. وتهيب المنظمة بحكومة المملكة العربية السعودية ان تقوم بتخفيف احكام الاعدام ، والحد من عدد الجرائم التي يُعاقَب عليها بالاعدام في السعودية ، سعيا الى الغاء استخدام عقوبة الاعدام تماما.

مقدمة :

سجلت منظمة العفو الدولية ١٠٥ حالات اعدام علنية نُفِّذت في المملكة العربية السعودية خلال العام الماضي ، وهو ثاني اعلى رقم تسجله المنظمة لعدد من اعدموا في السعودية في عام واحد. ففي خلال نفس الفترة من عام ١٩٩١ حتى عام ١٩٩٢ ، على سبيل المثال ، أُعدم ٢٥ شخصا ، وفي الفترة من عام ١٩٩٠ حتى عام ١٩٩١ أُعدم ١١ شخصا (انظر الجدولين ١ و ٢). وتشعر منظمة العفو الدولية بقلق شديد من جراء تزايد عدد الاعدامات العلنية ، وتزايد عدد الجرئم التي يُعاقب عليها بالاعدام ، وتخشى المنظمة من احتمال ان يكون ذلك منحى جديدا متناقضا للهدف الذي اقرته الجمعية العامة للامم المتحدة ، والمتمثل في الحد تدريجيا من عدد الجرائم التي يجوز المعاقبة عليها بالاعدام ، وذلك سعيا الى تحقيق الأمل المنشود ، وهو الغاء تلك العقوبة في كافة بلدان العالم. والجدير بالذكر أن المقرر الخاص المعني بحالات الاعدام الفوري او التعسفي قد اعرب عدة مرات عن قلقه من تزايد واتساع نطاق الجرائم التي تقع تحت طائلة عقوبة الاعدام في بلد بعينه ، وورد ذلك مؤخرا في ثنايا تقريره الذي يغطي عام ١٩٩٢ (وثيقة الامم المتحدة رقم E/CN.4/1993/46 :

كما تشعر منظمة العفو الدولية بالقلق من ان بعض الجرائم التي يُعاقَب عليها بالاعدام في المملكة العربية السعودية لا تندرج ضمن الجرائم المتعمدة التي تفضي الى الموت او غير ذلك من العواقب البالغة الخطورة ، ومن ثَم فإن فرض عقوبة الاعدام في مثل هذه الحالات يُعَد انتهاكا للبند الأول من ضمانات المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة (١٩٨٤/٥٠) ، والذي ينص على انه :

«في البلدان التي لم تلغ عقوبة الاعدام ، لايجوز ان تفرض عقوبة الاعدام الا في اخطر الجرائم على ان يكون مفهوما أن نطاقها ينبغي الا يتعدى الجرائم المتعمدة التي تسفر عن نتائج مميتة او غير ذلك من النتائج البالغة الخطورة».

وفضلا عن ذلك ، يُعَدُّ الارتداد عن الاسلام من الجرائم التي تستوجب عقوبة الاعدام في المملكة العربية السعودية. ومن المعروف أن حق جميع الاشخاص في التمتع بحرية التعبير وحرية الدين هو من الحقوق التي تكفلها المعايير الدولية لحقوق الانسان ، ومن بينها اعلان الامم المتحدة بشأن القضاء على جميع اشكال التعصب والتمييز القائمين على اساس الدين او المعتقد ، والمادة ١٨ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، والمادة ١٨ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

ومن ناحية أخرى ، تُفرَض عقوبة الاعدام في المملكة العربية السعودية في أعقاب محاكمات لاتفي بالمعايير الدولية للمحاكمات العادلة ، التي يحرم المتهمون من أبسط الحقوق الأساسية خلال فترة الاعتقال السابق على المحاكمة ، بما في ذلك حق الاستعانة بمحامين او الحصول على رعاية طبية مستقلة ، والحق في المثول امام القضاء على وجه السرعة ، وإمكانية الطعن في اعتقال المتهم امام احد القضاة ، وكذا اتاحة مايكفي من وقت ومن تسهيلات للمتهمين لاعداد دفاعهم. وفضلا عن ذلك ، يُحرم المتهمون من حقهم في أن يتولى أحد المحامين تمثيلهم رسميا أثناء المحاكمة ، مما يعد أمرا منافيا للمادة ٩ والمادة ١٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، ولغيره من المعايير الدولية لحقوق الانسان المتعلقة بشروط المحاكمة العادلة.

وبالاضافة الى ذلك ، صدرت احكام الاعدام على كثير من الضحايا استنادا الى «الاعترافات» المنسوبة اليهم ، ليس إلا. ومن شان هذا أن يشكل حافزا لاستخدام وسائل التعذيب أحيانا في إكراه المشتبه فيهم على الادلاء بـ «اعترافات». ومن جهة أخرى ، تقاعست المحاكم في السعودية مرارا عن

لتحقيق في دعاوي التعذيب ، ومابرحت هذه المحاكم تعتبر «الاعترافات» المنتزعة تحت وطأة التعذيب أدلة مقبولة عند إصدار احكامها ، مما يمثل انتهاكا للمواد ٨ و ٩ و ١٢ من إعلان الامم المتحدة الخاص بحماية جميع الاشخاص من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة او العقوبة القاسية او اللاانسانية او المهينة.

الاجراءات القانونية

لا يوجد في المملكة العربية السعودية قانون للعقوبات ولا قانون للاجراءات الجنائية ، وإنما يقوم التشريع القانوني بأكمله في المملكة على

الشهر	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
يناير		٢			١٤
فبراير	٢	٨		٣	٩
مارس	١٤	٣		١	
أبريل	١١			١	١٤
مايو	٤		٩		٧ (حتى ١٥ مايو / ايار)
يونيو	٦	١	٧	٢	
يوليو		١	٣	٤	
أغسطس	٢		٢	٩	
سبتمبر	٢٦			٨	
اكتوبر	١١			١٠	
نوفمبر	٢٠		٢	١٠	
ديسمبر	١٥		٦	١٨	
الأجمالي	١١١	١٥	٢٩	٦٦	

الجدول (١)

عدد الاعدامات التي تم تنفيذها كل شهر في الفترة من ١٩٨٩ الى ١٩٩٣

الشريعة الاسلامية ، مع الاستناد بشكل خاص إلى المذهب الحنبلي ، وهو أحد المذاهب الاربعة في الفقه الاسلامي السني (١). والمصادر الرئيسية التي تُستمد منها احكام الشريعة هي : القرآن الكريم ، والسنة ، وهي ماتنسب الى النبي محمد ـ ص ـ من قول او فعل ، والاجماع ، أي إتفاق جمهور العلماء بشأن مسألة ما ، ثم القياس (٢) ، ويعني إلحاق أمر لانصّ فيه من الكتاب والسنة بآخر منصوص على حكمه وتطبيق نفس الحكم عليه لتساوي الأمرين في علة هذا الحكم ، أي أنه يجوز الاستناد الى سابقة في التاريخ الاسلامي لأصدار حكم بخصوص حادثة معاصرة. ومن ثمّ ، فبينما يُقال ان النظام القانوني في المملكة العربية السعودية يقوم على أساس مبادىء الهية ، فمن الواضح أن الاجماع والقياس هما بمثابة تأويلات بشرية لتلك المبادىء.

وتُعد عقوبة الاعدام من الحدود التي توجبها الشريعة الاسلامية ، ومن بين الجرائم التي يُقام على مرتكبها حد القتل الردة ، وبعض اعمال التخريب ، والخيانة العظمى ، والتآمر ضد الدولة ، وبعض جرائم السطو التي تنطوي على استخدام العنف. كما تفرض عقوبة الاعدام في الجرائم الجنسية ، مثل الزنا إذا كان مرتكبه محصنا «أي متزوجا» ، والاغتصاب ، بالاضافة الى جرائم القتل العمد مع سبق الاصرار ، وفي بعض الاحيان تُفرض العقوبة على مرتكبي جرائم القتل الادنى درجة.

واستكمالا لأحكام الشريعة الاسلامية ، تقوم الدولة بإصدار قرارات وقوانين في شكل مراسيم وأوامر ملكية ، او قوانين ولوائح محلية بشرط ألا تتعارض مع أحكام الشريعة الاسلامية. ففي ١٨ فبراير / شباط ١٩٨٧ ، وسعت المملكة العربية السعودية من نطاق عقوبة الاعدام ، حيث قامت «هيئة كبار العلماء» ـ وهي أعلى هيئة دينية في المملكة ويناط بها تفسير أحكام الشريعة الاسلامية ـ بإصدار فتوى شرعية بموجب القرار رقم ١٣٨ ـ الذي ينص على توقيع عقوبة الاعدام على من تثبت عليهم تهمة تهريب المخدرات او تلقيها من الخارج او توزيعها. وقد صدق الملك فهد بن عبد العزيز على هذا القرار في مارس / اذار ١٩٨٧ ، ومنذ ذلك الحين أُعدم مالايقل عن ٦٨ شخصا لادانتهم بجرائم تتعلق بالمخدرات.

وفي ٢٤ أغسطس / آب ١٩٨٨ تم توسيع نطاق عقوبة الاعدام مرة أخرى ، حيث أصدر مجلس «هيئة كبار العلماء» القرار رقم ١٤٨ ، والذي ينص على توقيع عقوبة الاعدام على المدانين بارتكاب عمل من أعمال التخريب او «الافساد في الارض» التي «تزعزع الأمن بالاعتداء على الأنفس والممتلكات الخاصة او العامة». وتشمل هذه الأعمال «نسف المساكن او المساجد أو المدارس او المستشفيات والمصانع والجسور ومخازن الاسلحة والمياه والموارد العامة لبيت المال كأنابيب البترول ونسف الطائرات او خطفها». والمعروف أنه قبل أصدار هذا القرار لم يكن المدانون بهذه الجرائم يُعاقبون بالاعدام الا اذا ادت الجريمة الى خسائر في الارواح. وفي سبتمبر / أيلول ١٩٨٨ ، أعدم أربعة من مواطني السعودية في مدينة الدمام ، حيث طبقت عليهم الفتوى رقم ١٤٨ بأثر رجعي على مايبدو. أذ أدينوا بتهمة تهريب متفجرات من الخارج وتفجير صهاريج للوقود في منشآت النفط في الجبيل بالمنطقة الشرقية. وفي سبتمبر / أيلول ١٩٨٩ أعدم ١٦ مواطنا كويتيا بعد ادانتهم بوضع قنابل في مكة المكرمة في يوليو / تموز أثناء تأدية مناسك الحج هناك. وقد صدرت الاحكام على الستة عشر بعد محاكمات لم تف بادنى المعايير الدولية للمحاكمات العادلة ، فلم يُسمح للمتهمين بتوكيل محامين يتولون الدفاع عنهم ، وكان الاساس الوحيد لأدانتهم هو «اعترافات» انتزعت تحت وطأت التعذيب / حسبما ورد. وهذا التزايد في عدد الجرائم التي يعاقب عليها بالاعدام يُعَد أمرا مناقضا للهدف الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة ، والمتمثل في الحد تدريجيا من عدد الجرائم التي يجوز معاقبة مرتكبيها بالاعدام.

ويجري في المملكة العربية السعودية نظر القضايا المنطوية على جرائم يُعاقب عليها بالاعدام امام «المحاكم الكبرى» أولا ، ثم تحال تلقائيا أحكام الاعدام التي تصدرها هذه المحاكم الى محكمة الاستئناف ، التي يُحال قرارها بدوره الى «الهيئة الدائمة لمجلس القضاء الاعلى» لأعادة النظر فيه ثم التصديق عليه ، وتتكون هذه الهيئة الدائمة من خمسة اعضاء. ويتم التصديق النهائي على الحكم بموجب مرسوم ملكي. ولاتوجد نقابة للمحامين في المملكة العربية السعودية ، وليس للمدعى عليهم الحق في توكيل محام يحظر المحاكمة رسميا. وخلال جلسات «المحكمة الكبرى» ، يقوم القاضي الذي يرأس هيئة المحكمة باستجواب الشهود والمتهم «او المتهمين» قبل اصدار الحكم. وكثيرا مايكون الاساس الوحيد الذي يقوم عليه حكم الادانة هو «الاعتراف» ، وترى منظمة العفو ان من شان هذا الامر أن يشكل حافزا يدفع المسؤولين عن الاستجواب الى اكراه المتهمين على «الاعتراف» ، بما في ذلك استخدام وسائل التعذيب والمعاملة السيئة. وتؤيد هذا الرأي الشهادات والافادات التي تلقتها المنظمة من معتقلين سابقين. وتجدر الاشارة الى ان المادتين ٨ و ٩ من اعلان الامم المتحدة الخاص بحماية الاشخاص من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة او العقوبة القاسية او اللاانسانية او المهينة تنصان بوضوح على انه فيما يتعلق بجميع ادعاءات التعذيب ، وحيثما وُجدت أسباب معقولة للاعتقاد بوقوع عمل من اعمال التعذيب ، يجب على السلطات المختصة في الدولة المعنية أن تشرع فورا في اجراء تحقيق محايد. كما تنص المادة ١٢ من هذا الاعلان على أنه :

«اذا ثبت ان الادلاء ببيان ما كان نتيجة للتعذيب او غيره من ضروب المعاملة او العقوبة القاسية او اللاانسانية او المهينة ، لا يجوز اتخاذ ذلك دليلا ضد الشخص المعني ....»

أساليب الاعدام

تُنفّذ أحكام الاعدام في المملكة العربية السعودية بقطع الرأس باستخدام سيف حاد إذا كان المحكوم عليه من الذكور ، بينما يتم عادة اعدام الاناث رميا بالرصاص ، ويجوز أيضا إعدام النساء المتزوجات المدانات بتهمة الزنا رجما بالحجارة حتى الموت. وكانت آخر مرة سجلت فيها منظمة العفو الدولية تنفيذ حكم الاعدام على هذا النحو في عام ١٩٨١. وتُنفّذ الاعدامات في المدن الكبرى في المملكة ، وعادة مايجري ذلك عقب صلاة الجمعة ، في ساحة تقع أمام قصر أمير المنطقة. ويكون أحد الاطباء حاضرا في موقع تنفيذ الاعدام ، حيث يقوم بفحص جثة المحكوم عليه للتأكد من وفاته. ويتسم اسلوب الاعدام بقطع الرأس بالعنف والشدة البالغة التي تترك أثرا مروعا لدى كل من يعنيهم الأمر ، سواء أكانوا من الضحايا او من ذويهم او من المتفرجين. ورغم الادعاء القائل بأن الاعدام بقطع الرأس يُعَد اسلوبا سريعا و«رحيما» ، فقد استدعى الامر في بعض الحالات عدة ضربات بالسيف على عنق الضحية قبل أن يعلن الطبيب موته ، مما يسبب كربا شديدا ومعاناة تفوق الوصف.

ويتولى تنفيذ أحكام الاعدام في المملكة العربية السعودية موظف بوزارة الداخلية ، يُطلق عليه أسم «منفّذ أحكام القصاص» ، وقد ذُكر انه يتلقى مكافأة عن كل عملية اعدام يقوم بتنفيذها. ففي ٦ ابريل / نيسان ١٩٨٩ ، نشرت صحيفة «المدينة المنورة» السعودية مقابلة مع شخص يُدعى سعيد بن عبد الله بن مبروك البيشي ويعمل منفذا لأحكام القصاص في إمارة مكة المكرمة

منذ اكثر من ٣٥ عاما. ويزعم سعيد البيشي أنه قام خلال هذه السنوات بقطع رؤوس مايزيد عن ٦٠٠ مجرم حُكم عليهم بالاعدام، بالاضافة الى قطع اكثر من ٩٠ يدا من مفصل الكف لأشخاص ادينوا بجرائم سرقة. وقصّ سعيد البيشي في هذه المقابلة بعض المواقف التي تعرض لها قائلا :

«هناك مواقف عدة منها الصعبة ومنها الطريفة والغريبة ، أما اصعبها واغربها فهو أنني قمت ذات مرة في مدينة مكة المكرمة بتنفيذ حد القتل في شخصين أقدما على قتل زميل لهما ودفنه في احدى المزارع بوادي فاطمة .. ـ كنا ـ في ساحة العدل امام الحرم المكي الشريف ، وقمت بعد قراءة البيان بضرب عنق الاول منهما ، ومن ضربة واحدة سقط الرأس امامه وامام المجرم الآخر الذي لازال في انتظار السيف ، ولما اقتربت من هذا الآخر إلتفت اليّ بنظرة شاخصة غريبة ، ولم تأخذني به رأفة لأنه مجرم ويستحق العقاب ، فعالجته بضربة في عنقه ، وسقط منكبا على الارض ، وكشف عليه الطبيب وأعلن موته ، لكن يظهر انه تأثر من رؤيته لرأس زميله فأصيب بصدمة سكت على اثرها نبض قلبه للحظات».

وأضاف البيشي أن الضحية في هذه الحالة لم يكن قد توفي ، وتطلب الأمر ضرب عنقه بالسيف مرة أخرى. وفي موضع اخر من حديثه قال البيشي إن «قلة من ماتوا بضربتين وحالات نادرة وقليلة جدا تطلب ثلاث ضربات».

حـالات الاعـدام

شهد العام المنصرم تنفيذ حكم الاعدام في ١٠٥ أشخاص ، أدين ٥٥ منهم بتهمة القتل العمد ، وضمنهم أربعة أدينوا كذلك بتهمة الاغتصاب. كما أدين ٣٨ شخصا بتهم تتعلق بالمخدرات ، وأتهم أحدهم بتصنيع الخمور أكثر من مرة. وأدين ستة أشخاص بتهمة الاغتصاب او اللواط ، وثلاثة بتهمة السطو المسلح ، واثنان بتهمة الزنا ، بينما أدين شخص واحد بتهمة الردة. وكان ٤٨ من الذين أعدموا من مواطني المملكة العربية السعودية ، أما الباقون فكان بينهم مواطنون من باكستان والسودان والفلبين ونيجيريا والصين.

وإذا كانت منظمة العفو الدولية تقر بأن من حق الحكومات ان تقدم الى ساحة العدالة اولئك المسؤولين عن ارتكاب افعال من المعترف بأنها جرائم جنائية ، مثل القتل العمد والاتجار في المخدرات والاغتصاب ، فإنها تصر على انه ينبغي إجراء محاكمات عادلة لهؤلاء المتهمين ، بما يتماشى مع المعايير الدولية الاساسية ، وينبغي معاقبتهم اذا ثبتت التهمة عليهم ، ولكن لايجوز إعدامهم بأية حال من الاحوال.

وقد أدين كل من سالم بن جابر السبيعي وحمد بن أحمد آل زين ، وكلاهما من مواطني المملكة العربية السعودية ويعملان في مصلحة الجوازات ، بتهمة ارتكاب الزنا مع عدد لم يفصح عنه من النساء. وذكر بيان أصدرته وزارة الداخلية أن الرجلين ارتكبا جرائمهما مستغلين منصبهما الرسمي وحاجة الضحايا لخدماتهما. وقد اعدم الرجلان علنا بقطع رأسيهما يوم الجمعة ١٤ اغسطس / آب ١٩٩٢ في مدينة الرياض.

وأفادت الانباء أن مواطنا باكستانيا يُدعى شاكر الله سيف الرحمن أجون خان ، أُعدم بقطع رأسه يوم ٢٢ يناير / كانون الثاني ١٩٩٣ ، في ميدان عام في مدينة جدة ، بعد ادانته بتهريب الهيروين الى المملكة. وقد تم التصديق على الحكم الصادر ضده قبل اعدامه بأقل من اسبوعين. وفي حالة أخرى ورد أنه تم تنفيذ حكم الاعدام في خمسة مواطنين سعوديين بعد ادانتهم بتهريب الحشيش الى المملكة ، ففي يوم الجمعة ٣ ابريل / نيسان ١٩٩٣ اعدم كل من مرزوق عيد سويعد العميري ، وعطا الله قبلان سالم العمراني ، ومقبل حميد عبد العصابين العمراني ، وأحمد سليمان سليم السواعدة العمراني ، ومرزوق سليمان سعيد العميري ، حيث قطعت رؤوسهم في ميدان عام في تبوك.

وفي ٣ سبتمبر / أيلول ١٩٩٢ أُعدم صادق عبد الكريم مال الله بقطع رأسه علنا في القطيف بالمنطقة الشرقية ، بعد إدانته بتهمة الارتداد عن الاسلام والتجديف. وقد قبض على صادق مال الله ، وهو سعودي شيعي ، في ابريل / نيسان ١٩٨٨ وأتهم بإلقاء حجارة على احدى دوريات الشرطة ، وورد انه وضع في الحبس الانفرادي لفترات طويلة خلال الشهور الاولى من اعتقاله ، كما تعرض للتعذيب قبل مثوله للمرة الاولى امام احد القضاة في يوليو / تموز ١٩٨٨. وورد ان القاضي طلب منه التحول من المذهب الشيعي الى المذهب السني الوهابي ، وزُعم انه وعده باصدار حكم أخف عليه اذا أذعن لهذا الطلب ، ولما رفض ، أقتيد الى سجن المباحث العامة في الدمام حث ظل محتجزا حتى أبريل / نيسان ١٩٩٠ ، ثم نُقل الى سجن المباحث العامة في الرياض ، وظل هناك حتى تاريخ إعدامه. ومن المعتقد أن صادق مال الله كان قد شارك في جهود ترمي الى إتاحة المزيد من الحقوق للأقلية الشيعية في المملكة العربية السعودية.

وفي ٩ أبريل / نيسان ١٩٩٣ أُعدم ثلاثة رجال وصلبت أجسادهم في مدينة الحقل بإمارة تبوك / وهم : جمعة بن محمد بن مسيعيد الدير العمراني ، وموسى بن ابراهيم بن رفيع المسعودي ، وكلاهما من مواطني المملكة العربية السعودية ، وبهنساوي حمادة محمد على ، وهو مصري ، وكانوا قد أدينوا بتهمة قتل سليم بن سليمان بن مسيعيد العميري وزوجته وأطفاله الاربعة ، فضلا عن اغتصاب الزوجة.

استنتاجات وتوصيات منظمة العفو الدولية

تعارض منظمة العفو الدولية عقوبة الاعدام بشكل مطلق ، إعتقادا منها بأنها تمثل أقصى أشكال المعاملة القاسية واللاانسانية والمهينة ، وأنها انتهاك للحق في الحياة المنصوص عليه في الاعلان العالمي لحقوق الانسان وسائر المواثيق الدولية المعنية بحقوق الانسان. وتعمل منظمة العفو الدولية من أجل الغاء عقوبة الاعدام في كافة انحاء العالم ، وتطالب باستخدام الرأفة في جميع الحالات التي يُخشى أن يكون تنفيذ الاعدام فيها وشيكا ، وذلك بغض النظر عن طبيعة الجريمة التي أُدين بارتكابها الشخص المحكوم عليه بالاعدام. وترى منظمة العفو الدولية ان الاعدام عقوبة نهائية لارجعة فيها ، ومن الجائز تطبيقها على الابرياء ، كما أنها تُقسّي قلوب كل من يشاركون في تلك العملية وتجردهم من انسانيتهم ، ثم أن الاعدام عمل من اعمال العنف ، والعنف ينزع بدوره الى إثارة مزيد من العنف ، وكثيرا ماتستخدم عقوبة الاعدام كأداة لقمع المعارضة او الجماعات العرقية او الدينية او الفئات المحرومة من حقوقها ، فضلا عن انها تتنافى مع المبدأ العقابي المقبول على نطاق واسع ، والذي يقضي برد الاعتبار للمجرمين المدانين. ولئن كانت منظمة العفو الدولية تقر تماما بحاجة الحكومات الى اتخاذ اجراءات فعالة لمعاقبة الاشخاص الذين تثبت إدانتهم بأفعال من المعترف بأنها جرائم جنائية ، فإنه لم يثبت قط أن عقوبة الاعدام كانت اكثر فعالية من غيرها من العقوبات او اشد منها ردعا للجريمة.

إن تزايد عدد عمليات الاعدام في المملكة العربية السعودية خلال الشهور

الاخيرة ، وسن تشريع يزيد من عدد الجرائم المعاقب عليها بالاعدام يعد أمرا مناقضا لقرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ٣٢/٦١ الصادر في ٨ ديسمبر / كانون الاول ١٩٧٧ ، والذي اكد مجددا على أن : «الهدف الاول الذي ينبغي السعي الى تحقيقه في ميدان عقوبة الاعدام هو الحد التدريجي من عدد الجرائم التي تجوز المعاقبة عليها بالاعدام ، على اعتبار ان من المستصوب الغاء هذه العقوبة». وتحث منظمة العفو الدولية السلطات في المملكة العربية السعودية على إتخاذ خطوات فورية لوقف الاعدامات والحد من عدد الجرائم التي يُعاقب عليها بالاعدام سعيا الى الغاء عقوبة الاعدام نهائيا. كما تحث المنظمة بوجه خاص على عدم فرض عقوبة الاعدام عقابا على جرائم لا تفضي الى الموت عمدا او الى غير ذلك من النتائج البالغة الخطورة ، وكذلك عدم فرضها عقابا على جرائم مثل الردة. إذ أن حق جميع الاشخاص في التمتع بحرية التعبير والدين أمر تكفله المعايير والمواثيق الدولية لحقوق الانسان.

وتشعر منظمة العفو الدولية بقلق بالغ من جراء صدور الاحكام على الضحايا بعد محاكمات جائرة ، ومن احتمال إدانة أشخاص أبرياء وإعدامهم. ومما يقلق المنظمة ايضا أنه من الجائز أصدار أحكام الادانة استنادا الى «الاعترافات» فحسب ، لاسيما وأنه قد ثبت معروفا أن اساليب التعذيب والمعاملة السيئة تستخدم ضد المشتبه فيهم في المملكة العربية السعودية. وتحث المنظمة السلطات السعودية على السماح للمدعى عليهم بالاستعانة بمحامين للدفاع عنهم أثناء المحاكمات ، والسماح لهم بالحصول على رعاية طبية من جانب اطباء مستقلين عن الحكومة. كما تطالب المنظمة السلطات بإجراء تحقيقات فورية ونزيهة بخصوص جميع إدعاءات التعذيب ، وبألا يعتمد في المحاكم على «اعترافات» من المحتمل ان تكون قد أُنتزعت تحت وطأة التعذيب ، وذلك وفقا لما ينص عليه إعلان الامم المتحدة بحماية جميع الاشخاص من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة او العقوبة القاسية او اللاانسانية او المهينة.

كما تشعر منظمة العفو الدولية بالقلق من مشاركة بعض الاطباء وذوي المهن الطبية في تنفيذ عقوبة الاعدام ، وترى أن مشاركتهم تُعد انتهاكا للاخلاقيات المهنية. وتدعو المنظمة جميع العاملين في مهن طبية الى عدم المشاركة في تنفيذ عمليات الاعدام او تسهيل حدوثها.

١٩٨٠	٧٩ - من بينهم ٦٣ أدينوا بجرائم سياسية
١٩٨١	١٤ - من بينهم شخص أعدم رجما بالحجارة
١٩٨٢	١٦
١٩٨٣	٢١
١٩٨٤	٢٣
١٩٨٥	٤٥
١٩٨٦	٢٤
١٩٨٧	٥٤
١٩٨٨	٢٦ - من بينهم ٤ أدينوا بجرائم سياسية
١٩٨٩	١١١ - من بينهم ١٦ أدينوا بجرائم سياسية
١٩٩٠	١٥
١٩٩١	٢٩
١٩٩٣	٦٦
١٩٩٣	٤٤ (حتى ١٥ مايو)

الجدول (٢)

إجمالي عدد الاعدامات المنفذة سنويا ، والتي سجلتها منظمة العفو الدولية منذ عام ١٩٨٠

هوامش :

(١) - أما المذاهب الثلاثة الاخرى في الفقه الاسلامي السني فهي : الشافعي والحنفي والمالكي.

(٢) - لا يأخذ الشيعة بالقياس ، بل يحل محله عندهم الاجتهاد أو حكم العقل ، إنطلاقا من أنه لا يمكن الركون الى أحداث الماضي في ذاتها للفصل في الاحداث والمواقف الراهنة.

حفلة اعدام على ضفاف الدانوب !

■ على ضفاف نهر الدانوب ، بالعاصمة النمساوية فيينا انعقد المؤتمر الدولي لحقوق الانسان ، بمشاركة وفود ١٥٥ دولة بالاضافة الى الفي منظمة حقوقية غير حكومية ، وخلال الاسبوع الاول من انعقاد المؤتمر ألقيت مئات الخطابات من أنظمة تحترم او تتنكر لحقوق الانسان ، وبين نصف مليون كلمة ألقيت خلال الاسبوع الأول ، كان هناك نسبة كبيرة من «الهذيان» من قبل انظمة استبدادية ، تغنّت في فيينا بأمجاد الديكتاتورية وارتشفت انخاب القمع ، وانتشت بخلاصها من ترف الحرية ، وهو مادفع الامين العام لمنظمة العفو الدولية «بيير ساني» الى القول ان الاسبوع الاول من هذا المؤتمر كان «اسبوع عار»!.

وقد شاركت الوفود العربية من أجل «تسجيل حضور» ، في حفلة الجلاد والضحية» ، لكن كان ابرز مافعلته تلك الوفود الخطوة التي سبقت مؤتمر فيينا ، حيث تداعت جامعة «كل مين أيدو اللو» التي يرأسها عصمت عبد المجيد الى اجتماع طارىء واستثنائي ، ليس لوضع تصور عربي لحقوق الانسان ، او اعداد وثيقة عربية جامعة لمبادىء حقوق الانسان ، وإنما لـ «تنسيق وجهات النظر للتصدي للحملة الغربية بشأن استخدام حقوق الانسان كذريعة للتعريض ببعض الدول العربية»!! وللأسف كانت حكومة المملكة اول من اثار القلق بشأن استغلال حقوق الانسان ضدها ، وأول من اعطى هذا التبرير للتملص من جميع الانتقادات الموجهة بشأن سجلها في حقوق الانسان.

وفي هذه الحفلة الصاخبة ، شاركت المملكة بوفد رفيع المستوى ، يرأسه وزير الخارجية الامير سعود الفيصل ، وألقى الامير كلمة المملكة في هذا المؤتمر ، وأعتبر الوفد السعودي كلمة المملكة امام مؤتمر فيينا العالمي وثيقة تدل على حرص الحكومة السعودية على «صيانة حقوق الانسان» ، بيد أن كلمة المملكة هذه حملت مغالطات كبيرة ينبغي التوقف عندها.

ففي بداية الكلمة لم يجد الأمير مايدلل عليه بشأن تزايد «الانتهاكات الصارخة لآدمية الانسان ولكرامته وحقوقه المشروعة» من مثال البوسنة والاراضي المحتلة ، وكأن السعودية لا تصلح مثالا لوجود هذه الانتهاكات.

وأكدت كلمة المملكة على أن الاسلام «يعتبر البشر أسرة انسانية واحدة بمقتضى الاصل والنشأة» .. «هذه الاسرة التي تنوعت لكي تتعاون ولكي تتعارف وتتفاهم وتتعاون» .. وفي حين اعتبر الامير هذا اساسا ترتكز عليه سياسة حكومته ، فلم يقدم تبريرا لرفض الحكومة التوقيع على العهد الدولي الخاص بمكافحة التمييز ، او تبريرا آخرا لممارسة التمييز بين المواطنين السعوديين ، على اساسات طائفية او قبلية او غيرها.

وقال الامير امام مؤتمر فيينا ان الشريعة الاسلامية تركز على احترام ادمية الانسان وكرامته وحقه في الحياة الشريفة البعيدة عن أي اعتداء ، سواء أكان على نفسه أو بدنه أو عرضه أو خصوصياته أو مسكنه أو اسرته» ، وهو كلام جميل لكن اين منها سياسة حكومته ، التي اطلقت العنان لرجال المباحث تعتقل الناس ، وتقتحم المنازل وتكمم الافواه ، وتسحق كرامة الانسان ..

ثم أن كلمة المملكة أمام هذا المحفل الدولي أكدت على أن حقوق الانسان التي كفلها الاسلام «لم يقررها كمواعظ أخلاقية ، بل قررها كأوامر تشريعية ، وأحاطها بجميع النصوص التشريعية اللازمة لضمان تنفيذها وتطبيقها».

بيد ان المؤتمرين تفاجأوا حين أخبرهم الامير ان الحكم في المملكة يقوم «على أساس العدل والشورى والمساواة» ولم يُخف معظمهم ابتسامته وهو يستمع للامير يقول أن «النظام الاساسي للحكم ـ رحمه الله ـ القى على عاتق الدولة المسؤولية الأولى في حماية حقوق الانسان .. وتضمن النصوص المؤكدة والموضحة لحقوق الانسان» في الوقت الذي كانت فيه معظم الوفود الحكومية وغير الحكومية قد استلمت تقارير مؤكدة من المنظمات الدولية تصف المملكة فيها بأنها «دولة القمع» و «مملكة الصمت» ، وتقارير اخرى تناشد المؤتمرين الضغط على الحكومة السعودية لاقرار مواثيق حقوق الانسان ، والافراج عن المعتقلين السياسيين ، وافساح الحريات ، والسماح بالحريات الاساسية للبشر كحرية التعبير والاعتقاد والمساواة.

وفي حين قال الامير ان «المملكة العربية السعودية مجتمع متطور» فإنه طلب «استثناء» خاصا بشأن تطبيق مبادىء حقوق الانسان ، وكأن هذا المجتمع المتطور لايستحق ان تُصان حقوقه او أن يعامل كبقية البشر .. يقول الامير «إذا كانت المبادىء والاهداف التي تركز عليها حقوق الانسان عالمية في طبيعتها ، فإن تطبيقها يقتضي مراعاة واقع كل مجتمع وظروفه وخصوصياته ، والأخذ بعين الاعتبار مختلف الخلفيات التاريخية والثقافية والدينية والنظم القانونية فيه» .. ومادام الامير قد اكد مسبقا ان الخلفية الدينية والتاريخية التي ترتكز عليها المملكة أفضل من صان وحفظ وأقر حقوق الانسان .. فعلى أي اساس يرتكز طلب الاستثناء هذا ؟!.

والغريب أن غالبية الدول التي تضع نصف شعبها على القائمة السوداء كررت نفس الطلب ، ونسقت مواقفها على اساس ان لها خصوصية بشأن تطبيق حقوق الانسان ، والبعض تشاطر بأن المهرجان برمته يهدف الى هيمنة الغرب على الشرق ، وسيطرة الشمال على الجنوب ، ولم ينس هذا البعض التركيز على ان اقرار هذه الحقوق يسبب تدخلا في شؤونه الخاصة. وهي ادعاءات جوفاء .. لأنه اذا قبل العالم هذا المنطق ، فسيلقي بظلال من الشرعية على عمليات التطهير العرقي التي يشنها الصرب ضد المسلين ، وعمليات الابادة التي تمارسها نظم تسلطية هنا وهناك ، وسيكون شعار الجميع ان هذه «شؤون داخلية» لايجوز التدخل فيها. وبينما تفتح هذه الانظمة الأبواب على مصراعيها لتدخل الغرب في شؤونها السياسية والاقتصادية ، فإن حساسيتها لاتثور الا اذا أُنتقد سجلها في حقوق الانسان !.

فالمجتمعون في فيينا تراقصوا على اشلاء ضحاياهم امام انظار العالم ، وغادروا العرس كما دخلوه ، بحرابهم وسياطهم ، في حين اقفلت الشعوب عائدة بجراحها وعذابها ، لتستمر المنازلة الدائمة التي لامناص منها بين الضحية والجلاد من أجل أن تُكسر الحرية وتُحطم الاغلال